فهمي هويدي

القرآن و السلطان

هموم إسلامية معاصرة

دار الشروق




القرآن
و
السلطان

الطبعة الأولى

١٤٠١هـ - ١٩٨١م

بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٣١٥١٠١ - برقيا: داشروق - تلكس: SHOROK 20175 LE
القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٧٥٤٣١٤ - برقيا: شروق - تلكس: 93091 SHROK UN



دار الشروق

بسم الله الرحمن الرحيم

تقــديم

هــذا الكتاب

هذا الكتاب ينبغي ألا يصنف تحت أي من العناوين المبتدعة في زماننا هذا ، سواء كانت الإسلام الجديد أم الإسلام المستنير أم الإسلام التقدمي ، أم ما شابه تلك الصياغات التي لقيت رواجاً ، وازدحمت بها الساحة الفكرية خلال السنوات الأخيرة .

إنما غاية ما أتمناه أن يظل كل حوار أو رأي – وإن أخطأ – محكوماً دائماً بلافتة واحدة ، ومدرجاً دائماً تحت كلمة واحدة ، هي الإسلام ، وكفى !

ذلك أنه منذ أطلت علينا ظاهرة ما يسمى بالصحوة الإسلامية ، وبالأخص منذ حققت الثورة الإسلامية في إيران انتصارها الباهر على الشاه السابق بجبروته وأجهزته العاتية والقوى العظمى التي كانت تسانده . منذ ذلك الحين ، ظهرت على السطح شريحة جديدة من المفكرين والكتاب العرب « المعجبين » بالإسلام ، الذين استهوتهم بعض جوانب فيه ، ولجأوا إلى تنظير موقفهم وصياغته . فاقتطع كل منهم الجزء الذي أعجبه ، وأقام عليه منبراً ولافتة إسلامية ، ومضى يحدثنا من تحتها عن ذلك « الاكتشاف المدهش » !

وعن هؤلاء قرأنا – ولا زلنا – الكثير عن « الإسلام السياسي » و« الاجتماعي » و« الإسلام الثوري » ، لا شيء عن الإسلام الدين والرسالة ، لا شيء عن الإسلام العقيدة والشريعة ، ولكنهم اختاروا فقط « لقطات » فريدة وجذابة من المشهد كله .

بعين السائح ومنطقه مروا على الإسلام « وتعاطفوا » معه . ذلك أن السائح عندما يتعلق بشيء ما في بلد ما ، فإن وقفته أمامه قد تطول ، وإعجابه به قد يملأ عليه قلبه وعقله ، ومعرفته به قد تتعدد وتزداد عمقاً ، لكن انتماءه الحقيقي يظل لشيء آخر ، وفي بلد آخر !

وهكذا فعل بعض مفكرينا من « الإسلاميين بالسياحة » ، تعاطوا الإسلام

كمعجبين ، فأسمعونا إطراءً وكلاماً حلواً وحماسياً أحياناً ، لكن انتماءاتهم ظلت إلى شيء آخر .. وربما إلى عالم آخر !

ولا اعتراض لنا على ذلك ، إلا من باب واحد ، عندما يحاول هؤلاء أن يشكلوا من بيننا « وفوداً سياحية » تطوف بأجنحة الإسلام ، لكي نشاركهم الاعجاب بتلك اللقطات والأركان الفريدة والجذابة التي اكتشفوها فيه .

ذلك أن المطلوب ليس أن نحول المنتمين إلى معجبين ، فتلك خطوة إلى الوراء بكل تأكيد . إنما المطلوب أن نخطو إلى الأمام ، فنحول المعجبين إلى منتمين .

وإذا كان يرضي كثيرين أن يتزايد – مثلاً – عدد الذين تستهويهم حيوية الإسلام السياسي أو فاعلية الإسلام الثوري ، إلا أنه يسعدهم أكثر أن تتسع العلاقة وتتطور من الاعجاب إلى الاعتقاد ، أو من الحب إلى الزواج إذا جاز التعبير !

ثمة فريق آخر من الكتاب والمفكرين انتهج خطاً مختلفاً . فهم في مناخ « الصحوة » صعدوا إلى المسرح . لا لكي يستظلوا بمظلة الإسلام ، وإنما لكي يسحبوا تلك المظلة إلى مسرح مختلف ، في موقع مختلف .

هم هنا لم يلتحقوا بالعربة ليطوفوا مع السائحين ويشاركونهم الاعجاب بالإسلام ، ولكنهم حاولوا أن يقفزوا إلى مقعد القيادة ليذهبوا بالعربة كلها إلى مكان آخر ، في اتجاه آخر !

لقد عهدنا منذ زمن طويل أن يسعى الحكام والكهنة إلى توظيف الدين لصالحهم وفي خدمة سلطانهم وأطماعهم ، وهو سعي لم يتوقف حتى يومنا هذا . لكننا نشهد في الآونة الأخيرة إضافة جديدة إلى فرق المستثمرين للدين ، تضم بعض المثقفين الذين شرعوا في انتقاء ما تصوروه « مفيداً » و « إيجابياً » في الإسلام ، تمهيداً لاجتزاء تلك المساحات وإقامة أبنية أخرى فوقها ، مطعمة بالإسلام استجابة للمناخ العام ، لكنها ليست من الإسلام في شيء !

وأكاد أقول إننا أمام « ظاهرة » جديدة ، فبعد أن كان اليمين ممثلاً في أولئك الحكام والكهنة هو الذي يسعى جاهداً لاستخدام الدين وتوظيفه ، فإن بعضاً من أهل اليسار يحاول الآن استخدام السلاح ذاته ، مع تقليمه وتطويعه باسم التجديد والمعاصرة والتقدم ، وتحت لافتات لا تخلو من بريق مثل الإسلام الجديد والتقدمي والمستنير .

وهنا أحب أن أسارع بإيضاح أمرين :

الأول : انني في هذا السياق لا أسجل موقفاً ضد تلك التيارات ، وان اختلفت معها ، كما أني لا أحاول أن أستعدي عليهم أحداً ، بل أذهب إلى الظن بأن المؤمنين بالله وكتبه من أهل اليسار هم أقرب إلى الفهم الصحيح للإسلام من كثيرين غيرهم ، من حيث وعيهم المفترض بقضية العدل الاجتماعي . ولكني فقط أسجل موقفاً ضد محاولة الانتقاء من الإسلام وتفصيل بعض أجزائه على قياسات بذاتها . ضد تفتيت الإسلام وتقطيع أوصاله ، وإن تم ذلك بحسن نية ولأهداف يجدها أصحابها شريفة ونبيلة .

الثاني : أنه من التبسيط الشديد للأمور ، وربما من السذاجة الشديدة ، أن يتصور أحد أنني ضد التجديد والمعاصرة والتقدم . لأن العكس هو الصحيح تماماً . فموقفي ، الذي أرجو ألا يكون بحاجة إلى إعلان ، هو على طول الخط مع المخلصين الواقفين تحت تلك الشعارات المضيئة ، شريطة أن نظل ثابتين على ارضية الإسلام وتحت رايته ومظلته .

ليس هناك إسلام تقدمي وآخر رجعي ، وليس هناك إسلام ثوري وآخر استسلامي ، وليس هناك اسلام سياسي وآخر اجتماعي ، أو إسلام للسلاطين وآخر للجماهير .. هناك إسلام واحد ، كتاب واحد أنزله الله على رسوله ، وبلغه رسوله إلى الناس .

وبعد «البلاغ» صارت «الأمانة» في أعناق الناس ومن مسؤولياتهم .

فإذا تعددت الاجتهادات يميناً ويساراً ، وإذا تراوحت الممارسات صعوداً وهبوطاً أو سقوطاً ، وإذا أحسن البعض فهم الإسلام أو أساء ، فذلك شأن المسلمين أولاً وأخيراً ، وينبغي ألا يُحَملَّ بأي حال على الإسلام .

وإذا كان التحفظ ضرورياً على ما يقوله البعض من خارج الدائرة الإسلامية ، فإن التحفظ يصبح أوجب إزاء ما يردده البعض من داخل البيت الإسلامي !

ذلك أنه إذا كنا قد عرفنا فريقاً يرى الإسلام بعين السائح ، وفريقاً آخر يحاول أن يجر مركبة المعجبين بالإسلام وغيرهم في اتجاهات أخرى بعيدة عن الإسلام ، فإن هذا الفريق الثالث يرتكب ما هو أفدح . انه بانتهازيته حيناً ، وضيق صدره حيناً ، وضيق أفقه أحياناً ، يكاد يقود المركبة كلها إلى الغرق !

فالذين يحاولون تلبيس عمامة الإسلام وعباءته لكل شيء ، كالذين يضيقون من الدين حتى يكادون يمسكون بخناق الناس ، كالذين يسخرون النصوص لخدمة السلاطين وتجار الدنيا .. هؤلاء جميعاً يقفون في مربع واحد ، من حيث إنهم يحملون الإسلام بما لا يحتمل ، ويعبثون بالدين – وإن حسنت نواياهم – توسيعاً وتضييقاً !

إن هؤلاء الذين يتقدمون الصفوف باعتبارهم نماذج للفكرة . ويعتلون المنابر باعتبارهم أصحاباً شرعيين لها ، ويخاطبون الناس كأنما بأيديهم مفاتيح السماء ، فيحرمون ويحللون ويزكون ويكفرون ، ويكادون يوزعون صكوك الغفران وبراءات الذمة في الآخرة . هؤلاء أشد اضراراً بالإسلام من غيرهم ، لأن إساءات الآخرين تظل محسوبة عليهم في نهاية الأمر ، ولكن إساءات هؤلاء وحماقاتهم يحملها البعض على الإسلام ، وهنا الخطر الجسيم .

وغير هؤلاء وأولئك ، هناك الذين يحاولون شق الطريق وسط الزحام ، ساعين إلى تقديم فهم صحيح للإسلام ، وقراءة رشيدة لنصوصه ، تنطلق من وعي بالأصول ووعي بالواقع ، وتتعامل مع «الكتاب والحكمة» جنباً إلى جنب . وسبيلهم إلى ذلك كلمة طيبة يقولونها لوجه الله ، ولاجل هذا الدين المتين ، بعيداً عن الالتواء والافتراء والافتعال .

وإذا كان لهذا الكتاب من طموح ، فإنه لا يتجاوز هذه الدائرة . دائرة الساعين إلى فهم صحيح للإسلام ، ورؤية صحيحة لهموم المسلمين في شؤون الدين والدنيا .

ولا أحسب انه قال ، ولا كان بمقدوره أن يقول ، «كلمة أخيرة» في شيء مما طرحه للبحث والمناقشة . ولكنه فقط حاول أن يقول «كلمة واحدة» لا أكثر ، أملاً في أن يسهم آخرون في الحوار ، من أجل بلوغ تلك الغاية .

وربما كانت ظروف اعداد الكتاب تلقي المزيد من الضوء على طموحاته ..

وللأمانة أقول إن فكرة الكتاب لم تكن واردة في البداية . فقد كان شاغلي الأول أن أناقش على صفحات مجلة «العربي» الكويتية تلك الهموم الحياتية التي يعاني منها المسلمون في الفكر والتطبيق . كنت استشعر بعضاً من تلك الهموم كمعايش لها وواحد من أبنائها . وكنت أقرأ بعضها في سطور الصحف وتصريحات «أولي الأمر» ، وفي ممارسات وخطابات الشباب الصاعد الحائر .

وخلال السنوات من ٧٧ إلى ٨٠ ، كانت صفحات مجلة العربي هي المنبر الذي أتيح لي أن أشارك من خلاله بكلمتي في تلك الهموم ، معترضاً ومحتجاً ، أو مدافعاً ومتهماً ، أو شارحاً ومذكراً .

وهو موقف لا بد أن يحسب «للعربي» ، حيث فتحت لي صفحاتها بعد أن ضاقت بي صفحات أخرى ، واحتملت كتاباتي ، حيث لم تحتملها منابر أخرى .

وخلال تلك الفترة كانت الخطابات تتوالى حاملة سؤالاً واحداً من قراء واخوة أعتز بثقتهم . وكان السؤال هو : لماذا لا تجمع هذه المقالات والأبحاث في كتاب ؟ وظن قارئ كريم من حلب انني لم أجد ناشراً مستعداً لإصدار الكتاب ، فعرض عليّ في خطاب «شخصي جداً» ، أن يقوم هو بتمويل المشروع ، وتحمل أعبائه المالية !

لكن فكرة الكتاب ظلت مؤجلة لا لسبب ما ظنه أخي الحلبي ، ولكن لسبب آخر يدركه جيداً الذين عملوا بمهنة الصحافة ، وأصيبوا بآفاتها !

ذلك أن من آفات العمل بالصحافة – التي تشرفت بالانتماء إليها طوال فترة تكاد تصل إلى ربع قرن – أنها زرعت في أعماقنا حس الاهتمام بالجديد دائماً . بما سينشر في الغد لا بما نشر في الأمس . لان ما تم نشره هو في أصول المهنة في حكم «الخبر القديم» الذي ينبغي أن تطوى صفحته ، كما ينبغي ألا يتوقف عنده الصحفي الجيد والمخلص لعمله ، لأنه مطالب كل صباح بالركض بحثاً عن الجديد للغد ... كأنما اختار أن يظل راكضاً أبداً ، كلما ظل هناك غد !

بهذا المنطق تعاملت مع تلك المناقشات والأبحاث التي نشرتها في مجلة العربي . ورغم أن ما تم نشره ليس هو كل ما كتب ، إذ كثيراً ما تعرضت المقالات لاختصار وضغط لتناسب الحيز المحدد لها على صفحات العربي ، أقول إنه رغم ذلك ، فانني ظللت أسير فكرة رفض العودة إلى «الخبر القديم» ، والركض كلما أمكن وراء الجديد .

متوهماً أنني بذلك أظل ملتزماً بأصول المهنة . وسائراً على درب الصحفيين المخلصين ، بقيت على هذه الحال خلال السنوات التي انقضت ، حتى اكتشفت مؤخراً انني خسرت على الجبهتين : الصحافة والكتابة .

ذلك أن قضية الخبر الجديد القديم ، لم تكن واردة في مجلة ثقافية ، فضلاً

عن كونها شهرية ، الأمر الذي حال بيني وبين فرصة تحقيق الإضافة التي توهمتها إلى عالم الصحافة .

وفي الوقت ذاته ، ظل الكتاب تائهاً في المجهول ، وأصوله حبيسة ، أدراج مغلقة ، الأمر الذي حال بيني وبين تحقيق فرصة تمنيتها « لتسريبه » إلى عالم الكتب !

وقد حفزني اكتشاف هذه النتيجة المؤسفة للمسارعة إلى تدارك ما فات ، ومحاولة تهيئة تلك المقالات والأبحاث لتصدر في كتاب ، إذا لم يكن مفيداً في طرح هموم الضمير المسلم ، فقد يكون مفيداً كشهادة تسجل نوعية تلك الهموم في الزمن الرديء الذي نعيشه . وشجعني على المضي في المحاولة ، تلك المبادرة المشكورة من جانب دار الشروق ... حتى جاء الكتاب أخيراً على هذا النحو الذي نحن بصدده .

فإذا كنت قد أصبت فيما سعيت إليه ، فانني اسجد لله حمداً وشكراً ، وإذا كنت قد أخطأت ، فانني أسجد له سبحانه ، ملتمساً العفو والمغفرة .

وحسبي أجر واحد ، وعد الرسول به المسلم إذا اجتهد وأخطأ ..

وإن كنت لا أخفي أنني بذلت غاية جهدي ، لعلي أفوز بثواب من اجتهد وأصاب ..

وهل يلام مسلم إذا بات طامعاً في أجرين ؟؟

الفصل الأول

نقطة نظام !

- القرآن أم السلطان ؟
- الحرية أولاً ...
- من « صاحب القداسة » ؟
- وثنيون أيضاً : عبدة النصوص والطقوس
- من يسبح ضد التيار ؟
- العقل في قفص الاتهام ..
- نحو قراءة رشيدة للإسلام .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

القرآن أم السلطان ؟

من المسؤول عما وصل إليه حالنا : القرآن أم السلطان ؟

و« حالنا » الذي أعنيه تعرفونه بكل تأكيد . وعلى من لم يبلغه النبأ أن يتفرس في عيون الناس في الشارع العربي . يقرأ أي صحيفة صباحية . يدير مؤشر المذياع مروراً بعواصم المشرق والمغرب . يتطلع إلى المرآة . يختلس نظره إلى أعماقه . عندئذ ، سيجدها كلمة منقوشة في كل العيون ، مكتوبة بكل الأحرف ، منطوقة بكل لهجات أمة العرب : الهزيمة !

مهزومون نحن ومشهور إفلاسنا في كل الأسواق وعلى كل الجبهات ، رغم ما نزعمه من انتصارات هنا وهناك ، ورغم ما نكدسه من أرصدة هنا وهناك ، ورغم ما نملكه من ثروة مدفونة أو مكتشفة .

مهزومون – هكذا صرنا وسنظل – منذ هزم الإنسان في بلادنا ، وتحول من كائن حي إلى « شيء » . منذ سحب منه دوره كفاعل ، وبات صفة أو مفعولاً به !

ومنذ وقعت تلك الواقعة ، خرج المسلمون من التاريخ وصاروا جزءاً من الجغرافيا !

لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، ولأنه سبحانه يدافع – فقط – عن الذين آمنوا ، ولأن سنن الله في الكون ماضية بغير محاباة ولا مجاملة .. ولأن التاريخ لا ينتظر أحداً ، لأجل هذا كله ، نُحِّي المسلمون عن مقعد قيادة البشرية ، يوم أن فقدوا مؤهلات هذه الصدارة .

ومنذ ذلك الحين سلمت عجلة القيادة لغير المسلمين ، وخرج من عالم الإسلام من « القمرة » وتحولنا جميعاً إلى « رقعة » في خريطة العالم ، مكدسة بالبشر ، ومزينة ببعض المال والنفط !

وكما أن التاجر عندما يفلس يعود إلى أوراقه القديمة ، يفتش وينقب ، فإن

البعض منا يفعل الشيء ذاته . يقلب الأوراق والأضابير ، ويردد : القرآن هو المسؤول !

حتى يبرئ نفسه والآخرين ، وحتى لا يقع في محظور المواجهة مع أحد من البشر ، يشير بأصابع الاتهام إلى القرآن ، ويحمله المسؤولية من البداية إلى النهاية .

البعض يقولها تلميحاً وعن استحياء ، وهناك من يقولها صراحة ليريح نفسه ، وليزيح المسؤوليه عن كاهله .

سمعت من الأستاذ محمد حسنين هيكل الكاتب البارز ورئيس تحرير الأهرام الأسبق أنه شهد حواراً قريباً من هذا السياق بين الرئيس الباكستاني الراحل ايوب خان وبين الرئيس جمال عبد الناصر ، بدأ بتساؤل طرحه الرئيس الباكستاني حول سبب تخلف الشعوب الإسلامية . وكان رد الرئيس عبد الناصر أن التخلف له أسبابه المعروفة ، من سوء توزيع للثروة ، وسوء استغلال الموارد ، ونهب استعماري دام عشرات السنين .

لكن الرئيس الباكستاني عاد يسأل : لماذا الشعوب الإسلامية بوجه أخص ؟

وعندما مضى الرئيس عبد الناصر يشرح الأسباب التي ذكرها ، سارع الرئيس الباكستاني إلى القول : لا يا سيادة الرئيس ، إن هناك خطأ ما عند المسلمين . خطأ في الإسلام ذاته .. خطأ في الكتاب (يقصد القرآن الكريم) ! !

هكذا يزعمون !

نحن متخلفون والقرآن بيننا . مهزومون والقرآن بيننا . مشتتون والقرآن بيننا . سلبيون متواكلون . عاجزون . متنابذون . متقاتلون . إلى آخر مفردات قاموس النقائص والمعايب التي يرددونها !

مبهورون بالغرب ، مشدودة أبصارهم إلى « القبلة » الجديدة ، يقولون : أنظروا وتأملوا ماذا فعل الذين يعيشون بغير قرآن ؟؟

وهي مدرسة الهزيمة في التفكير « الإسلامي » والعربي ، لا تتردد في أن تنقض على كل قيمة إيجابية . تهدمها بل تنسفها نسفاً ، عندما تجد ثغرة في التطبيق ، أو سيئة في الدعاة والمعتنقين . منبتة الجذور عن التربة ، منصرفة قلوب أصحابها قبل أعينهم إلى عالم غير عالمنا ، في تعلق أبله بالغرب ، وتبعية عمياء لقيمه .

عندما ينتكس العرب ، يلعنون العروبة ويطالبوننا بتغيير هويتنا . وعندما نهزم

في معركة ضد عدو ، يلعنون القتال ويسفهون النضال ، ويطالبوننا بالركوع والتسليم لأننا لا نملك مقومات التصدي ولا أوراق اللعبة .. وعندما نفشل في السباق الحضاري ، يطالبوننا بالخروج من الحلبة ، والاكتفاء بتقليد الغرب كالقرود ومحاكاتهم كالببغاوات .

بالمثل يكررون المنهج ذاته مع الإسلام . عندما يسقط المسلمون ضحية التخلف والفقر ، يحاكمون القرآن ، ويبحثون عن وسيلة للتحلل منه ، بل والنيل منه كلما أمكن !

وفي تاريخنا الحديث ، فإن « المدرسة الكمالية » كانت هي النموذج الذي طبق هذا المنهج بكل التزام وشدة . عندما حمَّل كمال أتاتورك كل رذائل مرحلة السقوط في الخلافة العثمانية على الإسلام والعروبة . وقرر – فيما تصوره خروجاً من المأزق – أن يشطب من قاموس الحياة التركية كل ما هو إسلامي وعروبي ، من حروف اللغة العربية إلى آذان الصلاة . وأن يدفع تركيا دفعاً إلى تقليد الغرب ، حتى في الثياب وأغطية الرأس !

ولسنا بحاجة إلى الإسهاب في وصف ثمرة هذا الجهد «الكمالي» ، يكفي ما نشهده الآن – وبعد نصف قرن من محاولته – من مسخ للشخصية التركية ، التي تقطعت جذورها الشرقية والإسلامية من ناحية ، ولم تتصل بالغرب ، كما توهم أتاتورك ، من ناحية أخرى . حتى باتت لا هي شرقية ولا هي غربية ، ودفعت الثمن باهظاً ، ولا زالت ، من جراء تلك الخطيئة الكبرى .

* * *

هل القرآن حقاً هو المسؤول عما أصابنا ؟

هل الإسلام هو المسؤول عن تخلف المسلمين ؟

في ظل القرآن ، انتصر المسلمون على الروم والفرس ، وهما القوتان الأعظم في الزمن القديم .

وفي ظله عبرت طلائعهم إلى أوروبا ، وطرقوا أبواب روما وفيينا . وحملوا مشاعل النور والمعرفة إلى ذلك العالم «المتخلف» . ولن نطيل في قراءة صفحات المجد الغابر والتباكي على الأيام الخوالي . ولكننا فقط سنقف عند مرحلة تاريخية محددة ، ونلقي نظرة على جانبي الساحة ، حيث كان يقف أبناء القرآن في ناحية ،

والآخرون الذين تصرعنا الآن قيمهم ويسيل لعابنا على كل ما يصدر عنهم ، في ناحية أخرى . سنلقي نظرة لنستدل ونحاول أن نفهم .

لنقف عند القرن العاشر الميلادي ، سنة ألف على وجه التحديد * .

في ذلك الوقت كانت أوروبا مقطوعة الأنفاس من الهلع ، ظناً منها أن القيامة ستقوم في هذا العام . وكان الناس يندفعون في لهفة إلى الكنائس والأديرة ، يصلون ويطلبون التوبة . وكان الإمبراطور أوتو الثالث ، وهو في العشرين من عمره ، يقضي أيامه يمشي حافياً إلى الحج بين روما وجبل جرجانوس بناء على أوامر القديس روسولادوس ، لأن المسيح سوف يأتي ليقتص من الناس .. بينما كان هذا هو «حال» أوروبا ، كان واحد من أبناء القرآن هو ابن سينا يعلن في خراسان ، وهو لم يتجاوز بعد العشرين من عمره ، انه فرغ من العلوم كلها لم يتجدد له له بعدها شيء . وكان البيروني يعلن النظرية التي قال بها كوبرنيك من بعد : أن الأرض تدور حول الشمس وليس العكس . وكان الحسن بن الهيثم يكتب للناس قوانين الضوء ويجري التجارب على المرايا والعدسات المخروطية والكروية والأسطوانية ، وعلى آلة التصوير .

ليس هذا فقط ..

كان في دكان نساخ واحد في قرطبة ١٧٠ جارية تعمل بالنسخ . وفي مكتبة بني عمار بطرابلس كان يعمل ٨٠ نساخاً ليل نهار ، لإثراء المكتبة وإغنائها . وكان ابن النديم ينشر في بغداد كتاب الفهرس يجمع به أسماء خمسة آلاف مجلد مما ألف أبناء القرآن ، في الفلسفة والفلك والطب والرياضيات والفيزياء والكيمياء والتاريخ والأدب والدين . في وقت أصدرت فيه هيئة الدومينيكان بأوروبا قراراً يحرم على الأعضاء دراسة الفلسفة أو تعاطي الفنون والعلوم . وبينما نبلاء أوروبا يتحايلون على التهرب من هذا الفن العسير : القراءة والكتابة . وبينما دير القديس جالان لم يكن قد عرف في عمره الذي يمتد قروناً راهباً واحداً يقرأ ويكتب .

في ذلك الزمان أيضاً ، زار واحد من أبناء القرآن ، هو الرحالة الطرطوشي ، بلاد الفرنج ، وهو المسلم الذي يتوضأ خمس مرات في اليوم ، فدهش للقذارة

---

* أنظر بحث الدكتور شاكر مصطفى : أثر العرب في حضارة الغرب والعالم .

التي رآها عندهم . حيث لم يكن الواحد منهم يستحم إلا مرة أو مرتين في السنة ، ولا تغسل الملابس حتى لا تتمزق . حتى روت إحدى قصصهم أن فتاة كانت تباهي حبيبها بأنها استحمت في السنة الماضية !

كان أبناء القرآن يحفظون أن النظافة من الإيمان ، وكان الآخرون يقولون إن العناية بالجسد خطيئة وان القذارة مظهر العفاف والتقوى .

هكذا كان أبناء القرآن ، وهكذا كان الآخرون .

الآن هم على سطح القمر ، وأقدامنا مغروسة في قاع المستنقع !

والقرآن هو هو لم يتغير ولم يتبدل ! !

في القرآن « المتهم » نقرأ :

« إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » (الرعد — ١١) — « وما كان ربك ليهلك القرى بظلم واهلها مصلحون » (هود — ١١) .

ونقرأ أيضاً : « وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم (الشورى — ٣٠)

ونقرأ : « وان ليس للإنسان إلا ما سعى ، وان سعيه سوف يرى » (النجم — ٣٩)

و .. « هل يجزون إلا ما كانوا يعملون » ؟ (الاعراف — ١٤٧) .

في الإسلام ، ليس الإنسان أسير قبضة « الكارما » التي تسلبه إرادته ، كما كان يقول الهنود القدماء . وليس هو العاجز الذي تسلط الآلهة رسولها « تمسيس » لينتقم منه إذا اختار ، كما كان يقول اليونان . وليس هو ضحية « الطالع » كما كان يقول البابليون . إذا ولد تحت واحد من نجوم السعد كتبت له السلامة ، وإذا ولد تحت أحد نجوم النحس فهو ماض إلى النهاية على طريق الندامة .

الإنسان في القرآن الكريم « مخلوق مكرم » . وهو في فقه المسلمين « مخلوق مكلف » ، أو « مخلوق على صورة الخالق » . حتى قال المعتزلة ان البشر هم الذين يصنعون مصائرهم ، واختلف معهم « الجبرية » الذين اعتبروا أن الإنسان مسير وليس مخيراً ، وهو ما اعتبره الامام محمد عبده بمثابة « هدم للشريعة ومحو للتكاليف ، وابطال لحكم العقل البديهي » .

وها هو واحد من اعلام الصوفية تبلغ به الثقة في نفسه وفي الله حداً يدفعه إلى القول : بانه يقاوم الأقدار بالأقدار ! ، بل يذهب الحديث القدسي إلى القول بأن : « لله عباداً إذا أرادوا أراد » .

لعلنا نستطيع الآن أن نجيب عن السؤال : ما الذي جرى إذن . لماذا كان الصعود ولماذا كان السقوط ؟

باختصار وتبسيط شديدين : كان بيدنا سلاح ، استخدمناه مرة للانتصار ، ثم ألقيناه فمضينا على طريق الهزيمة والاندثار .. ثم جاء زمن لم يملك فيه أحد شجاعة محاسبة الذين ألقوا السلاح ، فكان المخرج أن يحاكم السلاح ذاته !

وقد تتعدد الآراء في رصد الأسباب وقد تختلف ، لكن ما لا خلاف حوله هو أن القرآن بريء مما هو منسوب إليه في هذه القضية على وجه التحديد .

ولا بد هنا أن نتأمل جيداً ماذا فعل الإسرائيليون بالتوراة . من حصاد أساطيره وخرافاته ، وكل ما فيه من فكر عنصري متخلف . كيف شهروه في وجه الجميع ، وتحصنوا به ، ثم حولوا خرافاته إلى دولة ، وطوعوا أساطيره لتخدم التوسع في كل اتجاه .

لو أنها مسألة « كبت » ، وفعل الإسرائيليون ما فعلوه بالتوراة ، بكل ما فيه . ماذا كان ينبغي أن نفعل نحن والقرآن بين أيدينا ؟

لقد صدق أمير المؤمنين عثمان بن عفان عندما قال : «إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن» . وفي قوله الكفاية والخلاصة .

وإن كان لي أن أضيف هنا فانني أقول بغير تردد ان «حالنا» الذي بلغناه هو من مسؤولية السلطان لا القرآن . واننا نستطيع فعلاً أن ننتصر بالقرآن ، كما اننا نستطيع أن ننتحر بالقرآن . المهم هو ما نختاره ونقرره نحن . ما نعد أنفسنا من أجله . ما نسعى جادين لتحقيقه .

وتلك مسؤولية «السلطان» بالدرجة الأولى ، ليس فرداً واحداً أعني ، ولكنه كل من يمارس «سلطاناً» سياسياً أو فكرياً في الأمة . كل الذين بيدهم مفاتيح الحل والعقد . كل أولي الأمر ، الذين لم يكفوا عبر القرون عن مطالبتنا « بالسمع والطاعة » فيما نحب وما نكره !

لا عجب والأمر كذلك إذا كان السلف من المسلمين قد ثار بينهم جدل طويل طويل وحاد حول هذا «السلطان» ، حتى ذهب بعضهم إلى اعتبار الامامة أهم من التوحيد في عقيدة المسلم ! وأفتى آخرون بأن السلطان الكافر العادل أفضل من الجائر .

ثم اسمحوا لي أخيراً بأن أسأل : هل القرآن موجود فعلاً بيننا ؟ .. أعني بأي قدر يساهم في صنع حياتنا الآن ؟

وإذا أذن لي أن أجيب ، فانني أقول : ان القرآن محبوس فعلاً في قفص حديدي يحيط به رجال غلاظ شداد ، وان المعتمد منه فقط هو بعض الصفحات ، بل بعض الكلمات ، التي توظف وتطوع لخدمة أوضاع قائمة ، وأكثرها علينا وليس لنا :

الذين يرفضونه يريدون أن يحاكموه ، والذين يخشونه سعداء لبقائه في قفص الاتهام . وعندما يطلق سراح القرآن ، سوف يطلق سراح هذه الأمة ! !

الحرية أولاً ..

يخطئ كثيراً من يظن أن مستقبل الإسلام منفصل عن مستقبل المسلمين . ويخطئ أكثر من يظن أن مستقبل المسلمين منفصل عن مستقبل الإنسان في هذه الأمة . لكن الخطأ يصبح أشد جسامة وفداحة ، إذا فصلنا بين هذا وذاك ، وبين الواقع الذي نعيشه بتياراته وضغوطه وتفاعلاته .

إن الإسلام الذي أنزله الله في كتابه ، وبلغه إلى الناس رسوله عليه الصلاة والسلام ، هو الثابت الذي لم يتغير على مدى الأربعة عشر قرناً التي مضت . ولكن الذي تغير ، وتقلبت به صروف الدهر وأحواله ، مداً وجزراً وصعوداً وسقوطاً ، هو خريطة ذلك الواقع في ديار الإسلام . وعصور الازدهار الفكري لم تلمع في سماء المسلمين وتاريخهم فجأة ، ولم يحدث أن استيقظ المسلمون ذات صباح فوجدوا فكراً نيراً وحواراً مثمراً وفقهاء يجاهرون بالحق ولا يخشون إلا الله وحده . وإنما كان الازدهار الفكري قبساً من إشعاع واقع مضيء ومشرق ، بعضه أو كله .

وبالمثل ، فإن عصور الانحطاط الفكري لم تتجمع سحبها القاتمة ذات صباح في سماء الأمة الإسلامية ، ولم تسقط علاماتها كالصواعق فوق الرؤوس على غير انتظار ، وإنما كانت إفرازاً طبيعياً لواقع عانى كثيراً من التدهور والتحلل والانحطاط .

افتح أي صفحة من صفحات التاريخ الإسلامي ، ستجدها حقيقة ناصعة في كل مرحلة ، مكتوبة بفصيح اللسان وصريح العبارة : كما تكونون يكون دينكم !

وليس صدفة أن يقفل باب الاجتهاد في نفس القرن السابع الهجري الذي سقطت فيه بغداد عاصمة الخلافة العباسية في أيدي التتار ، وفي عصر بلغ فيه التحلل والانهيار ذروته ، حتى يروي ابن كثير أن الخليفة المستعصم بالله كان يداعب جارية من حظاياه (اسمها عرفة) بينما التتار يحاصرون دار الخلافة ويرشقونها بالنبال ! وهو ذاته – المستعصم – الذي تنقل بعض الروايات انه دعا علماء الفقه في المدرسة

المستنصرية ببغداد أن يقصروا دروسهم على أقوال الأئمة من قبلهم ، ولا يدرسوا كتاباً من كتبهم لتلاميذهم ، مما كان بداية لمرحلة من التقليد والجمود أفرزت رجلاً مثل أبي الحسن عبد الله الكرخي – شيخ الحنفية في بغداد – بلغ به الحال أن قال : كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة ، وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ !

إن هذا المستوى المدهش من السقوط الفكري كان ثمرة طبيعية لبناء سياسي أقامه العباسيون الذين قامت دولتهم في البدء على أكتاف عبد الله السفاح ، وهو من قال مفاخراً في أول خطبة له (أنا السفاح المبيح والثائر المتيح !) ، ثم آلت في النهاية إلى «الأتراك والديالمة والخصيان والنسوان» ، إذا استخدمنا تعبير محمد كرد علي (الإسلام والحضارة الإسلامية جـ ٢) مما قاد إلى هزيمة مفجعة سقطت معها عاصمة الخلافة ، وطويت صفحة العباسيين في مشهد مأساوي .. إذ قتل الخليفة المستعصم «رفساً وهو في جوالق» ، وهدمت بغداد ، واجتمع على المسلمين «الغلاء والوباء والفناء ، والطعن والطاعون» ، كما يقول ابن كثير (البداية والنهاية جـ ١٣) .

والقصة مكررة في بقية عهود التاريخ الإسلامي ، في الأندلس وصقلية ، وفي مصر المملوكية وفي بلاد ما وراء النهر ، وفي دولة المسلمين بالهند !

ثم ، ألا نجد تلك المشاهد ذرتها ، باختلاف طفيف في التفاصيل والأسماء عندما نقرأ تاريخ الدولة العثمانية ، التي كان علماؤها في مرحلة الفتوح العظيمة يتصدون لسلاطينها ، يردونهم إلى الصواب ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، بل ويعزلون السلاطين ، إذا ما حادوا عن شرع الله ، ثم انتهى بهم الأمر في مرحلة انحطاطها أن صار كثير من العلماء يتبارون في تبرير قتل الناس والاشتغال بالدجل والشعوذة ومختلف صور الارتزاق والاجتراء على الحق . وهي المرحلة التي انتهت بسقوط الخلافة وإلغائها في عشرينات هذا القرن ، على يد كمال أتاتورك وجماعته .

إن الواقع السياسي ، بانعكاساته الاجتماعية والفكرية والاقتصادية ، هو مفتاح القضية ولب الموضوع . وهذا الواقع السياسي تلخصه في زماننا كلمتان اثنتان : الحرية والديمقراطية .

إذ تظل الحرية والديمقراطية هما المعيار الذي يمكن أن يقاس به ازدهار أي

مجتمع وانحطاطه . قل لي أي حجم من الحرية والديمقراطية يتمتع به أي شعب في الكرة الأرضية ، أقل لك على أي درجة من التقدم أو الانحطاط هو .

ولست أظنني بحاجة إلى مناقشة الذين يفسرون الحرية بالإباحية ، أو الذين يقرنون الديمقراطية بالفوضى وحكم الرعاع . ففي ذلك قدر واضح من التعسف والتجاوز ، على الأقل في السياق الذي نحن بصدده . كما أنني لست بحاجة إلى الخوض في جدل حول استخدام كلمة الديمقراطية أو الشورى ، (وهو الوصف المفضل إسلامياً) . إذ الأهم في هذا السياق هو المعنى والقيمة ، خصوصاً وأن بعض الذين يرفضون مبدأ الديمقراطية يسترون موقفهم برفض الكلمة واعتبارها من بضاعة الفكر المستورد !

إن ثمة تياراً بارز الملامح في التفكير الإسلامي يشدد على دور ذلك الواقع السياسي ، ويعلن صراحة أنه مفتاح التقدم والتدهور ، وأن بذرة الانحطاط تنمو في غيبة الحرية والديمقراطية ، وفي ظل الظلم والاستبداد .

فهذا الماوردي في « أدب الدين والدنيا » ، يؤكد أن « الجور يفسد ضمائر الخلق ، ولكل جزء من الجور قسط من الفساد حتى يستكمل » . وهذا ابن خلدون يخصص في مقدمته فصلاً كاملاً بعنوان « في أن الظلم مؤذن بفساد العمران » ، يقول فيه ان « الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم » هي « ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه ، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري » . وهو المعنى الذي يكرره أحمد ابن الضياف ، الفقيه والمؤرخ التونسي في قوله إن الجور « هو أقوى الأسباب في تدمير البلدان وتخريب العمران وانقراض الدول » . (اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان جـ ١) .

أما الإمام محمد عبده ، فانه يتنبه بوعيه الشديد ونظرته الثاقبة إلى أن قضية الحرية كل لا يتجزأ ، فيقول إن الجمود الفكري من متطلبات «سياسة الظلمة والأثرة» التي تخشى : «الخروج من فكر واحد من حبس التقليد ، فتنتشر عدواه فيتنبه غافل آخر ، ويتبعه ثالث ، ثم ربما تسري العدوى من الدين إلى غير الدين . . إلى آخر ما يكون من حرية الفكر ، التي يعوذون بالله منها» (الأعمال الكاملة — جـ ٣) .

ويخصص عبد الرحمن الكواكبي كتاباً كاملاً لهذه القضية ، بعنوانه الشهير :

طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد . في مقدمته يقول إنه بعد بحث ثلاثين عاماً « تمحص عندي أن أصل هذا الداء (الانحطاط) هو الاستبداد السياسي ، ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية » .

ويضيف « ان البدع التي شوشت الإيمان وشوهت الأديان ، تكاد كلها تتسلسل بعضها من بعض ، وتتولد جميعها من غرض واحد هو المراد ، الا وهو الاستعباد » .

ثم يصل إلى رأي انه « قد يبلغ فعل الاستبداد بالأمة ، أن يحول ميلها الطبيعي من طلب الترقي إلى طلب التسفل ، بحيث لو دفعت إلى الرفعة لأبت وتألمت ، كما يتألم الأجهر من النور» .

ويقرر الكواكبي : لو ملك الفقهاء حرية النظر لخرجوا من الاختلاف في تعريف المساكين الذين جعل الله لهم نصيباً من الزكاة فقالوا : هم عبيد الاستبداد ، ولحصلوا كفارات فك الرقاب فشمل هذا الرق الأكبر !

إن وضع قضية الحرية على هذه الدرجة من الأهمية والأولوية ، هو منهج الإسلام منذ نزلت الرسالة على البشر . فمعركة الإسلام الأولى لم تكن مع عوائد الناس وطبائعهم ، وقضية الإسلام الأولى لم تكن إصدار الأوامر والنواهي . وإنما معركة الإسلام الأولى كانت في مواجهة الوثنية والشرك . كانت في تحطيم الأصنام واسقاط العبودية لغير الله . وقضية الإسلام الأولى استهدفت تحرير الإنسان ، ورد كرامته إليه ، باعتباره مخلوق الله المختار ، وخليفته سبحانه في إدارة وعمارة الأرض .

وهي معركة مستمرة . فمنذ نزل وإلى الأزل ، فان إسلام الفرد لا يصح إلا إذا نطق – أولاً – بشهادة أن لا إله إلا الله ، التي هي اعلان عن انعتاقه من سلطان كل الأوثان ، حجراً كانت أم بشراً ، وهي في الوقت ذاته اسقاط لكل الأغلال التي تقيد إنسانيته وضميره . وهو ما نص عليه القرآن الكريم « ألا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله » (آل عمران – ٦٤) ، وهو أيضاً ما أوضحه زهرة التميمي ، أحد رجال جيش المسلمين في معركة القادسية لرستم قائد جيش الفرس ، حينما قال له وهو يعرفه على الدين الجديد : إن الله ابتعثنا لكي نخرج الناس من عبادة العباد ، إلى عبادة رب كل العباد .

وهذا البعد لقيمة الحرية في العقيدة الإسلامية ، له صداه القوي في مختلف نصوص القرآن والسنه . في الحديث القدسي يقول الله سبحانه « يا عبادي اني حرمت

الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا» . والظالمون ينالهم غضب الله «لا ينال عهدي الظالمين» ، (البقرة – ١٢٤) وعذابهم أليم في الآخرة : «إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير حق أولئك لهم عذاب أليم» . (الشورى – ٤٣) . وفي الأحاديث النبوية ان كلمة الحق عند سلطان جائر هي «أفضل الجهاد» ، ومن دفع حياته ثمناً لذلك فهو : «أفضل شهداء أمتي» ، والناس إذا سكتوا واستسلموا «أوشك أن يعمهم الله تعالى بعقاب» ، وإذا خافت الأمة وهابت «فقد تودع منها» .. وهكذا .

وهي ملاحظة جديرة بالنظر ، ولا تخفي دلالتها ، أن تخص النصوص الإسلامية في القرآن والسنة ظاهرتين محددتين بأكبر قدر من الإدانة والتنديد والتجريم ، حتى لا يفوقهما في هذا النصيب إلا الشرك بالله . والظاهرتان هما : الظلم والترف ، أو كما نقول الآن : الفساد السياسي والفساد الاقتصادي ، اذ عندما تتسلل جرثومة الظلم إلى السلطة ، وجرثومة الترف إلى الثروة ، فذلك ايذان بانهيار المجتمع وسقوطه .

وعندما قال ابن خلدون أن الظلم مؤذن بفساد العمران ، فإنه لم يذهب بعيداً عن مسار النصوص القرآنية . فآية سورة النمل التي تقول «إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها» لم تكن تدين المنصب في حد ذاته كما يتوهم البعض ، وإنما كانت تدين السلطان المطلق والظلم الذي قد يمارس في ظله . فالنبي داود عليه السلام «أتاه الله الملك والحكمة وعلمه ما يشاء» (البقرة – ٢٥١) ، فاللافتة أو التسمية لا تهم ، ولكن الأهم هو هل تمارس السلطة بالحكمة أم بالهوى ، بشرع الله وشورى الناس أم برأي السلطان الفرد ونزوات بطانته ؟ والأول طريق التقدم والسلامة ، والثاني طريق التدهور والندامة !

وإذا كانت قضيتنا الآن ، هي مستقبل الإسلام وما ننتظره أو نتمناه له ، فإن العمل الإسلامي ، فكراً كان أم ممارسة . لا يمكن أن يؤتي ثماره المرجوة في غيبة الحرية والديمقراطية .

إن أي غرس ، مهما كانت ميزاته لا يمكن أن ينمو بمجرد توفر التربة اللازمة له ، حتى وإن كانت مواتية بكل المقاييس والمواصفات ، ولكن توفر «المناخ» المناسب عنصر لا بد منه لكي يبدأ ذلك الغرس رحلة النماء والاخضرار . وإذا فسد

المناخ فإن مصيراً مشؤوماً ومحزناً لا بد وأن يلحق بالغرس ، يتراوح بين توقف نموه أو استمراره موصوماً بمختلف أشكال العجز والعاهة . وفي أحسن صوره ، فلن تكون الشجرة من جنس الغرس بأي حال !

والحرية هي قوام ذلك المناخ الذي ينبغي أن يتوفر لكي تنمو شجرة الفكرة ، خالية من التشوهات والعاهات والعقد .

وفي واقعنا الراهن نماذج عملية تدلل على مدى التشوه الذي أصاب العمل الإسلامي نتيجة أزمة الحرية التي يعاني منها العالم الثالث على وجه الخصوص . فتيارات تكفير المجتمع وجماعات الغلو والتشنج والهلوسة باسم الدين ؛ هؤلاء جميعاً لم يظهروا إلى الوجود ، إلا في المرحلة التي صودرت فيها حرية العمل الإسلامي الشرعي ، ضمن إجراءات أخرى استهدفت مصادرة حرية التعبير والتفكير .

وفي التاريخ المعاصر للدعوة الإسلامية درس بالغ الأهمية ، يدلل على فداحة الثمن الذي يمكن أن يدفعه الإسلاميون عندما يغيب عن إدراكهم هذا الوعي بقيمة الحرية . وعلى سبيل المثال فانه عندما صدر قرار بحل الأحزاب السياسية المصرية في الخمسينات ، التي كان وجودها أحد أشكال الممارسة الديمقراطية ، فإن فريقاً لا يستهان به من الحركة الإسلامية رحب بالقرار وقتئذ ، وهتف بعضهم بعبارة «وهزم الأحزاب وحده» . ولم يدرك هؤلاء إلا في وقت متأخر أن الحرية لا تتجزأ ، وأن غياب الديمقراطية الذي تمثل في إلغاء الأحزاب السياسية لا بد وأن يؤدي إلى تصفية الحركة الإسلامية أيضاً . وذلك ما حدث بالفعل ، حتى كان نصيب الحركة الإسلامية من التصفية كان أضعاف أضعاف أنصبة الآخرين مجتمعين !

إن التفكير الإسلامي لا يمكن أن يستقيم في غيبة الحرية . وغاية ما يستطيعه في مناخ كهذا هو إما أن ينشغل بتوافه وصغائر الأمور ، أو أن يهرب إلى حيث يصبح في مأمن من المصادرة والبطش . وذلك ما حدث فعلاً في ظل مرحلة التدهور والاستبداد التي شهدها العالم الإسلامي في العصر العباسي الثاني على سبيل المثال ، عندما أثيرت قضية خلق القرآن وحداثته ، وظهرت اهتمامات الفقهاء بالتأويل والتصوف واللغة وعلم الكلام ، وبأي شيء إلا قضايا المجتمع الأساسية والمصيرية .

في غيبة الحرية السياسية لن يكون هناك مكان للحرية العقلية ، الأمر الذي لا لا ينبغي أن نتوقع معه حواراً مثمراً ، ولا اجتهاداً ذا قيمة ، ولا قراءة واعية وعصرية

للنصوص ، ولا حتى مراجعة مفيدة لكتب التراث التي تخاطب زماناً غير زماننا ، وهي التي كتب أكثرها – في الفقه خصوصاً – خلال القرون الأربعة الأولى بعد الهجرة ، أي قبل ألف عام !

في غيبة الحرية تسود قيم الوثنية ، وتمتد القداسة والحصانة « لسادتنا وكبرائنا » ، « وما وجدنا عليه آباءنا » ، إذا استخدمنا تعبيرات القرآن الكريم .

إن أحد المآخذ الأساسية التي تحسب على أكثر الحركات الإسلامية المعاصرة أنها تعاني من خلل مفجع في ترتيب الأولويات التي توجه إليها نشاطاتها ، ومن غرائب الأمور أن هؤلاء تشغلهم قضية إطلاق اللحى – مثلاً – بأكثر مما تشغلهم قضية إطلاق الحريات ! وقد أدى بهم ذلك إلى أنهم عزلوا أنفسهم عن آمال الجماهير وطموحاتها . كما عزلوا أنفسهم عن فصائل النضال الوطني ، إذ اختاروا جبهة شديدة البعد وشديدة التواضع ، ومضوا يقاتلون عليها .. ويقتلون !

وهي مفارقة مدهشة أن يخوض حملة الإسلام يوم نزلت الرسالة معركتهم الأساسية لصالح تحرير الإنسان من الوثنية والشرك ، ثم يدور الزمن ، وتمضي ١٤ قرناً وإذا بمعارك أكثر حملة راية الإسلام تدور حول اللحى وموضع الساعة في اليد اليمنى أم اليسرى ، والمفاضلة بين البنطلون والجلباب !

لكن دهشتنا تزول إذا تذكرنا أن الأولين كانوا صحابة رسول الله ، وأن الآخرين هم أبناء شرعيون للمرحلة المتدنية التي نعيشها . وهي مقابلة ترشح الأولين بجدارة لخوض المعارك الكبرى ، ولا تمكن الآخرين إلا من التصدي بالكاد للمعارك الصغرى .. ألم يخلق كل فريق لما يسر له ؟!

إنه عبث لا طائل من ورائه ، بل تضييع للجهد وتبديد للوقت واستنزاف لطاقات أجيال المسلمين ، إذا لم يتنبه الإسلاميون إلى ضرورة إعادة ترتيب الأولويات في نشاطاتهم . وإذا لم يدرك الجميع هذه القيمة الهائلة لقضية الحرية ، فإننا سنظل في حلقة مفرغة ، نعدو كثيراً ، ونلهث كثيراً ، ولا نتقدم خطوة واحدة إلى الأمام ! .. هذا إذا لم ننتكس إلى الوراء !

من صاحب القداسة ؟!

ليس من حق أحد أن يقف أمام الملأ ويقول : أنا الإسلام !

ليس من حق أحد أن يتحصن بكتاب الله ، ثم يعلن علينا من ورائه أن من نصره وأيده فقد دخل في زمرة المؤمنين الصالحين ، ومن خذله أو عارضه فقد خرج على كتاب الله ، وصار من أعداء الإسلام المارقين !

ليس من حق أحد أن يزعم بأنه يتمتع بحصانة إسلامية خصته بها السماء من دون كل المسلمين ، فرفعته فوق الرؤوس ، ونزهته عن النقد والسؤال ، وأحاطته بسياج من العصمة والقداسة .

لكنهم في زماننا يقولون ذلك ، بغير تردد أو مواربة . يختلفون في أمور الدنيا ، ويتبادلون الاتهامات هنا وهناك . ثم نفاجأ بمن يلقي قفاز الإسلام في وجه الجميع ، فتنقلب موازين العراك وأسلحته . ويتحول الأمر من قبول أو رفض للاجتهاد السياسي ، ليصبح إيماناً بالله أو كفراً به ، ودعماً للإسلام أو طعناً فيه .

والإسلام بريء مما يفترون !

فالذي نعلمه عن الإسلام الذي أنزله الله في كتابه أن يرفض «التجسيد» في الأشخاص والأشياء ، كما يرفض «التحديد» في الأزمنة والأمكنة .

ما نعرفه عن الإسلام أنه يرسي مجموعة من القيم ، حيثما وجدت وجد معها الإسلام ، وإذا ما غابت غاب معها الإسلام . ما نعرفه عن الإسلام أنه يرفض بشكل قاطع أن تثبت رايته على جبين فرد أو سلالة أو جنس ، فضلاً عن واجهة بناية أو مدينة أو «هيكل» .

إن القداسة والعصمة – بنص القرآن – من الصفات المطلقة لله وحده (الملك القدوس) . وإضفاء هذه الصفة أو تلك على أحد من البشر فيه شبهة الشرك بالله أما إضفاؤها على مكان بذاته فهو الوثنية بعينها .

ومعركة الإسلام الأساسية ، والأبدية ، هي ضد كل صور الشرك والوثنية .
إن هذا «التجريد» لقيم الدين وتعاليمه سمة أصيلة في الإسلام . وأي إخلال بها إنما هو ابتداع في الدين وعبث من صنع البشر ، تحركه النزوات والأهواء ، وأحلام السلطان الزمني أو الروحي .

النبي في الإسلام ليس «ابن الله» . ومحمد عليه الصلاة والسلام هو في القرآن الكريم ليس إلا «بشراً رسولاً» (لاحظ الترتيب : بشر أولاً ثم رسول ثانياً) وهو في قوله عليه السلام : «ابن امرأة كانت تأكل القديد في مكة» ، اصطفاه الله سبحانه ليؤدي أمانة تبليغ الرسالة . وعندما وصفه القرآن الكريم بأنه «لا ينطق عن الهوى» ، لم يشأ البيان الإلهي أن يترك الحكم مطلقاً ، وإنما أضاف على الفور في الآية ذاتها : إن هو إلا وحي يوحى .

فالعصمة هنا ليست مطلقة ، وإنما هي مرتبطة بالوحي الإلهي ، وفي حدود الرسالة والدعوة إلى الله سبحانه وتعالى . محمد «الرسول» هو الذي تلقّى بالوحي قبساً من عصمة الله سبحانه ، أما محمد «البشر» ، فهو الذي نكن له أعظم الحب والإجلال لأنه رسول الله ، لكنه في غير إطار الوحي والدعوة والتبليغ يظل بشراً يصيب ويخطئ . وهو المعنى الذي أدركه الصحابة جيداً ، الأمر الذي دفع أحدهم في غزوة بدر لأن يستفسر من رسول الله عندما اختار موضعاً إلى جوار بئر ليعسكر فيه المسلمون ، ويسأله : أهو منزل أنزلكه الله ، أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ فيقول عليه السلام : بل هو الرأي والحرب والمكيدة ! .. عندئذ يطرح الصحابي رأياً مخالفاً لرأي رسول الله ، ويرشح موضعاً آخر ، لأن الأمر هنا خرج من دائرة الوحي الإلهي ، إلى دائرة الاجتهاد الإنساني ، وكان المتكلم هو محمد «البشر» ، وليس محمد «الرسول» .

محمد البشر هو الذي كان يستشير المسلمين في أمورهم قائلاً : أشيروا عليَّ أيها الناس . وهو الذي انحاز إلى رأي أبي بكر الصديق في مصير أسرى بدر ، معارضاً بذلك رأي عمر بن الخطاب ثم نزل القرآن مؤيداً لرأي عمر . وهو الذي انتصر في غزوات وانهزم في أحد وحنين ، وهو الذي عاتبه الله سبحانه في القرآن لأنه «عبس وتولى ، أن جاءه الأعمى» . وهو الذي لم يحالفه التوفيق عندما نصح المسلمين في قصة تلقيح النخل ، وعندما عادوا إليه يخبرونه بما أصاب النخيل من

جراء تلك النصيحة ، قال لهم بوضوح شديد : أنتم أعلم بشؤون دنياكم !

ومحمد رسول الله كان يعلم أن أهله بشر مثل آحاد الناس وهو الذي رفض أن يضفي أي قدر من القداسة أو التميز للسلالة ، وأعلن أمام الجميع : والله لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها ! وهو القائل بمنتهى الوضوح : يا فاطمة بنت محمد ، لا أغني عنك من الله شيئاً . وهو المحذر لأهله : لا يأتيني الناس بأعمالهم ، وتأتوني بأنسابكم .

وهي حكمة إلهية جديرة بالتأمل والنظر ، أن يكون للنبي عليه السلام أبناء ثلاثة من الذكور ، إبراهيم والطاهر والقاسم ، ثم يشاء الله أن يموت الثلاثة في حياته ، وينجب أربعة من الإناث ، فاطمة وأم كلثوم ورقية وزينب ، فيموت ثلاثة منهن في حياته أيضاً ، وتبقى فاطمة لسنوات قليلة بعد مماته عليه السلام .

تشاء حكمة الله البالغة أن لا يخلف رسول الله أولاداً ذكوراً بعد رحيله ، حتى لا يظن أحدهم أن له حقاً في خلافة النبي وقيادة المسلمين . وهو ظن ليس بعيداً لأن الذي حدث بعد وفاة النبي يطرح هذا الاحتمال بقوة . فإذا كان هناك من دعا إلى أن تظل الخلافة في بيت رسول الله ، وهو موقف تبنته السيدة فاطمة ودفع علي ابن أبي طالب إلى الامتناع عن بيعة أبي بكر يوم السقيفة . إذا كانت هذه الحجة قد أثيرت فعلاً واقتنعت بها بنت النبي وابن عمه علي ، فما بالكم لو أن لرسول الله ولداً عاش بعده ، ورأى في الخلافة ما رآه بعض آل بيت النبي ؟ .. أي تحول في مسار الدعوة ، بل في تاريخ المسلمين : كان يمكن أن يحدثه هذا التطور المثير ؟

وتشاء حكمة الله البالغة أن تموت بنات النبي الثلاث وهن صغيرات ، فلا تتسع دائرة ذرية الرسول ، مما قد يفتح الباب لمحاذير ومثالب ، الإسلام في غنى عنها . ثم تبقى واحدة فقط ، السيدة فاطمة أم الحسن والحسين ، لتكون الخيط الرفيع الذي يسمح للسلالة بالاستمرار في نطاق ضيق .. وهي التي ينسب إليها – بالحق وبالباطل – هذا الحشد الهائل من «الاشراف» و«السادة» ، المنتشر في بلاد العرب والعجم !

ولنا أن نتصور ماذا يمكن أن يحدث لو أنه كتبت الحياة لآجال أطول للسبعة الآخرين من أبناء وبنات النبي ، وأي قدر من الشقاق والمنازعة يمكن أن يؤدي إليه ذلك من خلال استمرار التناسل وانتشار الذرية . خصوصاً إذا أجرينا عملية حسابية

بسيطة ، بضرب الرقم الحالي «للسادة» و«الإشراف» في سبعة أضعاف على أقل تقدير !!

ألا يعني موت أبناء النبي الثلاثة بوجه أخص ، وبناته الثلاث بعد ذلك ، إن إرادة الله سبحانه شاءت أن يغلق باب وراثة الإسلام ، حتى من جانب آل بيت رسول الله ؟

ألا يعزز ذلك فكرة رفض تجسيد الإسلام في أي كائن حي ، حتى ولو كان ابن رسول الله ، أو سلالته عليه السلام ؟

وفي سياق الحرص على «التجريد» ، ورفض «التجسيد» ، يسوق لنا قصص القرآن مثلاً آخر من عهد أبي الأنبياء ، إبراهيم عليه السلام ، ففي حوار شديد التركيز والوضوح ، يسجل البيان الإلهي قول الله سبحانه تعالى لسيدنا إبراهيم في سورة البقرة (من الآية ١٣٤) : إني جاعلك للناس إماماً .

فيعقب أبو الأنبياء بقوله : ومن ذريتي ؟

ويكون الرد قاطعاً ، إذ يقول الله سبحانه :لا ينال عهدي الظالمين !

فسيدنا إبراهيم هنا يطرح قضية وراثة الإمامة والقيادة في ذريته ، ولكن الله سبحانه وتعالى يوجه الحوار إلى مسار آخر ، يطرح قيمة العدل ، في إدانة واضحة للظلم والظالمين .

والدلالة هنا ليست بحاجة إلى مزيد من البيان . إذ المسألة كما يطرحها القرآن الكريم ، ليست في أن تكون الإمامة في ذرية إبراهيم أو لا تكون ، ولكن جوهر القضية هو : هل يقف هؤلاء مع العدل أم مع الظلم !

إن «القيمة» هنا هي حجر الزاوية ومربط الفرس . أما السلالة والقبيلة والعرق ، فتلك اعتبارات تالية في الأهمية والترتيب ، بل لا مكان لها على الإطلاق إذا ارتبطت بالظلم والجور .

إننا إذا تتبعنا مسيرة التاريخ الإسلامي في هذا الصدد ، فسوف تستوقفنا ملاحظتان هامتان :

الملاحظة الأولى ان فكرة ربط الأشخاص بالدين ، في المنصب أو في اللقب ، لم تظهر إلا في عصور الضعف التي مهدت لعصور الانحطاط .

الملاحظة الثانية ان هذا الاتجاه ثبت واستقر حتى تطور إلى إنشاء ما يسمى بالمؤسسة الدينية ، على أيدي المسلمين العجم وليس العرب .

لقد رفض أبو بكر الصديق ، أول الخلفاء الراشدين لقب «خليفة الله» ، وأصر على أن يكون لقبه «خليفة رسول الله» ، وهو تعبير صادق وأمين عن الحقيقة . وجاء بعده «أمير المؤمنين» عمر بن الخطاب ، الذي في عهده تم وضع التقويم الإسلامي ، واتفق على أن يبدأ التقويم بهجرة رسول الله ، وليس بتاريخ ميلاده . وربط التقويم بالهجرة ، يكشف عن فهم واعٍ لقيم الإسلام . فهجرة الرسول إلى المدينة كانت رفضاً للظلم والهوان الذي كان يمارسه كفار قريش ضد المسلمين في مكة ، فضلاً عن أنها كانت خطوة في اتجاه الانتقال بالإسلام من مرحلة الدعوة إلى مرحلة تأسيس الدولة .

وربط التقويم الإسلامي بالهجرة ، هو إذن تأكيد لقيمة واعتزاز بحركة . هو التزام بمنطق التجريد دون التجسيد .

أما القائلون بربط التقويم الإسلامي بميلاد النبي عليه السلام ، فإن هذا البعد يغيب عن أذهانهم . أنهم يريدون أن يربطوا التاريخ الإسلامي بشخص رسول الله ، وليس بحركة للإسلام وللمسلمين . وهم في ذلك لم يختلفوا عن الغربيين الذين يرفضون استخدام كلمة المسلمين ، لأنهم عاجزون عن استيعاب معناها ، ويصرون على استخدام كلمة «المحمديين» .

وذلك تصور غريب على روح الإسلام ، ناشز عن طبيعته ، متأثر إلى حد كبير بالتفكير «المسيحي» ، الذي يقوم على اعتبار المسيح ابن الله ، اعلاء لمنطق التجسيد ، وربط الدين بشخص السيد المسيح (علماً بأن القرآن لم يستخدم أياً من تلك التخريجات المشتقة من اسم المسيح عليه السلام . ولم يتجاوز في إشاراته حدود «القيمة» ، واستخدم كلمتي النصرانية والنصارى (من النصرة – الموقف) . ويتفق مع هذا المنطق أن يبدأ التاريخ بميلاد المسيح . ويتداعى التجسيد حتى يصل إلى تنصيب شخص له قداسته مثل البابا أو البطريرك ، ومكان له قداسته مثل الفاتيكان والكنيسة .

ذلك منطق آخر ، نتفهمه وقد نحترمه ، لكننا نقول إنه مختلف عن منطق الإسلام ومنهجه من الأساس .

وتسجل كتب التاريخ الإسلامي أن ربط كلمة الدين بأشخاص ذوي المناصب تجسيداً أو احتماء أو تبركاً ، حدث في أواخر العصر العباسي الأول . وهو العصر الذي اتسم بتقلص النفوذ العربي وتزايد تأثيرات أعاجم المسلمين ، فضلاً عن التدهور السياسي والفكري الذي شهدته تلك المرحلة ، والذي بلغ حد الانحطاط في العصر العباسي الثاني .

ويذكر محمد كرد علي (الإسلام والحضارة الغربية جـ ٢) أن أول من لقب بالدين في الإسلام بهاء الدولة بن بويه ركن الدين ، وذلك في القرن الرابع الهجري ، وسرت هذه الألقاب إلى العامة والخاصة ، ولم تخل منها إلا الأندلس ، لأن دولهم بقيت على عربيتها (ظلت الأندلس أموية بعد قيام الدولة العباسية) . ويضيف أن الترك درجوا على ذلك ، حتى استشرت الظاهرة ، وصار «إذا ولد لأحدهم مولود لا يقدر أن يكنيه بفلان الدين إلا بأمر يخرج من السلطنة . فكانوا يعظمون على ذلك الأموال (يتقاضون أموالاً باهظة) حتى يسمى ولد أحدهم بفلان الدين» .

منذ تلك العصور ، تسرب التجسيد في شكل جديد إلى الواقع الإسلامي ، بتأثيرات العجم الذين لم يكونوا قد تخلصوا تماماً من آثار الوثنية والكسروية القديمة . وظهرت في قاموس أوصاف الزعماء والقادة ، خصوصاً في مناطق خراسان والهند وما وراء النهر ، القاب مثل تاج الملة وفخر الدولة ، ومجد الملة وكهف الأمة ، وبهاء الدولة وضياء الملة .. وهكذا .

وبعد ذلك عرفت في المناطق الفارسية وعند العثمانيين ألقاب أخرى مثل باد شاه الإسلام ، وشيخ الإسلام ، ومفتي الإسلام . إلى آخر تلك اللافتات التي لم يعرفها لا الإسلام ولا العرب !

واستقرت «البابوية الإسلامية» في العصر العثماني ، حينما أصبح هناك كيان ملموس للمؤسسة الدينية ، لأول مرة ، وهي التي ضمت القضاة الشرعيين ورجال الإفتاء والعلماء البارزين وأصبح هؤلاء جميعاً موظفين لدى السلطنة ، يتقاضون رواتب شهرية ، ويؤجرون – وأحياناً يستأجرون – من السلطان .. بينما يتحدثون باسم الله ! !

وبهذه الخطوة ، قطعت رحلة «تجسيد» الإسلام شوطاً جديداً ، في عكس الاتجاه الذي يمليه منطق الدين وتعاليمه الأساسية .

وإسقاط العصمة والقداسة عن «الأشخاص» ، أولى به في منطق الإسلام كل «الأشياء» أياً كان شكلها أو وظيفتها .

وإذا كانت صفة القداسة لم ترتبط بشخص في القرآن الكريم ، بل العكس هو الصحيح إذ أدان القرآن بشدة فكرة اعتبار المسيح ابن الله . إلا أن ذلك الوصف (القداسة) لم يطلق على أي من الأمكنة إلا في سياق القصص القرآني ، وبالتحديد أثناء سرد قصة موسى عليه السلام ، عندما كلم الله في «الوادي المقدس» . الذي قيل إنه جبل الطور في سيناء . وعندما دعا قومه إلى دخول «الأرض المقدسة» ، التي قيل إنها الشام ، في امتحان لصلابة إيمانهم بالله سبحانه . والقداسة في الموضعين لم تكن مطلقة ، ولكنها ارتبطت بعلة معينة وموقوتة بظروفها ، فقداسة الوادي استمرت من انه كان «المسرح» الذي جرى عليه كلام الله سبحانه لنبيه موسى . وقداسة الأرض في الحالة الثانية مستمدة من كونها تطهرت من الوثنية لما بعث الله فيها من الأنبياء دعاة التوحيد ، كما يقول الشيخ رشيد رضا في تفسير المنار (جـ ١) الذي يشير إلى أن المقصود بالأرض المقدسة هنا ، الأرض « المباركة » .

في غير هذين الموضعين ، وخارج السياق التاريخي ، فإن القرآن الكريم لم يذكر كلمة القداسة مرتبطة بمكان على الإطلاق . وكل إشاراته بعد ذلك إلى خصوصية وتميز أماكن أو أشياء بذاتها استخدمت مشتقات لفظ «الحرمة» — وهو اختيار دقيق له دلالته — مثل الشهر الحرام والبيت الحرام والمسجد الحرام .

وحتى هذه الحرمة ، فليست مطلقة . فالقتال في الشهر الحرام (ذو القعدة) محظور إلا إذا تخلله عدوان على المسلمين ، فيجب أن يردوا ويصدوا متحللين من حرمة الشهر .

وذلك أيضاً شأن البيت الحرام ، فإنه إذا وضع في كفة ، ووضعت كرامة المسلمين في كفة أخرى ، فالرجحان عند الله من نصيب تلك الكفة الثانية . وهذا ما تقوله بوضوح الآية ٢١٧ من سورة البقرة : يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ، قل قتال فيه كبير ، وصد عن سبيل الله . وكفر به والمسجد الحرام ، وإخراج أهله منه أكبر عند الله ..» إلى آخر الآية .

[وفيما رواه ابن ماجة أن النبي عليه السلام وقف أمام الكعبة وقال : ما أطيبك

وأطيب ريحك ، وما أعظمك وأعظم حرمتك ، والذي نفس محمد بيده ، لحرمة المؤمن عند الله أعظم من حرمتك ، ماله ودمه .

هنا حرمة نسبية ، وليست قداسة مطلقة ، لمكان واحد يرمز إلى تلك القيمة العظمى : عبادة الله سبحانه . إذ هو أول بيت أقيم لعبادة الله في تاريخ الإسلام ، على يد أبي الأنبياء ، إبراهيم عليه السلام .

في غير هذه الحالة الفريدة والنادرة ، والمبررة ، فليس في التصور الإسلامي «حرام» ، وان تعددت الأماكن واجبة الاجلال والاحترام !

لقد عاش المسلمون ثلاثة عشر عاماً في بدء الدعوة ، دون أن يكون لهم مسجد — بالمعنى الشائع — يقيمون فيه صلواتهم ، حتى أقيم مسجد «قباء» في يثرب (المدينة فيما بعد) . ولم يقل أحد إن إسلام هؤلاء الرواد العظام كان ناقصاً ، أو أن عبادتهم شابها قصور .

إن شمولية التصور الإسلامي التي اعتبرت كل حركة للإنسان خالصة لله بمثابة عبادة يفوق بعضها صلاة النوافل ، هي ذاتها التي اعتبرت الأرض كلها مسجداً ، إذ المسجد دنيا ولغة هو كل مكان يصلح للسجود عليه . (جعلت لي الأرض مسجداً ، والتراب طهوراً — حديث شريف) . كما أنها ذاتها التي اعتبرت أن أبواب السماء مفتوحة في كل اتجاه (ولله المشرق والمغرب ، فأينما تولوا فثم وجه الله — البقرة ، ١١٥) .

لم يكن للمبنى والهيكل — ما بالكم بالضريح ؟! — اعتبار أو دور ، عند قوم خاضوا أول معاركهم ضد الهياكل والأصنام !

قد يحن الإنسان إلى «الطوطم» الذي كانت تتعلق به قبيلته الأولى ، لكن ذلك حنين لا يجد له مكاناً إلا عندما تفرغ القلوب من الإيمان بالله سبحانه وتعالى . عندما تنحني رؤوس العباد للعباد ، لاهية أو ذاهلة عن رب العباد !

وهنا تكمن المشكلة ، ومن هنا ينبغي أن ينطلق الحل !

وفي التصور الإسلامي ، فإنه إذا كان هناك مخلوق مقدس — إذا جاز التعبير — فهو الإنسان بكل تأكيد .. ذلك الكائن الذي كرمه الله ونفخ فيه من روحه ، وسجدت له الملائكة ، وسخر الكون لأجله . لكنها تظل قداسة نسبية ، ومعلقة على شرط هو : الإيمان بالله وإحسان القول والعمل .

وثنيون أيضاً :
عبدة النصوص والطقوس !

سامحهم الله ، أولئك الذين وضعونا في جانب ، ووضعوا بعض نصوص الإسلام في جانب معاكس ، ثم تركونا ومضوا ! فريق اصطدم بالنصوص ، وخسر الدنيا والآخرة . وفريق ألجمه المشهد فظل جامداً مكانه لا يتحرك . وفريق عانى كل المشقة والحرج ، فحاول أن يتفادى النصوص أو يقفز من فوقها !

ربما كان قصد هؤلاء أن يحموا الإسلام من الانفراط ، ويضيقوا منافذ الانفلات والتسيب ، فتشبثوا بالنصوص قدر ما استطاعوا . وهذه إيجابية قد نسجلها لهم . ولكننا مع ذلك نسجل عليهم أنهم ظلموا أحكام الإسلام وظلمونا أيضاً . ظلموا الإسلام حينما قدموه إلى الناس قوالب صخرية مقدسة ، وحينما امتدت عبادة نصوص القرآن والسنة إلى عبادة نصوص أقوال الفقهاء . وعرفنا عصراً كان أتباع المذاهب فيه يؤدون الصلاة الواحدة في ساحة الأزهر الشريف ، وراء أربعة أئمة مختلفين ، كأنهم أتباع أربع ديانات .

ومدارس عبادة النصوص هذه ظلمتنا عندما حاولت أن ترسخ في أعماقنا أن الدين هدف لا وسيلة ، وان الإنسان للدين ، وليس الدين هو الذي جاء من أجل الإنسان .

وتلك وثنية جديدة ! ذلك ان الوثنية ليست فقط عبادة الأصنام ، فهذه صيغة الزمن القديم . ولكن وثنية هذا الزمان صارت تتمثل في عبادة القوالب والرموز . في عبادة النصوص والطقوس ومشاهير القادة وعظمائهم . وهي كل محاولة لتعطيل عقل الإنسان وقدراته ، وتأكيد عجزه أمام هذه المقدسات الجديدة .

وفي الإسلام ثمة معبود واحد ، هو الله سبحانه وتعالى . ومثلما ثار الإسلام على وثنية الزمن القديم ، فهو يرفض بنفس القدر وثنية هذا الزمان .

إن الله سبحانه وتعالى كان أرفق بالناس من بعض عباده ، فعندما أنزل القرآن

الكريم مليئاً بنصوص الأحكام والتكاليف والتوجيهات ، جاءت ثناياه حافلة بالإشارات التي تقول ، صراحة وضمناً ، ان الأمر مرهون في النهاية بقدرة البشر وطاقاتهم .

شيء أساسي ألزمهم به هو : أن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك . فيما عدا هذا فإن « نصوص » القرآن الكريم تقول : لا يكلف الله نفساً إلا وسعها — يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر — وما جعل عليكم في الدين من حرج — يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً — ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم .

وفي الحديث الشريف : عليكم من الأعمال ما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتى تملوا .

ويعلق الإمام الشاطبي على هذه النصوص في كتابه « الموافقات » بقوله : ثبت في الأصول أن شرط التكليف أو سببه هو قدرة المكلف ، فما لا قدرة للمكلف عليه لا يصح التكليف به شرعاً ، وان جاز عقلاً .

ولنأخذ مثلاً من الصلاة ، الركن الثاني في الإسلام بعد الشهادتين ، والتي يعد « من أقامها فقد أقام الدين ، ومن تركها فقد هدم الدين » — بنص الحديث الشريف— هذه الصلوات التي بدأت بفريضتين ثم صارت خمساً ، فصلت السنة أحكامها ومواعيدها وعدد ركعاتها وطرائق الركوع والسجود والقيام والقعود فيها ، وهو ما يعرفه الجميع الآن ، وليس عليه خلاف أساسي بين الفقهاء . هذه الصلوات ، يستطيع أن يؤديها المسلم على أي وضع يريحه ويجنبه المشقة . وهي نموذج يعكس منطق الإسلام في معالجة الأحكام والتكاليف . إذا كان الإنسان سليماً معافى أداها كما رسمت ، في مواعيدها ، وبعدد ركعاتها ، وبالوقوف والركوع والسجود . وإذا شق عليه ذلك أداها قاعداً ، وإذا لم يستطع أداها ممدداً على فراشه ، يهز رأسه . وإذا لم يستطع أداها بتحريك رموش عينيه . وإذا كان مسافراً فله أن يقصر تجنباً للمشقة أيضاً ، ولمزيد من التيسير فله أن يجمع مع القصر ، فيصلي الظهر والعصر معاً ، والمغرب والعشاء معاً ، وله أن يتخير الوقت المناسب ، أما أن يجمع تقديماً أو تأخيراً .

إلى هذا المدى ، وبهذا القدر من المرونة والتيسير ، كانت معالجة الإسلام

لعبادة أساسية في الإسلام . فكيف إذن يكون الحال مع أحكام أخرى أقل شأناً ، تنظم معاملات البشر فيما بينهم ، وليس صلتهم بالله سبحانه وتعالى ؟!

ولنقارن هذا الموقف بقضية دنيوية أثارت جدلاً بين الفقهاء والباحثين ، بسبب نصوص أحاديث لم تفهم على وجهها الصحيح . ذلك أنني ظللت سنوات مشغولاً بسؤال هو : كيف يمكن أن يكون لنا رئيس دولة (سمه حاكماً أو خليفة) من قريش ؟؟ وكان الذي شغلني بهذا السؤال ما قرأته في «الأحكام السلطانية» للماوردي من أن أهل الامامة ينبغي أن تتوفر فيهم سبعه شروط ، أولها العدالة وسابعها النسب إلى قريش . وأدهشني أيضاً أن فقيهاً آخر هو أبو يعلى بن الحسين الغراء ، كتب في الأحكام السلطانية – أيضاً – أن شروط الإمام أربعة ، أولها أن يكون قرشياً من الصميم ، وهو من كان ولد قريش بن بدر بن النضر سليل بني كنانة ! !

لكن ابن خلدون اعتبر العلم أول شروط أربعة للإمام (يأتي بعده العدل ثم الكفاية وسلامة الحواس) ولم يسقط حكاية النسب القرشي ، وإن عالجها بتحفظ واختلف في شرط خامس هو النسب القرشي .

ظلت مسألة النسب القرشي شاغلاً قلقاً عندي ، إذ لم أجد لها مبرراً ولا منطقاً فضلاً عن استحالة الالتزام بهذا الشرط من الناحية العملية . وربما زاد من الحيرة والقلق أن في عالمنا العربي من يزعمون أنهم «أشراف» بحجة أنهم ينتمون – بالحق أو بالباطل – لسلالة النبي عليه السلام ، أو أن أجداد أجداد أجدادهم كانوا من ولد قريش بن بدر بن النضر سليل بني كنانة ! وأكثر هؤلاء «الأشراف» يعيشون عالة على من حولهم ، وبعضهم يتاجر بالنسب ، حتى صارت لهم «نقابة» ترعى «حقوقهم» وتتحدث باسمهم . ورغم اني أنزه أهل البيت عما يفعله هؤلاء ، إلا انني كنت أشعر باستياء شديد – معذرة – كلما تصورت أن الشريعة تطالبنا بأن نولي واحداً من هؤلاء حاكماً على المسلمين !

ومضت سنوات قرأت خلالها عن الخلاف بين أهل السنة من ناحية ، والخوارج والمعتزلة من ناحية أخرى حول شرط النسب القرشي . أهل السنة يتمسكون بحديث منسوب إلى النبي عليه السلام يقول فيه : الأئمة من قريش ، وقوله : قدموا قريشاً ولا تقدموها . وقول الإمام أحمد في رواية : لا يكون من غير قريش خليفة . أما الخوارج فقالوا إن الإمامة «للصالح الذي يحسن القيام بها» ، واستدلوا بحديث

الرسول «اسمعوا وأطيعوا ولو ولي عليكم عبد حبشي» ، الذي لا يعطي قريشاً حقاً متميزاً عن الآخرين . وقد غالى بعض المعتزلة فقالوا انهم يفضلون غير القرشي لأنه يصبح «أقل عدداً وأضعف وسيلة ، فيمكننا خلعه إذا خالف الشريعة» !

المهم أن مسألة النسب القرشي ظلت مجال أخذ ورد ، حتى جاء ابن خلدون في مقدمته فأرجعها إلى العصبية ، قائلاً إن المقصود ليس القرشية ذاتها ، ولكن أن يكون للحاكم عصبية تسانده وتقوي مركزه . وهو ما كانت عليه قبيلة قريش بين العرب في الزمن القديم .

ثم صارت المسألة منطقية ومقبولة – أخيراً – عندما قدّم الدكتور ضياء الريس رؤية عصرية لهذا الشرط في كتاب «النظريات السياسية الإسلامية» ، إذ طور فكرة ابن خلدون فقال إن المطلوب وجوهر القضية هو أغلبية شعبية للحاكم ، وهو ما يمكن أن يتحقق في ظل نظام الانتخابات البرلمانية الراهنة ، والديمقراطيات الحديثة .

أرأيتم كيف يترفق الله بنا ، ونضيق نحن على أنفسنا ؟ كيف عالج الإسلام مسألة في أهمية الصلاة . وكيف اختلف الفقهاء بسبب الفهم المتعسف للنصوص ، حول شرط الحاكم المسلم ، هل يكون من قريش أم من غيرها ، وهي قضية لم تكن تحتاج إلا إلى قدر بسيط من مرونة التفكير وفهم النصوص بأفق رحب .

من حق الجميع أن يسألوا : ما العمل إذا لم تحقق النصوص تحت أي ظرف مقاصد الشريعة ، وبدا ان هناك تعارضاً بينهما ؟

هنا نسجل تحفظاً ينبهنا إليه الإمام الشاطبي في الموافقات (الجزء الثالث) ، هو أن «حفظ مقاصد الشريعة له أوجه قد يدركها العقل وقد لا يدركها . وإذا أدركها ، فقد يدركها بالنسبة إلى حال دون حال ، أو زمان دون زمان ، أو عادة دون عادة» – أي ان مبلغ علمنا ليس هو نهاية علم البشر ، وليس هو دائماً كل الحقيقة .

ويستطرد الإمام الشاطبي ليؤكد أن الأدلة الشرعية لا يمكن أن تنافي عقول البشر ، ومصالحهم بالتالي . ويسوق حججاً عديدة معززاً بها رأيه : منها أن الأدلة نصبت في الشريعة لتتلقاها عقول المكلفين ، حتى يعملوا بمقتضاها (ويحققون من ورائها مصالحهم في الدنيا والآخرة) ولو تعارضت الأدلة مع العقول ، لم تتلقها

ولن يمكن العمل بمقتضاها ، وهي بذلك لا تكون أدلة للعباد على حكم شرعي ولا غيره » – ومنها أن الأدلة لو تعارضت مع عقول الناس (ومصالحهم) لصار التكليف بمقتضاها تكليفاً بما لا يطاق .

مع ذلك فسوف نفترض أن النصوص لم تحقق المصلحة تحت أي ظرف ، العمل ؟

الثابت عند أغلب الفقهاء أن المصلحة تقدم على النص . وفي قصة المجاعة في عهد سيدنا عمر بن الخطاب نموذج يعزز هذه الرؤية . ذلك أن خليفة المسلمين رأى أن توقيع حد السرقة على قوم يعانون من الجوع والفاقة ، هو تطبيق للحد في غير موضعه الصحيح . وأن « المصلحة » تقتضي أن يؤجل العمل بالنص القرآني ، وألا يطبق الحد على السارق خلال عام المجاعة .

ولمواجهة مثل هذه المواقف فثمة قاعدة فقهية ثابتة تؤيد تغيير الأحكام بتغير الأزمان ، وهي تعني – يقول الدكتور معروف الدواليبي في بحث له حول هذا الموضوع – « أن يجري العمل بنفس النص الثابت ، ولكن بحكم جديد مبني على دليل مستوحى من ظروف النص ، تبعاً لمصلحة زمنية – وذلك بأن يكون في ظروف النص دليل على أن الحكم الثابت بالنص القائم المعمول به ، إنما هو حكم مبني على مصلحة زمنية لا مصلحة دائمة – وعلى هذا يكون العمل بحكم النص تابعاً للمصلحة الزمنية . فإذا تغيرت المصلحة تغير الحكم معها من غير حاجة لتغير النص . غير أن العمل بهذا المبدأ ، وهو عمل اجتهادي جليل ودقيق يتطلب ذوقاً حقوقياً ممتازاً ، وحساً مرهفاً في تلمس المصلحة للأمة ودفع المفسدة عنها » .

ويضيف الدكتور الدواليبي قوله : « ولقد كتب في ذلك العلاّمة ابن القيم في كتابه : « أعلام الموقعين » فصولاً ممتعة بعنوان (فصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد) . ولعل اجتهاد عمر في منع العطاء الذي جعله القرآن للمؤلفة قلوبهم كان في مقدمة الأحكام التي قال بها تبعاً لتغير الأزمان – بعدما توطد سلطان الإسلام – رغم أن النص القرآني (الذي يعطي هؤلاء نصيباً في الزكاة) لا يزال ثابتاً غير منسوخ .. ومن هذا اجتهاده عام المجاعة في وقف تنفيذ حد السرقة ، واكتفاؤه بتعزير السارق عن قطع يده ، وفي هذا تغيير لحكم السرقة الثابت بنص القرآن ، عملاً بتغير الظروف التي أحاطت بالسرقة » بأي حال ، لن

تعطل النصوص مصلحة للمسلمين ، لأن «الشرائع تابعة للمصالح» .

وإذا تعارضت النصوص الجزئية التي بين أيدينا ، مع الكليات والقواعد الفقهية ؟

يؤكد الإمام الشاطبي انه «لا تعارض في الشريعة في نفس الأمر ، بل في نظر المجتهد» ، هذا من ناحيه .

ومن ناحية أخرى فإن حديث رسول الله يحل المشكلة من أساسها : «إذا روي لكم حديث فاعرضوه على كتاب الله ، فإن وافق فاقبلوه ، وإلا فردوه» .

وتسجل كتب الفقه أن السيدة عائشة ردت حديثاً منسوباً إلى النبي يقول : إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه . لأنه يتعارض مع آية قرآنية وقاعدة فقهية كلية هي : ولا تزر وازرة وزر أخرى ، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى .

وما لم يرد فيه نص ؟

الباب مفتوح على مصراعيه للاجتهاد . «بالقياس» على الأحكام الشرعية إذا اتفقت المسألة المطروحة مع أي حكم شرعي في العلة أو السبب . «بالمصلحة المرسلة» وهي مسألة تقديرية يترك حسابها للمجتهد والمشرع . «بالاستحسان» حيث يجوز للمجتهد أن يعدل عن حكم إلى حكم آخر «رأى فيه ترجيحاً على ما علم من قصد الشارع في الجملة» على حد تعبير الإمام الشاطبي ، «بسد الذرائع» وهو ما يلجأ إليه تأكيداً لمصلحة أو دفعاً لضرر . على اعتبار أن كل ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، والعكس صحيح . «بالاستصحاب» وهو يعني أن كل ما لم ينص عليه فهو مباح ، اعتماداً على أن الأصل في الأشياء هو الإباحة ، كما أن الأصل في الإنسان هو البراءة .

هذه كلها مجالات للحركة ، تفتح الباب واسعاً لملاحقة التطور والتجديد ، والحفاظ على مصالح المسلمين وارتباطهم بعقيدتهم دون مشقة أو عنت .

وحتى نتصور مدى الرحابة وسعة الأفق التي يعالج بها الإسلام مسألة النصوص ومصالح الناس ، لنستعد ما يقوله واحد من أعظم فقهاء المسلمين هو ابن قيم الجوزية ، في كتابه «أعلام الموقعين» «فان الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض . فإذا ظهرت أمارات الحق ، وقامت أدلة العدل ، واستقر صبحه بأي طريق كان ، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره . والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته في نوع واحد ، وأبطل غيره من

الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر . بل بين بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط . فأي طريق استخرج بها الحق وعرف العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها » .

لكننا مع ذلك لا بد أن نذكر بأن هذه الحرية الواسعة في الحركة والتقدير ، يجب ألا تقودنا إلى مواقف تتعارض مع الأحكام القطعية في الكتاب والسنة . وها هو ابن القيم ذاته يدق على مسامعنا جرس الإنذار والتنبيه في قوله أن من الإحكام « نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها ، لا بحسب الأزمنة ، والأمكنة ، ولا اجتهادات الأئمة ، كوجوب الواجبات وتحريم المحرمات والحدود المقدرة بالشرع » .. وهذا يعني أنه لا مانع من تأجيل حكم شرعي لأن هناك مصلحة في ذلك . ولكن هناك فرق بين التأجيل والإلغاء ، أو التأجيل والنقض .

ونذكر أيضاً بأن « أحكام الشريعة الإسلامية المبنية على النصوص قليلة جداً بالنسبة إلى الأحكام المبنية على اجتهاد الفقهاء . فالنصوص وضعت المبادئ العامة والقواعد الكلية . أما الفرعيات والجزئيات فمعظمها مبني على اجتهاد الفقهاء في الإجماع والقياس وغيرهما . وقد ملأت هذه الفرعيات والجزئيات مجلدات ضخمة من كتب الفقه ، وطغت أحياناً على المبادئ العامة ، واتخذت مع التقليد التدريجي طابعاً شكلياً جامداً بعيداً عن الجوهر الأصلي .. وهكذا طغى الفرع على الأصل ، وحجب الشكل الجوهر » * .

أخيراً ، فإن هناك فرقاً كبيراً بين احترام النصوص وعبادتها . وأرجو ألا أكون بحاجة إلى إيضاح هدف هذه المناقشة ، الذي لا يخل بأي حال بما للنصوص من احترام وتوقير . ولكنه يحذر من المبالغة في تقديسها إلى المدى الذي قد يوقعنا في محظور عبادة هذه النصوص ، ومحاولة تعطيل عقولنا أمامها .

---

* من بحث صبحي محمصاني بعنوان : المسلمون تأخرهم ونهضتهم . أشار إليه الدكتور محمد فتحي عثمان في كتابه « الفكر الإسلامي والتطور » .

من يسبح ضد التيار ؟

بمنتهى الزهو والاعتداد نتحدث دائماً «عندما كنا» . نغالط ونعمم التعبير حتى نعطي انطباعاً ان الذي نزهو به هو جهدنا جميعاً ، وليس جهد غيرنا الذين رحلوا عنا منذ قرون . تختلف لهجة الحديث إذا وصلنا إلى نقطة «كيف صرنا» ، وينقطع حبله تماماً إذا اقتربنا من المستقبل ، وتورطنا في السؤال : كيف سنكون ؟!

باختصار ، فإن لدينا ألف إجابة لألف سؤال عن الماضي . وليست لدينا إجابة واحدة عن سؤال يتيم حول المستقبل . منذ عصور الإفلاس والتحلل هذا هو موقفنا ، الذي لم يتغير في جوهره إلى اليوم .

«لنر ما يقوله السلف» . هذا هو الرد التقليدي عند علمائنا . وإذا سألت واحداً منهم ، وما رأيك أنت ؟ فإن الأجابة السريعة التي تتوقعها وأنت مغمض العينين هي : أنا من رأي شيخنا فلان رحمه الله !

كأنما أريد لعقولنا أن تظل مشدودة للأبد إلى عالم القبور !

كأنما سقط عنا التكليف ، وصار دورنا مقصوراً على الحفظ والتلقي والتقليد !

لقد عرف قاموس الفكر العربي عبر مراحله المختلفة أوصافاً مثل أهل الحل والعقد ، وأهل النظر ، لكن هذا القاموس إذا توقف أمام عصرنا فلا أظنه يجد وصفاً أدق ولا أجدر من اعتباره عصر «أهل الاحالة» .

نعم نحن أهل الإحالة بغير منازع !

مشكلاتنا محالة إلى غيرنا . ثمة إحالة في السياسة ، فالحل بأيدي غيرنا كما يقولون . وثمة إحالة في الاقتصاد ، فالانتاج لغيرنا والاستهلاك لنا ، وثمة إحالة في الفكر والفقه ، ذلك أن القدماء جزاهم الله خيراً ورثونا أفكاراً جاهزة فاحتفظنا بها

وقمنا بتعليبها ، وهذه ثمار جهدهم نجنيها ، وفضل علمهم ننهل منه ونغترف بغير ملل .

في النهاية ، أصبح الحال كما لا يخفى على أحد . صارت عقولنا تعمل في اتجاه واحد : الاستقبال دون الإرسال .

وأن تستخدم عقلك أنت ، وحواسك أنت ، فهنا ما ألح عليه بعض من العلماء والفقهاء المجددين . ذلك أن «شيوخنا رجال ونحن رجال» . وقد كان هذا هو رد اثنين من العلماء على قرار الخليفة المستعصم عندما طلب من علماء الفقه في المدرسة المستنصرية أن يوقفوا تدريس أي فكر بخلاف أقوال الأئمة الأربعة . وهو ما سمي فيما بعد بإغلاق باب الاجتهاد في الفقه الإسلامي .

منذ ذلك الوقت (القرن السابع الهجري) تمت عملية الحفظ والتعليب ، وتحول أغلب العلماء إلى مجرد مستقبلين وملقنين ومقلدين ، وبدأ العقل العربي اجازته الطويلة ، ولولا تلك الومضات الباهرة التي مزق بها بعض فقهائنا حجب الظلام الإجباري التي فرضت على العقل العربي ، لكان الحال الآن أسوأ بكثير .

لقد كان هؤلاء الاعلام الكبار أئمة عصرهم ، ولكن البعض يظلمهم ويحملهم فوق طاقتهم ، ويريد لهم أن يصبحوا أئمة عصرنا أيضاً .

فهذا أبو داود يروي عن الإمام أحمد بن حنبل قوله : «لا تقلدني ولا مالكاً ولا الشافعي ولا الثوري ، وخذ من حيث أخذوا» . ثم قوله ؛ من قلة فقه الرجل أن يقلد دينه الرجال .

ويرى ابن القيم انه لهذا السبب لم يؤلف ابن حنبل كتاباً في الفقة ، وإنما دون أصحابه وتلاميذه مذهبه من أقواله وأفعاله وأجوبته عن أسئلة الآخرين .

وهذا الإمام مالك يعرض عليه الخليفة الرشيد أن يلزم الناس بمذهبه في الفقه ، ولكن الرجل ينهاه عن ذلك ، إدراكاً منه لمخاطر الترديد والتقليد .

وهذا الامام الشافعي يقول إذا صح خبر يخالف مذهبي فاتبعوه ، واعلموا انه مذهبي . ويقول أيضاً لتلاميذه إذا ذكرت لكم ما لم تقبله عقولكم فلا تقبلوه ، فإن العقل مضطر إلى قبول الحق .

وعندما قيل لأبي حنيفة ، إذا قلت قولاً وكتاب الله يخالف ؟ ... فإنه ذهب إلى أبعد وقال : اتركوا قولي بخبر رسول الله . فقيل له : وإذا كان قول الصحابة

يخالفه ؟ .. عندئذ كان رده : اتركوا قولي لقول الصحابي .

وقد قالها الإمام مالك بوضوح : إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه ، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه .

والإمام محمد بن علي الشوكاني يطرح القضية على الوجه التالي : في القرن الثالث (الهجري) ، وفيه أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل ، لم يكن في عصرهم مذهب رجل معين يتدارسونه . وان حدوث التمذهب بمذاهب الأئمة الأربعة إنما كان بعد انقراض هؤلاء الأئمة . وقد كانوا (يقصد الأئمة) على نمط من تقدمهم من السلف في هجر التقليد وعدم الاعتداد به . وان هذه المذاهب إنما أحدثها عوام المقلدة لأنفسهم ، من دون أن يأذن بها امام من الأئمة المجتهدين .

والإمام الشوكاني هو نفسه الذي قال : التقليد بدعة محدثة ، لأننا نعلم بالقطع أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يكن في زمانهم وعصرهم مذهب لرجل معين يدرك ويقلد . إنما كانوا يرجعون في النوازل إلى الكتاب والسنة .

والإمام ابن القيم هو القائل : في التقليد ابطال منفعة العقل .

ومن أقوال ابن حزم انه : «لا يحل لأحد أن يقلد أحداً ، لا حياً ولا ميتاً ، وعلى كل واحد من الاجتهاد بحسب طاقته» . وهو القائل أيضاً : «التقليد كله حرام في جميع الشرائع أولها عن آخرها» .

والإمام أبو شامة الشافعي يعيب على المسلمين أن «اشتهرت المذاهب الأربعة ، وهجر غيرها ، فقصرت هم اتباعهم إلا قليلاً منهم . فقلدوا بعد ما كان التقليد لغير الرسل حراماً . بل صارت أقوال أئمتهم بمنزلة الأصيلة ، وذلك معنى قوله تعالى «اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله» .

ونستطيع أن نملأ صفحات وصفحات ، وأسانيد تستنكر تعاطي الآراء المحفوظة والمعلبة ، اكتفاء بموقع الاستقبال ، وتحرض المسلمين والعلماء في مقدمتهم على أن يستخدموا عقولهم ، ويروا واقعهم ، ولا يقفون عند أقوال الأقدمين واجتهاداتهم .

فالإمام جلال الدين السيوطي – مثلاً – خصص مؤلفاً لتأكيد هذه الحقيقة عنوانه : الرد على من أخلد إلى الأرض ، وجهل ان الاجتهاد في كل عصر فرض .

وللإمام الشوكاني كتاب مفحم طرح فيه كل عناصر القضية عنوانه «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد» . وكتب ابن القيم وابن حزم وابن تيمية – شيخ المجتهدين ، لا تستنكر فقط الوقوف عند آراء القدامى ، ولكنها حافلة بالممارسات الشجاعة التي بلغت قمة عالية في الحرية العقلية التي نفتقدها .

هل رأيتم أحداً يكافأ على الخطأ ؟!

نفهم أن يثاب المرء إذا أجاد ، وأن غاية ما يتوقعه إذا أخطأ أن يغفر له . والا يعاقب ، ولكن المجتهد في الإسلام هو وحده الذي يؤجر إذا أخطأ . والحديث الشريف الذي يعد المجتهد بأنه «إذا أصاب فله أجران ، وإذا أخطأ فله أجر» .

هل رأيتم تحريضاً ودعوة ملحة إلى ممارسة الحرية العقلية أكثر من هذه ؟

إن أغلب سور القرآن الكريم تبث هذه الدعوة في كل مناسبة ، تحاول أن تهز النفوس الخامدة والعقول الجامدة ، وتتساءل : أفلا تتفكرون ؟ أفلا تعقلون ؟ ..

ثمة كلام لا بد أن يقال أيضاً في الضوابط التي ينبغي أن تحكم العملية كلها ، بحيث لا يترك الباب مفتوحاً لكل من هب ودب لكي يفسر ويؤول حسب هواه . وكتب الفقه والأصول مليئة بالشروح والإيضاحات التي ترسم هذا الطريق بغير لبس . وهي تحدد من هو المجتهد ، وأين يكون الاجتهاد . وتفرق بين حالتي توفر النص وغيابه ، وبين كلام الله وكلام البشر .

هذه حدود واضحة كما قلت ، لكن السؤال الذي نلح عليه هو كيف تكون ممارسة حقيقية ضمن ذلك الإطار الموضوع ؟ كيف ينتقل العقل العربي من دور الاستقبال العاجز ، إلى دور الإرسال الإيجابي والفعال ؟

يحتاج الأمر إلى رواد ، وربما شهداء . لأن هؤلاء الذين يخوضون تلك المعركه سوف يسبحون ضد التيار . وهنا نذكر قصة الامام ابن دقيق العيد الذي طلب وهو في فراش الموت ورقة من أحد تلاميذه ، ثم طواها ووضعها تحت فراشه . وبعد وفاته فتحت الورقة فإذا بالشيخ الجليل يقول رأياً خشي أن يعلنه وهو حي ، يحرم فيه التقليد على علماء المسلمين !

إننا لا نريد أن نطفئ تلك المشاعل التي أوقدها الأئمة والفقهاء عبر مسيرتنا الطويلة .

لكننا لا نريد أن تبهر أعيننا تلك المشاعل بحيث تحجب ما دونها ، بما في ذلك مواقع أقدامنا .

نريد فقط أن نستضيء بها ونتقدم إلى الأمام .

هل هذا مطلب صعب ؟؟

العقل في قفص الاتهام !

ما رأيكم : نستخدم العقل أو لا نستخدمه ؟

واحد من علمائنا شغل مركزاً دينياً رفيعاً* ، خصص فصلاً كاملاً في كتاب له ، يهاجم فيه العقل ويندد به ، ويعتبره مفسدة للقلب وجرثومة ضارة يجب أن تعبأ الجهود من أجل القضاء عليها ، قبل أن يستفحل الداء وينتشر الوباء ، وتحمل الكارثة على أمة المسلمين ، فتشيع بينهم – والعياذ بالله – آفة استخدام العقل !

وتأكيداً لموقفه في تسفيه العقل ، فان الشيخ سامحه الله روى لنا في كتابه الذي قدم فيه سيرة أحد الأولياء ، انه عندما شرع في تأليف الكتاب سافر إلى مقام ذلك الولي ، واستأذنه ، فأعطاه الاذن .. كيف ؟ هذا سؤال يطرحه السذج والمرضى بالداء اللعين ، ولا يجول بخاطر الأصفياء اطهار القلب والروح . إذ ما الغرابة بالله عليكم في أن يبعث واحد من الأحياء برسالة استفهام إلى واحد من الأولياء ، يرقد في قبره منذ عشرات السنين ، فتقرأ الرسالة في العالم الآخر ، ثم يجيء الرد عاجلاً وموصى عليه ! !

وهجوم الشيخ ذي المقام الرفيع على العقل ليس جديداً . فتلك موجة تنشط بين الحين والآخر ، تحاول أن تصد – إذا أحسنت النية – تيارات الفكر المادي القادمة من وراء حدودنا ، وهي موجة خطرة في الحقيقة ، لأنها تخلط بين استخدام العقل وعبادته . فضلاً عن أنها تربط بين الدعوة إلى استخدام العقل وفلسفة المذهب العقلي أو التجريبي ، التي تنكر كل ما لا يخضع للتجربة الحسية ، الأمر الذي يرفض في النهاية الاعتراف بكل ما هو غيبي . ومن هؤلاء مولانا أبو الأعلى المودودي – العلامة الهندي الشهير – الذي عكست كتاباته هذا الخلط ، إذ قال في كتابه « نحن

* هو الشيخ عبد الحليم محمود . شيخ الأزهر الأسبق ، وكتابه المشار إليه عن « السيد أحمد البدوي » .

والحضارة الغربية » : إن الإيمان وطلب الحجة العقلية كشرط من شروط الطاعة والإذعان أمران متناقضان لا يسوغ العقل السليم اجتماعهما أبداً ، فالذي هو مؤمن لا يمكن أن يكون طالباً للحجة بحكم منزلته هذه «وأما الذي هو طالب للحجة العقلية على هذا النحو فلا يمكن أن يكون مؤمناً » . [الطريف أن المستشرقة الألمانية زجريد هونكة قالت في كتابها «شمس العرب تسطع على الغرب» أن أهم ما قدمته الحضارة الإسلامية إلى الفكر الغربي هو المنهج التجريبي الذي يخضع كل الظواهر للنظر العقلي] .

هذا يحدث إذا أحسنت النية ، غير أننا لا بد أن نسجل أيضاً أن الحملة الضارية على العقل تصدر أحياناً بدافع الرغبة في تخدير الجماهير والإبقاء عليهم في حالة من الغيبوبة يمكن في ظلها استغلال هذه الجماهير وابتزازها بشتى الصور ، وهو الذي يهدده دائماً أن يستيقظ العقل ويتحرك الإنسان بوعيه كاملاً .

ونحن لن نناقش إجابة السؤال الذي طرحته في البداية ، ولن نناقش أيضاً حجج المهاجمين للعقل والمحذرين من استخدامه على اختلاف نواياهم ومقاصدهم ، ذلك انه من العبث أن ندخل في جدال حول قضية استخدام العقل أو إلغائه بينما نحن نقف على أبواب القرن الواحد والعشرين . لكننا فقط سنسجل بعض الملاحظات حول الموضوع :

الملاحظة الأولى : هي أن هذا الكلام الذي يقوله المهاجمون للعقل هو ذاته الذي كانت تردده المجامع الكنسية في العصور الوسطى لمواجهة التأثر بالفكر الإسلامي المستنير ، الذي كان اشعاعه يصل إلى أوروبا عبر الأندلس وصقلية وجنوب إيطاليا . ولعلنا نذكر التحذيرات التي كان يطلقها رجال الكنيسة لمنع المتعلمين من تداول أفكار الفيلسوف المسلم ابن رشد ، والتي وصلت إلى حد اتهام هؤلاء المتعلمين بالمروق والضلال .

في عصور الانحطاط وفي ظل الحرص على تجهيل الناس ، كان من الطبيعي تنطلق الحملة ضارية لتهاجم العقل وتشهر بآثاره المخربة والمدمرة . وهذا موقف منطقي ، إذ إن الظلام لا يتهدده ولا يبدده إلا شيء واحد وخطر واحد هو : النور .

الملاحظة الثانية : ان هذا السلوك يتعارض تماماً مع موقف الإسلام من العقل . ذلك أن القرآن الكريم لا يذكر العقل إلا في مقام التعظيم والتنبيه إلى وجوب العمل

به والرجوع إليه ، ولا تأتي الإشارة إليه عارضة أو مقتضبة في سياق الآية ، بل هي تأتي في كل موضع من مواضعها مؤكدة جازمة باللفظ والدلالة ، وتتكرر في كل معرض من معارض الأمر والنهي التي يحث فيها المؤمن على تحكيم عقله ، أو يلام فيها المفكر على إهمال عقله وقبول الحجر عليه* .

ولا بد أن نسجل هنا الملاحظة الذكية التي طرحها الفيلسوف والشاعر محمد اقبال في كتاب «تجديد الفكر الديني» ، والتي قال فيها إنه كان من الطبيعي أن يكون محمد عليه السلام هو آخر الأنبياء ، لأنه بعد أن أسلم البشرية إلى عقلها ، لم يعد هناك مجال بعد لنبوة جديدة ورسالة جديدة .

الملاحظة الثالثة والمدهشة ، هي أن ما يقوله فريق من علمائنا الآن ليس مع موقف الإسلام الحقيقي من قضية العقل ، ولكنه متخلف بحوالي ستة قرون عن مسيرة الفكر الإسلامي ذاته . فعندما نقرأ كتابات بعض الفقهاء المسلمين منذ ٦٠٠ سنة نجد أنها أكثر استنارة وأوفر شجاعة وأعمق فهماً للدين من بعض فقهاء هذا الزمان .

ولشيخ المجتهدين ابن تيمية كتاب كامل في «رد تعارض العقل والنقل» . خصصه لمناقشة القضية من زاوية دقيقة تتمثل في السؤال التالي : ما العمل إذا تعارض الشرع – وهو المنقول إلينا من غيرنا – مع العقل ؟

في رده قال ابن تيمية : إذا حدث التعارض بينهما «فإما أن يجمع بينهما وهو محال ، لأنه جمع بين النقيضين ، وإما أن يردا جميعاً (أي يرفضا جميعاً) . وإما أن يقدم السمع وهو محال .. لأن العقل أصل النقل . فلو قدمناه عليه ، كان ذلك قدحاً في العقل الذي هو أصل النقل . والقدح في أصل الشيء قدح فيه . فكان تقديم النقل قدحاً في العقل والنقل جميعاً» . والحل ؟ .. يرد ابن تيمية «فوجب تقديم العقل» .

ثم يضيف شيخنا الجليل إن هذا الرأي بمثابة «قانون كلي» عند أكثر الأئمة المجتهدين ، الفخر الرازي وأتباعه ، وقبله الامام الغزالي والقاضي أبو بكر العربي والجويني والباقلاني .

* يخصص الأستاذ عباس محمود العقاد الفصول الأولى من كتاب «التفكير فريضة إسلامية» لتأكيد هذا الرأي مستنداً في ذلك إلى العديد من نصوص القرآن الكريم .

وهذا صحيح ، فأبو بكر الرازي يقول في كتابه « المطالب العلية » : لما كان العقل أصلاً للنقل ، كان الطعن في العقل موجهاً للطعن في العقل والنقل معاً ، وهذا محال . (لاحظ – مرة ثانية – ان هذا الكلام قبل منذ حوالي ٦٠٠ سنة) .

والإمام أبو حامد الغزالي يقول في « رسالة قانون التأويل » فمن بعض وصاياه : أن لا يكذب برهان العقل أصلاً ، فان العقل لا يكذب ، ولو كذب فلعله كذب في إثبات الشرع ، إذ به عرفنا الشرع ، فكيف يعرف صدق الشاعر بتزكية المذكى الكاذب ؟؟

والإمام ابن حزم يقول في كتاب « الاحكام في أصول الأحكام » انه بطل أن يعلم صحة الخبر بنفسه ، إذ لا فرق بين صورة الحق وصورة الباطل ، فلا دليل يفرق بينهما ، وليس ذلك إلا لحجة العقل المفرقة بين الحق والباطل » .

وللجاحظ عبارة مشهورة يقول فيها : إن العقل هو وكيل الله عند الإنسان .

وأبو بكر الرازي يعرفه بقوله : هو الشيء الذي لولاه كانت حالتنا حالة البهائم والأطفال المجانين !

هو « اكتشاف » قديم اذن ، مسجل ومعمول به منذ نزل القرآن الكريم ، وسأل المسلمين في أكثر من موضع « أفلا تعقلون ؟ » ، ثم أشار في أكثر من موضع أيضاً أن الله سبحانه وتعالى يفصل الآيات لقوم يعقلون . ثم أكد أن العقل سبيل إلى معرفة الله ، عندما خاطب المشركين في سورة الأنبياء قائلاً : « أف لكم ولما تعبدون من دون الله أفلا تعقلون » ؟ .

لكن هناك تفرقة منطقية ومفهومة بين أمور العقيدة الثابتة دائماً ، وأمور الدنيا المتغيرة دائماً . بين الدائرة الغيبية التي يعد التسليم بها من مستلزمات الإيمان ، والدائرة السببية التي يعد استخدام العقل فيها من مستلزمات الحياة التي لا تثبت على حال .

وحتى تتاح حرية الحركة على أوسع نطاق للعقل المسلم ، فإن القرآن الكريم مثلاً ، لا يحتوي على تعريف واحد للأحكام التفصيلية التي وردت في نصوصه . فالسارق والزاني والقتل عمداً ، والقتل خطأ والدين والربا ، كل هذه وغيرها وردت ألفاظاً غير مشفوعة في الكتاب بتعريف معين . وقد طبقها من اجتهد في الفقه الإسلامي حسبما رأوا من ظروف حياتهم . واغفال التعريف في الأحكام الدنيوية مقصود من الله سبحانه ، بعكس الحال في أمور العقيدة ، التي لا سبيل إلى تغييرها .

هذا الموقف الإسلامي من العقل سلح المسلمين الأوائل بجسارة بالغة ، مكنتهم من الذهاب إلى مدى بعيد في الاجتهاد ، حتى انهم هم الذين وضعوا الأساس الحقيقي – مثلاً – للقاعدة التي أشرنا إليها سابقاً : «تغيير الأحكام بتغير الزمان والمكان» . أي أن الحكم ينبغي أن يوضع في موضعه الصحيح ، بحيث يصبح لا محل لتطبيقه إذا تغيرت ظروف الزمان أو المكان بصورة تؤدي إلى ضياع الحكمة منه .

مثلاً ، ينص القرآن على أن توزع الزكاة على سبعة بنود ، بينها بند «المؤلفة قلوبهم» ، وهم ضعفاء الإيمان الذين يخشى من ردتهم عن الإسلام إذا هم لم يعطوا ، أو الذين يرى أنهم يسهمون في قضاء مصالح المسلمين الهامة . وكان النبي عليه السلام يطبق النص ويعطيهم حصتهم من الزكاة . وعندما تولى أبو بكر جاءه بعض هؤلاء «المؤلفة» يطالبون بحصتهم ، فكتب إلى عمر بن الخطاب بذلك . لكنهم عندما توجهوا إلى عمر قرأ الرسالة ثم مزقها ، وقال لهم : لا حاجة لنا بكم ، فقد أعز الله الإسلام وأغنى عنكم . وأقر أبو بكر تصرف عمر .

لقد استخدم عمر بن الخطاب عقله الفذ ، واقتنع بأنه لم يعد هناك مصلحة أو مبرر لتطبيق هذا النص ، والتزم بقناعته .

وبالمثل عالج الخليفة عمر مسألة السرقة في عام المجاعة .

وبعقله الفذ أيضاً ، تفهم سنة رسول الله . عندما منع تقسيم أراضي سواد العراق وأراضي مصر والشام على المجاهدين الفاتحين الذين طالبوا بتقسيمها بينهم ، كما تقسم الغنائم الحربية بعد إخراج خمسها لبيت الله ، محتجين بظواهر نصوص القرآن والسنة . وأبقى عمر بن الخطاب على الأرض بين أيدي أصحابها ، يؤدون عنها الخراج لينفق على مصالح عامة المسلمين .

والنماذج كثيرة ، وكلها تنطق بحقيقة هامة ، هي أن المسلمين الأوائل لم يترددوا في أن يناقشوا الأحكام بأهدافها ومبرراتها ، بحرية واسعة وصلت إلى حد الاجتهاد في فهم نصوص القرآن ذاتها وسنة النبي عليه السلام .

هل هناك محل بعد لنسأل : نستخدم العقل أو لا نستخدمه ؟ ؟ ؟

نحو قراءة رشيدة للإسلام

معذور كل مسلم توقعه محاولة القراءة الصحيحة للإسلام في حيرة من أمره . عندما يفاجأ بأن الذين يتحدثون عن الاشتراكية والرأسمالية ، وعن القومية والأممية ، وعن اليمين وعن اليسار ، وعن الانحياز للفقراء والانتصار للأغنياء ، وعن حكم الشعب وحكم الفرد .. هؤلاء جميعاً ، يفاجأ المسلم ، بأنهم يجدون في نصوص القرآن والسنة ما يحتمون ويحاجون به . يعثرون على أسانيدهم بالحسنى حيناً ، وبالعسف والتأويل أحياناً أخرى ، لكنهم في النهاية يتكئون على الدين ويطوعون نصوصه .

ومن حق المسلم ، وكل إنسان محايد ، أن يسأل : أي إسلام هذا الذي تستطيع أن تغترف منه كيفما شئت ، ويتكيف معك دائماً ولا يستعصى عليك أبداً ؟

قبل أن نرد ونناقش ، لا بد أن نذكر أن الإسلام لا يتفرد بهذه الظاهرة ، فما أكثر الذين يحاولون الاحتماء بالسماء في كل دين وملة ، وما أكثر الخطايا والمظالم التي ارتكبت في حق الناس عبر العصور ، واستخدم فيها اسم الله سبحانه وتعالى ، زوراً وبهتاناً . ألم تنشأ محاكم التفتيش – مثلاً – باسم المحافظة على العقيدة الكاثوليكية ، وألم ترتكب كل فظائعها التي لا يزال يخجل منها تاريخ الإنسان بحجة الدفاع عن تعاليم المسيح ؟!

لكن الإسلام هو موضوعنا ، وهو ما يعنينا في هذا المقام . قضية الفهم المغلوط للإسلام – تحديداً – هي ما يشغلنا ، وما نحاول أن نعالجه بالدعوة إلى القراءة الواعية والرشيدة لنصوص الكتاب والسنة .

كنت في زيارة لبنجلاديش ، وقد أتيح لي هناك أن أزور مصيفها « كوكس بازار» ، الذي يقع غير بعيد عن بورما . حيث قادني مرافقي لزيارة بيوت القادمين من ذلك البلد المجاور . وفي أحد البيوت رأيت نساء بورما اللاتي يعتنقن الديانة

البوذية يجلسن أمام أنوال النسيج ، حيث يعملن طوال اليوم ، ثم يبعن انتاجهن ذي الألوان الزاهية للسياح . أشار مرافقي إلى الجالسات وقال : هن يعملن في البيوت ويربحن الكثير ، لكن نساءنا غير مسموح لهن بالعمل طبقاً لتعاليم الإسلام ، ولهذا فإن الفقيرات منهن يلجأن إلى الشحاذة ومد الأيدي للسياح في الطرقات !

قال مرافقي الكلام بشيء من الأسف ، مشيراً إلى أن أهل هذا البلد الفقير يفضلن الشحاذه في ظل تعاليم الإسلام ، عن العمل وارتكاب معصية الله سبحانه ! !

وربما كان هذا مثلاً صارخاً ، ولكنه يعكس جانباً من الفهم المغلوط الذي يصل إلى حد طعن الإسلام في أعز قيمه ، عمل المسلم وكرامته .

لماذا شاع ذلك الفهم المغلوط للإسلام ؟

ربما نعثر على إجابة عن السؤال إذا حاولنا أن نتلمس جذور المشكلة ، بتركيز خاص على القرآن والسنة المنبع الأول للإسلام . والمنبع الثاني الذي يكمله .

لنبدأ بالقرآن ...

ثمة اتفاق بين الأولين والآخرين ان القراءة الصحيحة للقرآن ينبغي أن يتوفر لها شرطان :

الأول : المعرفة باللغة ، أو ما يطلق عليه الفقهاء « علم لسان العرب » ، والثاني : المعرفة بأسرار الشريعة ومقاصدها ، وهو ما يسميه رجال القانون « روح التشريع » . أي أن الأمر لا يحتاج فقط إلى قراءة للنصوص ، ولكن يتطلب أيضاً فهماً لما وراء النصوص ، وهو ما صار علماً عرف باسم « أصول الفقه » .

ولم تكن هناك مشكلة في العصر الإسلامي الأول ، على عهد النبي عليه السلام . كانت اللغة العربية بخير ، وكان الصحابة والعرب جميعاً على دراية واسعة بها . وبحكم صحبة رسول الله استطاع الصحابة أن يتفهموا تماماً روح الشريعة ومقاصدها وأسباب نزول كل آية وكل سورة في القرآن .

وعندما ذهب عصر الصحابة ، وزحف الضعف السياسي إلى جسد الأمة الإسلامية تدريجياً ، بدءاً بالملكية التي ابتدعها الأمويون ، وانتهاء بالمماليك الذين استجلبوا من أطراف العالم الإسلامي ليصبحوا خدماً وحشماً وأغوات ، ثم حكاماً إذا واتتهم الفرصة . عندئذ كان من الطبيعي أن يزحف التحلل والتدهور إلى الصعيد الفكري والثقافي .

وكان انعكاس هذه العهود على الفكر الديني واضحاً ، إذ انصرف الكثيرون عن جوهر الدين ومضمونه إلى شكله وقشوره . أهمل الفقهاء مقاصد الشريعة وشغلوا أنفسهم بمباحث اللغة فيها (ونحن هنا نتحدث عن القاعدة لا الاستثناء) .

وهكذا بقي علم أصول الفقه – يقول الفقيه المصري عبد الله دراز – «فاقداً قسماً عظيماً ، هو شطر العلم الباحث عن أحد ركنيه» . صار الفقه محصوراً في في قراءة النصوص ، وشرحها ، وتبويبها ، ووضعها في قوالب مختلفة .

في هذا المناخ ، ظهرت المذاهب والفرق التي اختلفت وتقاتلت حول كلمات القرآن وحروفه وظاهره وباطنه . وشغل المسلمون طويلاً بالإجابة عن سؤال : هل القرآن قديم أم حادث ، أبدي أم مخلوق ؟ (عذب الإمام أحمد ابن حنبل وجلد بالسياط بسبب هذه القضية) ، وضيع علماء كثيرون جهدهم في مناقشة قضايا الجبر والاختيار (هل الإنسان مسير أم مخير ؟) .. وظهر علم الكلام ، بفلسفاته وجدله ومتاهاته . وأفنى آخرون أعمارهم في دراسة أسرار البلاغة واعجاز القرآن . وهو ما لا ننكر قيمته بالطبع ، لكننا نقول فقط انه كان يعكس اهتماماً بركن واحد فقط لعلم أصول الفقه .

وهي ليست مصادفة في الواقع ، بل أكاد أقول إنها كانت تداعياً تلقائياً في مراحل ، وتوجهاً مقصوداً في مراحل أخرى . إذ كيف يكون التخلف السياسي مصحوباً باستنارة فكرية ؟ ثم ، عندما يسري الفساد في نظام وتمضي الأمور على عكس ما تستهدفه الشريعة للإنسان والمجتمع ، هل يشغل الفقهاء بعلم الكلام أم بمقاصد الشريعة ؟؟

وربما كان من مفارقات القدر أن يرتبط مولد الدولة الأموية بأشهر قصص الخديعة بالقرآن ، واستخدامه سلاحاً لتحقيق المطامع والأهواء .

ولعلنا نذكر ما جرى في موقعة صفين ، بين علي بن أبي طالب خليفة المسلمين ، ومعاوية بن أبي سفيان والي الشام الطامع في الخلافة . عندما رجحت كفة الامام في القتال ، فتدخل عمرو بن العاص بدهائه المعروف ، وهمس في أذن معاوية داعياً إلى الاحتماء بالقرآن بحجة الاحتكام إليه . ثم قال عبارته الشهيرة : إنهم إذا قبلوه اختلفوا ، وان ردوه اختلفوا . وكانت المفاجأة لعلي بن أبي طالب ، إذ رأى في اليوم التالي رجال معاوية وقد رفعوا خمسمائة مصحف على سيوفهم ، بينما المنادون

يرددون وسط رجال علي : هذا كتاب الله بيننا وبينكم ! ثم توالت أحداث القصة المثيرة ، التي انتهت بخلع علي وتثبيت معاوية مكانه .

المهم أن أحداً لم يسأل نفسه وسط الاضطراب والهرج اللذين دبا في الصفوف ، لماذا يقحم كتاب الله في معركة كهذه ؟

لكن الإمام علي كان أعلم من غيره بالقرآن ، وأدرى بإمكانية استخدامه والتلاعب بألفاظه وآياته ، تبعاً للهوى . وهو الذي نصح عبد الله بن عباس عندما أرسله مبعوثاً إلى الخوارج ليضمهم إلى الصف ويثنيهم عن الشقاق ، فقال له ؛ «لا تخاصمهم بالقرآن ، فإن القرآن حمال ذو وجوه ، ولكن حاججهم بالسنة ، فانهم لن يجدوا عنها محيصاً» . ويفسر الإمام محمد عبده نصيحة الإمام علي بن أبي طالب بقوله : انه أراد أن ينبه ابن عباس إلى أن القرآن يحمل معاني كثيرة «ان أخذت بأحدها ، احتج الخصم بالآخر» .

وكلمات الإمام علي هذه بالغة الأهمية والدلالة ، وتشكل أحد المفاتيح التي يمكن أن تفيدنا في فهم أبعاد القضية التي نناقشها ، ذلك أن القرآن الكريم «حمال أوجه» حقاً ، تستطيع أن تطوع نصوصه لصالح أي موقف تختاره ، في مسافة تتسع من الالتزام بقصد الشريعة إلى محاولات نقض الشريعة ! من الانتصار بالقرآن إلى الانتحار بالقرآن ، كما قلت في مناقشة سابقة .

لقد كان طبيعياً ومنطقياً في كتاب أنزل ليكون خالداً أن يمس حياة الناس في الكليات لا الجزئيات . فيما هو ثابت ، وليس متغيراً .

وكان طبيعياً ومنطقياً في كتاب يمجد الإنسان ويعلن أن الكون كله مسخر له بل يعتبره خليفة الله في أرضه ، أن يعطي لهذا الإنسان فرصة واسعة للاختيار وصنع واقعه تبعاً لاحتياجاته ، وما يستجد في حياته الدائمة الحركة والتطور .

لقد رسم القرآن له الطريق ، ووفر له الزاد والعتاد ، وهو بعد ذلك حر في اختياره يتقدم إلى الإمام أو ينتكس إلى الوراء . يغترف من الزاد ويتسلح بالعتاد ، أو يهيم بغير زاد ويمضي بغير سلاح . وفي النهاية فهو وحده الرابح وهو الخاسر . في النهاية «ليس للإنسان إلا ما سعى ، وان سعيه سوف يرى» .

هذا عن حملة القرآن ، وماذا عن القرآن ذاته ؟

يقول المعتزلة ويؤيدهم أكثر الفقهاء ان أحكام الشرع معللة بمصالح العباد .

ويقول الإمام أبو اسحاق الشاطبي (الغرناطي الأصل) في كتابه الشهير «الموافقات» إن الشرائع تابعه للمصالح . أي ان القراءة الصحيحة للإسلام ينبغي أن تتم في ضوء إدراك هذه المصالح والتأكيد على ضرورة استمرارها . وهذه الرؤية النفاذة لجوهر الدين ومقاصده ، هي ذاتها التي دفعت فقيهاً جليلاً مثل ابن قيم الجوزية يقول بغير تردد انه : إذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان ، فثم شرع الله ودينه» .

وفي مقدمة «الموافقات» يقول الشيخ عبد الله دراز – الذي حقق الكتاب عن مخطوطة مغربية – ان تكاليف هذه الشريعة المعصومة ليست موضوعة حيثما اتفق ، لمجرد ادخال الناس تحت سلطة الدين ، بل وضعت لتحقيق مقاصد الشارع في قيام مصالحهم في الدين والدنيا .

وهذا مفتاح آخر له أهمية في محاولة القراءة الصحيحة للقرآن الكريم .

يضيف الإمام الشاطبي أن هذه المصالح تستهدف : اما شيء من الضروريات الخمس (الدين والنفس والعقل والنسل والمال) – «التي هي أسس العمران المرعية في كل ملة ، والتي لولاها لم تجر مصالح الدنيا على استقامة» .

وإما حفظ شيء من الحاجيات كأنواع المعاملات ، «التي لولا ورودها على الضروريات لوقع الناس في الضيق والحرج» .

وإما حفظ شيء مما أطلق عليه «التحسينيات» التي ترجع إلى مكارم الأخلاق ومحاسن العادات» .

وقد كان هذا المنهج وراء استقرار مجموعة من القواعد الفقهية الأساسية في التفكير الإسلامي مثل : لا ضرر ولا ضرار – لا تزر وازرة وزر أخرى – إنما الأعمال بالنيات – من اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه – الضرورات تبيح المحظورات – يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر – تغير الأحكام بتغير الأمكنة والأزمنة .. وهكذا ..

إن قراءة نصوص القرآن بهذا المنظار كفيلة بأن تصد العديد من التأويلات التي تلصق بكتاب الله ظلماً وعدواناً ، وتبدد الكثير من الإساءات التي نسبت إلى القرآن ، وترفع الحرج عن أولئك الذين تسببت القراءة المغلوطة للإسلام في تضييق سبل الحياة عليهم ، وإغراقهم في الاحساس الدائم بالذنب .

لننتقل الآن إلى السنة ، المنبع الثاني للتفكير الإسلامي ..

لقد ظلمت هذه السنة كثيراً ، وحملت فوق ما تحتمل ، لنفس السبب : القراءة بأعين مغمضة ! ولن نتحدث هنا عما هو مدسوس ومنسوب إلى الرسول عليه السلام بغير وجه حق ، فذلك أمره معروف . ولكن ما أعنيه هو الصحيح المنسوب إلى النبي ، الذي اعتبره البعض تشريعاً ملزماً للمسلمين في كل زمان ومكان ، الأمر الذي أوقع المسلمين في حرج آخر . وهو ما يعترض عليه فقهاء كثيرون ، ضاعت أصواتهم ولم تسمع وسط الهرج الذي يسود التفكير المنسوب للإسلام ، والمزاد المقام باسم الشريعة .

وقد كان الإمام الشيخ محمود شلتوت ، واحداً من الذين حاولوا بالمنطق الهادئ أن ينبهوا إلى «ضرورة القراءة الصحيحة للسنة» . وسجل رأيه في كتابه المعروف «الإسلام عقيدة وشريعة» ، قائلاً : إن السنة تشريع وليس تشريع .

فمن السنة التي لا تعتبر تشريعاً ولا تلزم المسلمين : ما يعتبر سلوكاً شخصياً للرسول عليه السلام ، أو آراء مبنية على اجتهادات وتجارب خاصة . ولعلنا نذكر هنا قصته مع بعض أهل المدينة ، الذين نصحهم في مسألة زراعة النخل ، وعندما أبلغ بأن نصيحته لم تحقق هدفها المرجو ، قال : أنتم أعلم بشؤون دنياكم .

ثم يضيف الشيخ شلتوت : ان السنة التي تعد تشريعاً لها درجات :

* ما صدر عن النبي باعتباره مبلغاً ورسولاً « كأن يبين مجملاً في القرآن أو يخصص عاماً ، أو يبين شأناً في العبادات ، أو الحلال أو الحرام ، أو العقائد والأخلاق » . وهذا يعتبر تشريعاً ثابتاً ، ملزماً لكافة المسلمين ، متى علموا به .

* ما صدر عن الرسول بوصفه إماماً لجماعة المسلمين ، مثل بعث الجيوش ، وانفاق بيت المال ، وتولية القضاة وعقد المعاهدات ، وذلك لا يعد تشريعاً عاماً ، فلا يجوز الإقدام عليه إلا بإذن الحاكم . وليس لأحد أن يفعل منه شيئاً من تلقاء نفسه بحجة أن النبي فعله أو طلبه .

* ما صدر عن الرسول لا باعتباره مبلغاً ، ولا باعتباره إماماً للمسلمين ، ولكنه صدر عنه باعتباره قاضياً يفصل في الدعوى بين المسلمين ، وذلك لا يعد تشريعاً . فليس لأحد أن يستند إلى حكم قضى به الرسول لينال حقاً له دون الرجوع إلى سلطة أو قضاء .

وهذا التصنيف للأحاديث النبوية لم يلق الاهتمام الكافي من الفقهاء ، الذين كان أكثر تركيزهم – كما في القرآن – على ضبط الأحاديث وتحقيقها . وتلك مهمة جليلة أداها علم الحديث ورجاله ، غير أن تقييم الأحاديث لا بحسب مدى قوتها ، ولكن بمناسبات صدورها وأسبابها ، لم تتوفر له الدراسة الكافية ، وهذا الجانب من الدراسة يمكن بغير شك من أداء القراءة الصحيحة للسنة ، لأن ذلك سوف يسمح بتحديد الالتزام بكل حديث ، وسيرفع حرجاً عن المسلمين يعانون منه نتيجة اللبس القائم في هذا المجال . واختلافات الفقهاء في شأن الأحاديث – من هذه الزاوية – لا يستهان بها . مثلاً ، عندما شكت زوجة أبي سفيان إلى رسول الله بخل زوجها وشحه ، قال لها «خذي لك ولولدك ما يكفيك» . واختلف العلماء في ذلك ولم يتفقوا إلى الآن . هل قال الرسول كلامه بطريق الفتوى والتبليغ ، فيجوز لكل من ظفر بحقه أن يأخذه بغير علم خصمه . أو كان بطريق القضاء ، فلا يجوز لأحد أن يأخذ حقه في حالة كهذه إلا بقضاء القاضي .. رغم أن ظاهر الكلام وملابسات الموضوع ، وربما مقتضيات الصالح العام ، تلك كلها اعتبارات ترجح كفة الاحتمال الثاني .

الفصل الثاني

المسلمون والآخرون

- الفكر : محلي ومستورد !
- التغريب أو الهلاك
- في زمن الرق الثاني
- في الهوية : نكون أو لا نكون
- الإسلام والعروبة .. أو الطوفان



الفكر .. محلي ومستورد !

نحن بحاجة – أيضاً – إلى قراءة رشيدة لفكر الآخرين ، الذي يطلق عليه البعض اسم «الفكر المستورد» ، في محاولة لتجريحه بالجملة ، واصطناع تصادم بينه وبين الفكر المتوارث . الأمر الذي يصور الموقف باعتباره مؤدياً إلى تناقض ضروري بين «المحلي» و«المستورد» . أي بين الإسلام وأية أفكار أخرى لدى غير المسلمين .

ورغم أننا نتشكك كثيراً في مقاصد تلك الصيحات التي لا تكف عن التحذير من الفكر الدخيل أو المستورد ، إذ إنها لا تصدر عادة إلا في ظل محاولات سد النوافذ والأبواب وتطويق عقول البشر ، بحجة حمايتهم من الجراثيم الوافدة من الخارج ، فضلاً عن أن أكثر القائلين بمحاربة الفكر المستورد يستهدفون في حقيقة الأمر مصادرة أي فكر من أي نوع ، ومصادرة العقل ذاته في نهاية الأمر .. أقول إنه رغم ذلك فإننا إذا افترضنا حسن النية وبراءة القصد ، فلا بد أن نقرر من البداية أن ثمة مغالطة كبرى في صياغة مقولة الفكر المستورد أو المحلي .

ذلك أن مبدأ التقسيم الجغرافي للفكر الإنساني هو قلب مخل للمنطق ، فضلاً عن انه قد يؤدي إلى الإضرار بالإسلام ذاته ، الذي هو في الأساس دين موجه للبشر كافة ، يتجاوز قيود وحدود الزمان والمكان ، والتسليم بذلك المبدأ يقود منطقياً إلى قوقعة الإسلام ضمن حدود بذاتها ، ويشجع الآخرين على رفضه ، بحجة انه – من وجهة نظرهم – فكر مستورد !

وتلك مقولة تتردد في زماننا عند البعض منا ، خصوصاً أولئك الذين أعماهم التعصب ، ودفعتهم كراهية الإسلام والمسلمين إلى افتعال المعارك واختلاق ذرائع تقطيع الأوصال وتشويه الجسد العربي والإسلامي .

ليس هناك ما يمكن أن نسميه فكراً محلياً وآخر مستورداً ، إنما هناك فكر نافع يجب أن نسعى إليه ونلح في طلبه ، وفكر ضار يجب أن نقاومه ونتصدى له بكل وسيلة . وفيما يسمونه فكراً محلياً أو تراثياً ، ما هو نافع وما هو ضار . وما يطلقون عليه فكراً مستورداً لا يخلو – أيضاً – مما هو نافع ومما هو ضار .

وهذا هو المنطق الإسلامي الذي عبر عنه الحديث الشريف في قول النبي عليه السلام : الحكمة ضاله المؤمن ، انى وجدها فهو أحق الناس بها . وهو قول يرد في بلاغة وبساطة على مزاعم الزاعمين من دعاة اغلاق الأبواب والنوافذ ، وفرض الوصاية على ضمائر المسلمين .

إن هذه الرؤية المشوبة بالخوف والذعر من الآخرين ، لم يعرفها المسلمون في سنوات الدعوة الأولى ، رغم كل التحديات التي كان يمثلها الآخرون بالنسبة إليهم ، ورغم المواجهة المتصاعدة بين الحضارة الإسلامية الوليدة ، وحضارات الفرس في الشرق ، والروم واليونان في الغرب . لقد كانت بعض فنون الحرب هي أول ما اقتبسه المسلمون الأوائل عن الحضارات الأخرى . إذ إن الرسول عليه السلام طلب من أتباعه أن يحفروا « الخندق » ، وهو نمط فارسي ، أثناء معركته مع المشركين في غزوة الأحزاب . وكان الصحابي سليمان الفارسي هو الذي اقترح الفكرة .

وبعد أن تخطى المسلمون حدود الجزيرة العربية ، وانتصروا على الفرس والروم في عهد عمر بن الخطاب ، كان المجتمع الإسلامي لا يزال على ثقته بنفسه ، ويعامل الحضارتين إما من موضع المغلوب أو موضع الندية . وأبقى الخليفة عمر على كل النظم والدواوين التي أنشأها الفرس والروم في العراق والشام ومصر ، ونقل بعضاً منها إلى الجزيرة العربية .

لكن التفاعل الفكري الحقيقي حدث في العصر العباسي (أواخر القرن الثاني الهجري أو الثامن الميلادي) ، عندما أمر الرشيد أن يلحق بكل مسجد مدرسة لتعليم العلوم بأنواعها . ثم جاء المأمون فأنشأ « بيت الحكمة » – ضالة المؤمن – في بغداد ، وفيه بدأت أول وأكبر حركة لاستيراد الفكر ، بترجمة كتب الفرس والروم واليونان إلى العربية . وكان من شروط صلح المأمون مع « ميشيل الثالث » أن يعطيه إحدى مكتبات الآستانة ، وفيها عثر على كتاب بطليموس في الرياضة السماوية الذي ترجم على الفور إلى العربية باسم « المجسطي » .

في بيت الحكمة هذا حظيت علوم اليونان بأكبر قسط من الاهتمام ، ومنه خرجت ترجمات مؤلفات كالينوس ، وثييوقراطس ، وامكيدس ، وأرسطو ، وغيرهم . (لاحظ أن علماء السنة هم الذين أطلقوا على أرسطو المعلم الأول ، واعتبر أبو نصر الفارابي المعلم الثاني) . وقتئذ تسلح العقل العربي بعلوم الفلسفة والمنطق وهي أبرز «الأفكار المستوردة» من اليونان . وكان المتكلمون – والمعتزلة بوجه خاص – هم أول من استخدم هذا السلاح في الدفاع عن الإسلام وقيمه وعقائده وشرائعه ، في مواجهة التيارات التي حاولت خلال العصر العباسي أن تشد عقول المسلمين إلى ما قبل الإسلام . إلى معتقدات زرادشت وماني ومزول وغيرهم .

لكن هذا الوضع لم يدم طويلاً . فظهر – أيضاً – من يعارض «الأفكار المستوردة» * . قالوا عنها انها «حكمة مشوبة بالكفر» ! . وأخرجها المتطرفون من أهل السنة من نطاق العلوم . قائلين إن «العلم» كلمة لا تنصرف إلا إلى معنى واحد ، هو العلم الموروث عن النبي عليه السلام . وما عدا ذلك إما خارج عن مجال العلم اطلاقاً ، وإما معرفة لا تنفع ولا تستحق التحصيل . واعتبروا «المنطق» نوعاً من الضلال والزندقه ، وشاع تعبير «من تمنطق تزندق» ! وفرقوا بين علوم العرب ، وعلوم الأوائل أو القدماء (التي كانت تشمل علوم الرياضة والفلك والفلسفة والطب والإلهيات) .

وسئل أبو صلاح الشهرزوري عن رأي الدين في الاشتغال بالمنطق والفلسفة ، فقال في فتوى شهيرة : «إن الفلسفة أس السفه والانحلال ، ومادة الحيرة والضلال ومثار الزيغ والزندقة ... وأما المنطق فهو مدخل الفلسفة ، ومدخل الشر شر ، وليس الاشتغال بتعليمه مما أباحه الشارع» – وهاجم الامام الغزالي حجج الفلاسفة في كتابه «تهافت الفلاسفة» ، ورد عليه ابن رشد مفنداً حججه في كتاب «تهافت التهافت» .

لكن هذا الجدل الفكري لم يؤثر على المسيرة ، وظل العقل العربي على حصانته ، وظل المفكر العربي ثابت الأقدام ، لم يهتز في أعماقه شيء . ويصف الأستاذ عباس العقاد في كتابه «التفكير فريضة إسلامية» موقف الفلاسفة المسلمين في تلك المرحلة

---

* أنظر كتاب الدكتور زكي نجيب محمود «تجديد الفكر العربي» ، فصل بعنوان : صراع ثقافي قديم .

بقوله إنهم : خاضوا غمار الأفكار الأجنبية بين يونانية وهندية وفارسية ، وعرضوا لكل مشكلة من مشاكل العقل والإيمان . وتكلموا عن وجود الله ووجود العالم ووجود النفس . وخرجوا من سبحوتهم الطويلة في هذه المعالم والمجاهل فلاسفة مسلمين أيضاً ، دون أن يعنتوا أذهانهم في التخريج والتأويل» .

وقتئذ – يضيف العلامة الهندي أبو الحسن الندوي في كتابه «الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية» : لم يكن المجتمع الإسلامي يعاني من مركب النقص ، فأخذ ما أخذ ، والذي رآه غير جدير به صاغه في قالبه أولاً ، ثم وضعه في مكانه .

حقق تفاعل الحضارات أهدافه . وكان المسلمون يتقدمون بثقة ، مدركين انهم أوْلى من غيرهم بالحكمة وأنهم مدعوون للسعي وراء العلم والمعرفة أينما كانت «ولو في الصين» ، وكان شعارهم هو قولهم المأثور «خذ ما صفا ودع ما كدر» .

ولو أنهم استجابوا لدعوات رفض الأفكار المستوردة والتيارات الدخيلة ، لما أضافوا شيئاً إلى حضارة الإنسان . لكنهم نهلوا من بحار المعرفة بغير تردد واستوعبوا ما هو إيجابي ومفيد من أفكار الآخرين ، ثم كان جهدهم العظيم والخلاق فيما بعد ، الذي تلقفته أوروبا في بداية عصر النهضة . وشهد فيلسوفهم جوستاف لوبون أن «أوروبا لم تعرف المدنية إلا بعد أن مرت على لسان أتباع محمد» .

حدث ذلك قبل أن يلقي المسلمون اسلحتهم واحداً تلو الآخر . وقبل أن يتحولوا من غالبين إلى مغلوبين ومن أنداد إلى تابعين .

حتى كان المشهد المحزن والتعس ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر (الثاني عشر الهجري) والإمبراطورية العثمانية أصبحت جسداً ينخر فيه السوس ، وتسري فيه عوامل التحلل والاندثار .

وهي مفارقة تثير الانتباه ، أن تكون بعض فنون الحرب (الخندق) هي أول ما نقله المسلمون عن غيرهم وهم في ذروة إيمانهم بالدين على عهد رسول الله ، وأن تكون هذه الفنون ذاتها هي ما حاول المسلمون نقله عن الغرب وهم في قمة الضعف والوهن ، بعد ذلك باثني عشر قرناً .

ولكن شتان ما بين المواجهتين . فبينما كانت الصيغة في العصر الإسلامي الأول هي نقل الخبرة العسكرية في البداية ، ثم التفاعل الفكري والحضاري بعد ذلك ،

بدأت المواجهة في القرن التاسع عشر بنقل فنون الحرب وانتهت بالتخبط الفكري الذي ما زلنا نعاني من آثاره !

في البدء حاول السلطان العثماني سليم الثالث أن يعيد تنظيم جيشه ويدخل فيه الأسلحة الحديثة ، فتصدى له دعاة رفض « الأفكار المستوردة » ، وأصدر المفتي العثماني عطاء الله أفندي فتوى بأن « كل سلطان يدخل نظامات الإفرنج وعوائدهم ، ويجبر الرعية على اتباعها ، لا يكون صالحاً للملك » ، على اعتبار أن ثياب الجندي الحديثة تعد في حكم التشبه بالنصارى ، كما أن استعمال البنادق ذات الحراب من قبيل استعمال أسلحة الكفار ، وهذا إثم عظيم . وقد عزل السلطان سليم بالفعل بسبب محاولته هذه عام (١٨٠٧ م) ! !

توقفت جهود السلطان سليم بعد أن استقدم خبراء من أنحاء أوروبا لبناء جيشه وإنشاء بعض الصناعات الحربية ، وبعد أن كون أول فرقة نظامية في الجيش التركي عام ١٧٩٦ م . ولم تستأنف هذه الجهود إلا بعد أن نجح خلفه السلطان محمود الثاني في القضاء على الانكشارية عام ١٨٢٦ .

كان التوجه إلى الغرب هو سمة بارزة في العالم الإسلامي ، باعتباره المخرج الضروري للنهوض من الكبوة* وبينما كان السلطان محمود يواصل جهوده لبناء جيش حديث في تركيا ، نصب محمد علي باشا حاكماً على مصر (١٨٠٥ م) وبدأ محاولة مماثلة ، وأنشأت تونس جيشاً نظامياً ، وافتتح أحمد باشا باي الأول مدرسة للعلوم الحربية لتخرج ضباطاً وطنيين بهذا الجيش ، كان يديرها أحد الإيطاليين . وأدخلت أسرة القاجار التي حكمت إيران في القرن التاسع عشر النظم العسكرية الأوروبية على جيشها ، وفتحت لذلك كلية للعلوم والفنون سنة ١٨٥٢ ، كان أساتذتها من الأوروبيين .

واستلزمت الإصلاحات العسكرية الجديدة اصلاحاً في نظم التعليم وبرامجه ، وتطلب الأمر ترجمة كثير من الكتب الأوروبية في مختلف العلوم والفنون ، واستقدام المدرسين الأجانب وإيفاد البعثات إلى أوروبا . وكانت هذه التجربة هي القنطرة التي عبر فوقها الفكر الغربي إلى العالم العربي والإسلامي .

---

* أنظر كتاب الدكتور محمد محمد حسين – الإسلام والحضارة الغربية .

وكان العالم الإسلامي في حالة إفلاس حضاري مفجع . أوقفته مبهوراً أمام مختلف مظاهر الحضارة الغربية . وبدأ كما لو كان المسلمون – كما يقول الأستاذ العقاد – يعيشون في سجن مغلق ، يخشون أن يمدوا أصبعاً إلى أي شيء فيه ، فينطلق منه شيطان متربص أو مارد محبوس .

في ذلك الوقت ، كان المسلمون يسألون رجال الدين ، وزحف الحضارة الحديثة يدير رؤوسهم : هل يجوز قدح الكبريت ؟ وهل يجوز استخدام غاز الاستصباح في إنارة المساجد ؟ وهل يجوز وضع التلفون في المعاهد الدينية ؟ وهل يجوز تعليم الجغرافيا وعلوم الطبيعة في المدارس ؟ وهل يقبل شرعاً استخدام المطبعة ؟ وهل يجوز لبس القبعة ؟ .. وهكذا !

وإزاء حالة الإفلاس هذه تفاوتت مواقف المفكرين والفقهاء والمسلمين . بين رافضين لكل ما هو غربي ، كما حدث في محاولة تنظيم الجيش التركي . أو داعين إلى الاستسلام للغرب والارتماء في أحضانه ، ومن هؤلاء «السير» أحمد خان مؤسس جامعة عليكرة ، وأحد أبرز زعماء مسلمي الهند في القرن الماضي . وكان مما قاله «لا بد أن يتجه المسلمون إلى قبول هذه الحضارة (الغربية) ، حتى لا لا تعود الأمم المتحضرة إلى ازدرائهم» !

وكان الموقف الثالث يدعو للاستفادة من الغرب دون الاستسلام له . ومن أعلام هذا الاتجاه محمد اقبال في الهند وجمال الأفغاني ومحمد عبده في مصر ، وخير الدين التونسي في تونس . وقد عبر محمد اقبال عن موقفه في ديوانه «ارمغان حجاز» ، بعد عودته من رحلة الدراسة العليا في انجلترا والمانيا ، فقال :

ها أنذا كسرت طلسم العصر وأبطلت مكره ،
التقطت الحبة وأفلتت من شبكة الصياد ،
ويشهد الله انني كنت في ذلك مقلداً للنبي إبراهيم ،
فقد خضت النار بثقة واطمئنان وخرجت منها محتفظاً بهويتي .

أيها السادة : إن الحضارة الإنسانية ليست حكراً على أحد . انها جماع جهد كل الشعوب منذ هبط آدم وحواء على الأرض . والحضارة الغربية التي نخشى الاقتراب منها ، كنا نحن أول من ساهم في إذكاء نارها ونورها .

لماذا الخوف والتردد إذن ، والتمسح في شعارات لن تقودنا إلا إلى مزيد من العزلة والتخلف ، بل والانتحار البطيء ؟

ثمة مخاطر ومحاذير هذا صحيح ، ولكن لماذا لا نقتحم الميدان ونحن واعون لهذه المخاطر والمحاذير . لماذا لا نسعى إلى التقاط الحبة دون أن نسقط في شبكة الصياد ، كما يقول إقبال .

إن المهم هو ماذا نأخذ وماذا نترك .

المهم أننا إذا غيرنا ثيابنا ، لا نغير من جلودنا وعقولنا .

المهم أن نأخذ أثمن ما عندهم ، ولا نفقد أعز ما نملك !

التغريب أو الهلاك !

عندما ندعو إلى فتح الأبواب والنوافذ ، لنملأ صدورنا بالهواء الصحي والمنعش ، فاننا نفاجأ بأن الأبواب والنوافذ لا تمرر الهواء النقي وحده ، ولكنها تحمل إلينا الجراثيم أيضاً ، وأن ما نظنه صحة وحيوية لنا ، قد يكون فيه مقتلنا !

وإزاء موقف كهذا ، فإن رد فعل البعض قد يتحول إلى دعوة ملحة إلى إغلاق الأبواب والنوافذ . وأمثالنا العامية في وصف هذا الحل ، إذ تقول إن « الباب الذي يأتيك منه الريح ، أغلقه لتستريح » . وثمة فريق آخر – نقف في صفه – لا يرى العيب في الأبواب والنوافذ ، ولا في الهواء والتيار ، ولكنه فينا نحن . إذا كنا محصنين بما فيه الكفاية فلن يضيرنا الهواء بجراثيمه ، وإذا كنا غير محصنين فهذه مشكلتنا ، وعلينا أن نتسلح بالثقة والشجاعة لنحلها ، وألا نحمل غيرنا مسؤوليتها .

إن الجسد العليل وحده هو الذي تصرعه أول جرثومة تتسلل إليه . إذ هو ابتداء في حالة « قابلية للمرض » ، مماثلة لحالة « القابلية للاستعمار » التي يشدد المفكر الجزائري مالك بن نبي على ضرورة التصدي لها ، باعتبارها واحدة من الأمراض المزمنة في مجتمع المسلمين .

وإذا امتلأ القلب بالإيمان ، والعقل بالمعرفة ، فانه يصبح في مقدور المسلم أن يواجه الريح القادمة دون أن تتزلزل قدماه ! بحيث يستطيع دائماً أن يلتقط الحبة دون أن يسقط في شبكة الصياد . بتعبير الشاعر محمد اقبال .

لكن المسألة في رأي البعض ليست بهذه السهولة ، فالانتقاء منهج قد يقبله المنطق ، لكن سنن التاريخ لا تسلم به عندما يتعلق الأمر بالحضارات ، وبالحضارة الغربية بوجه خاص . إذ نحن في عصر لم يعد يحتمل منطق « القبض » بغير دفع « الثمن » . بمعنى أنه إذا أخذت شيئاً فلا بد أن تدفع ثمنه ، على الفور ربما ،

بالتقسيط وعلى آجال طويلة ربما . لكنك لا بد أن تدفع ، رضيت أم كرهت .

ووجهة النظر هذه يتبناها المؤرخ الشهير أرنولد توينبي ، وقد سجلها في كتاب صغير له صدر في الخمسينات موضوعه «العالم والغرب» ، يقول فيه : إن كل حضارة مثل كل طريقة حياة . هي كل لا يتجزأ ، أقسامها متداخلة بعضها ببعض - و.. إن سر تفوق الغرب على سائر الشعوب في الفن العسكري - مثلاً - منذ القرن السابع عشر ، لا يكمن فقط في استخدام أسلحة غربية ، وفي طريقة تدريب الجيوش .. بل هو كامن في فكر المجتمع الغربي وروحه . وفن الحرب في الغرب ما هو في الواقع إلا أحد وجوه طريقة العيش الغربية . وأي مجتمع غريب يرغب في تعلم هذا الفن دون أن يحاول تبني طريقة العيش نفسها يكتب له الفشل حتماً» .

ثم يعود توينبي ليؤكد ويحذر : ان أي عنصر حضاري منعزل منفصل يمكنه - كالأمراض المعدية السارية أو ككهرب منفصل عن الذرة - أن يصبح فتاكاً عندما يكون منفصلاً عن النظام الذي كان جزءاً منه ، خاصة إذا ترك المجال أمامه حراً في وسط جديد . أما في إطاره الأصلح فإن هذا العنصر الحضاري أو تلك الجرثومة أو ذاك الكهرب ، لا يستطيع أن يحدث أضراراً لأنه يكون جزءاً من كل .

وتوينبي بذلك ينسف فكرة التفاعل بين الحضارات ، ويؤكد فكرة سيادة الحضارة الغربية ، قائلاً إن الغرب أصبح مدافعاً لأول مرة في التاريخ ، عندما حاصر الأتراك فيينا عام ١٦٨٢ - ١٦٨٣ ، لكنه تحول بعد ذلك إلى قوة كاسحة ومهاجمة . وان الذي لا يرغب في الخضوع للسيطرة الغربية ، عليه - إذا أراد أن يبقى ويستمر - أن يستخدم أسلحة الغرب ، أي يستبدل هذا الموقف بالخضوع للحضارة الغربية . وهذا ما فعلته روسيا القيصرية في عهد بطرس الأكبر ، إذ حمت نفسها بالتقنية (التكنيك) الغربية . وهو ذاته - في رأيه - ما فعلته روسيا الشيوعية ، إذ تسلحت إلى جانب التقنية الغربية ، باختراع غربي آخر هو «الماركسية» التي صنعت في ألمانيا وانجلترا على أيدي كارل ماركس وفريدريك أنجلز .

ويستشهد توينبي أيضاً بتركيا ، قائلاً إنه منذ تحللت الإمبراطورية العثمانية ، وهزمت جيوشها في الحرب الروسية التركية (١٧٦٨ - ١٧٧٤) ، بدأت تتطلع إلى الحضارة الغربية ، لتقتبس نظمها العسكرية ومضت بطيئاً على هذا الطريق ، حتى كان على تركيا أن تختار عام ١٩٢٠ بين أمرين : الهلاك أو التغريب . وقد

فضل الشعب التركي أن يعيش مهما كان الثمن ، على حد تعبيره .

وابن خلدون له وجهة نظر أكثر تعميماً إذ يقول في « المقدمة » التي كتبها قبل توينبي بحوالي ٦٠٠ عام : ان المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته ، وسائر أحواله وعوائده .

خلاصة هذا الكلام ومؤداه أن « التغريب » هو قدرنا ، واننا إما أن ننعزل عن العصر ونهجره إلى الصحراء ونرفض منجزاته ، كما فعل في بداية هذا القرن الوهابيون والسنوسيون والأدارسة والمهدية . وهم الذين شنوا حرباً على الأتراك ودعوا إلى تكفيرهم لأنهم خانوا الإسلام باقتباسهم عن الغرب على حد تعبير توينبي ، إما أن نفعل كما فعل هؤلاء ، أو نفتح أبوابنا لريح الغرب لتجتاحنا وتقتلعنا ، وتقذف بنا إلى الهواء أو الهاوية !

وإزاء هذا لا تجدي دعوة محمد أسد الكاتب المعروف في كتابه « الطريق إلى مكة » إلى تبني الوسائل الغربية الحديثة في العلوم والفنون الصناعية ، ورفض أشكال الحياة الغربية وقيمها الأخرى . ولا يكون هناك محل لقول « مولانا » أبي الحسن الندوي أمين ندوة العلماء في الهند إننا بحاجة إلى « العبقري العصامي الذي يعامل الحضارة الغربية – بعلومها ونظرياتها واكتشافاتها وطاقاتها – كمواد خام – يصوغ منها حضارة قوية عصرية مؤسسة على الإيمان والأخلاق والتقوى والرحمة والعدل في جانب ، وعلى القوة والانتاج والرفاهة وحب الابتكار في جانب آخر » .

وفي الوقت ذاته ، فإن مقولة اقبال عن التقاط الحبة دون الوقوع في شبكة الصياد (يعني السقوط في براثن الحضارة الغربية) ، هذه المقولة تصبح مجرد أمل داعب خيال شاعر حسن النية ، لا يتمتع برؤية واقعية سليمة .

هل هذا هو خيارنا الوحيد حقاً : إما التغريب أو الهلاك ؟ .. هل الصورة بهذا القدر من التشاؤم ؟

تعالوا نقلب الأمر ، ونناقشه ، لعلنا نجد مخرجاً .

تقول لنا صفحات التاريخ الإسلامي ان مجتمعاتنا – التي نحاول انقاذها الآن – مرت بتجارب ثلاث في احتكاكها بحضارات الآخرين .

كانت التجربة الأولى في القرنين الأول والثاني الهجريين . والمجتمع الإسلامي يحبو في عالم الحضارة ، بينما تحيط به حضارتان عظيمتان : البيزنطية في الغرب

والفارسية في الشرق . وكانت الحضارتان غنيتين في العلوم والصناعات والثقافة والأدب ، بينما المجتمع الإسلامي مسلح فقط بالعقيدة الراسخة والتصميم على بناء الدولة وتبليغ الرسالة . وقتئذ لم يتردد المسلمون في الأخذ من غيرهم بثقة بالغة ، دون أن يهتز شيء في هذا المجتمع الثابت الإقدام .

والتجربة الثانية كانت في القرن السابع الهجري ، عندما استولت جحافل التتار على قلب العالم الإسلامي ، وسياسياً وعسكرياً ، خضع المسلمون لهم . لكن الفاتح الجديد كان خليطاً من القبائل البدائية المتخلفة القادمة من أواسط آسيا ، والراغبة في السلب والنهب والتوسع . لم تكن لهذا الفاتح الجديد حضارة ، كما لم تكن له عقيدة أو قضية . ولم يكن هناك – بالتالي – محل لانصهار المجتمع الإسلامي المفتوح في حضارة الفاتحين وقيمهم . لكن العكس هو ما حدث ، إذ بدأت الأمة الفاتحة تتأثر بحضارة وقيم المجتمع الإسلامي المهزوم سياسياً وعسكرياً . وبمضي الوقت اعتنق التتار الإسلام ، وذابوا في حضارة المسلمين وعقيدتهم ، بل وتحولوا إلى حماة للإسلام وفاتحين باسمه ، ومؤسسين لدولته القديمة في الهند ، خلال قرن قرن واحد من الزمان .

وكانت التجربة الثالثة في نهاية العصر العثماني ، وهي الفترة التي كان المسلمون فيها مهزومين حضارياً ، حتى قبل أن يخوضوا أي معركة . وهي المرحلة التي يتحدث عنها توينبي ، والتي كان خيار الأتراك فيها بين التغريب أو الهلاك.

ثمة ثغرات حقيقية فيما يقوله توينبي . فلأنه كان يتكلم من داخل الحضارة الغربية ، لم ير مستقبلاً لغير هذه الحضارة ، رغم موقفه النقدي منها أحياناً . وتقديره يمكن أن نسلم به في حالة واحدة ، إذا كانت تلك الحضارة الغربية تزحف في أرض خام جرداء ، لا نبت فيها ولا زرع ، كما حدث في بعض البلاد الإفريقية . أو إذا كانت جيوشها – تقنية كانت أم فكرية – تتقدم فوق أنقاض حضارة أخرى كما حدث في تركيا ، أو تتقدم فوق أرضية رفعت رايات التسليم وفتحت أذرع الترحيب بها ، كما حدث في اليابان وكوريا الجنوبية .

ثم ان توينبي فسر قدرة الاتحاد السوفيتي على التصدي للعالم الغربي بأنه يرجع إلى استخدامه «لاختراع» غربي هو الماركسية . أي أنه لا يرى في الماركسية سوى انها تحمل الجنسية الغربية ، معولاً على المنشأ وحده . ولا يلق بالاً إلى كونها فكرة

وعقيدة لها تفسيرها للتاريخ – أياً كان رأينا فيها – ولها فلسفتها التي تتناقض تماماً مع أسس الفكر الغربي .

إن توينبي كان شديد الانحياز للحضارة الغربية ، الأمر الذي أسقط من حسابه فاعلية « الاختراع » وثماره وكيفية استخدامه ، بينما كان كل تركيزه على جنسية هذا الاختراع وموطنه الأصلي .

ومن ناحية أخرى فانني لا أعرف كيف كان تفسير المؤرخ الكبير لصمود الصين ، التي اعتنقت الماركسية ووضعتها في القالب الصيني ، بل وطعمتها بقيم وتعاليم كونفوشيوس ، لتستثمرها كسلاح للتقدم والاستمرار ، دون أن تتعرض للخيار بين التغريب أو الهلاك .

ثم لنتوقف قليلاً أمام النموذج الذي دلل به توينبي على صدق رؤيته ، وهو تركيا ، ولنسأل بعد ذلك ، هل كان التغريب هو «المنقذ» لتركيا فعلاً ؟ هل ما ما فعله كمال أتاتورك هو الذي أعاد لتركيا قوامها ، وأطلق شرارة الإبداع والنهضة فيها ؟

إذا كنا نتحدث عن المجتمع ككل وحركته ككل ، لا عن انتصار عسكري في زمن محدود فإننا نقول بعد مضي نصف قرن على تغريب تركيا ، إن هذا لم يحدث . وان أتاتورك بخطوته هذه تسبب في ضياع هوية ثلاثة اجيال على الأقل من الأتراك ، وأحدث بذلك أخطر شرخ في المجتمع التركي طوال العصور الحديثة .

إن «الانجاز» الكبير الذي يثير اعجاب الغرب ومفكريه بكمال أتاتورك ، أنه فصل تركيا عن العالم الإسلامي ، وحاول أن يجتث كل ما هو مسلم في بلاده .

أيضاً فإن الدرس الكبير الذي تعلمنا إياه تجربة تركيا أن قيم الحضارة الغربية هي للمجتمع الغربي وحده ، وان انتقالها الكامل إلى المجتمعات الأخرى – كما يتصور توينبي – لا يتحقق إلا إذا اقتلعت هذه المجتمعات من جذورها – إذا كانت لها جذور .

أما إذا ظلت لدى هذه المجتمعات بقية من جذور ، وانعدمت لدى شعوبها تلك الحصانة المتمثلة في الانتماء العقيدي والفكري ، فإن المسخ والتشوه هو مصير هذه المجتمعات . وهو مصير لا يختلف كثيراً عن الهلاك .

إن العبرة التي يمكن أن نستخلصها من قراءتنا لمراحل احتكاك المسلمين بالحضارات الأخرى ، هي أن العامل الحاسم في نجاة المجتمع الإسلامي من التغريب ومن الهلاك ، يكمن في مدى ثبات هذا المجتمع على عقيدته ومدى حرصه على دينه . وهي نتيجة تطرح أمامنا بالحاح قضية إعداد البشر ، والأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر ، باعتباره الدرع الواقي والضمان ، والحصانة الحقيقية المانعة من الاستسلام للتغريب ، أو المخاطرة بالهلاك والضياع .

وبنفس المنطق نستطيع أن نرد كلام ابن خلدون ، فالعبرة ليست بالغلبة السياسية أو العسكرية ، ولكن بالهزيمة الحضارية . وفي مثل التتار اضطر الغالب أن يقلد المغلوب – على عكس ما قدره ابن خلدون – لأن هذا المغلوب لم يكن قد هزم حضارياً بعد .

ثمة خيار ثالث إذن ، مشروط بأمر واحد : أن يتسلح المسلمون بالعقيدة الصحيحة . وأن يظلوا قابضين على دينهم ، بغير إفراط ولا تفريط .

إذا تحقق هذا الشرط فإننا نستطيع أن نتقدم بثقة ، ونستفيد من تجارب الآخرين ، نقتبس ما هو مفيد ونطوعه لصالح قيمنا ومجتمعنا ، ونستبعد ما هو سلبي ، ونرده من حيث جاء .

وليكن الهدف واضحاً دائماً : ان المجتمع الإسلامي ذو الشخصية المتميزة ، هو المثل الأعلى الذي ننشده . واننا لا نريد مجتمعاً إسلامياً بقيم غربية ، وإذا لم يكن هناك مفر ، فلا مانع من أن ننقل قيماً غربية ثم نطوعها ونصوغها من أجل بناء مجتمع إسلامي ، مثلما فعل صانعو الحضارة الإسلامية وروادها .

ولكل خطوة مخاطرها ، هذا صحيح . فإذا كنا نلح في الدعوة إلى الاجتهاد لا بد أن نحتمل قدراً من الشطط . وإذا كنا ندعو إلى الانفتاح على حضارات وفكر الآخرين ، فلا بد أن نحتمل – مرحلياً – قدراً محسوباً من التورط والزلل . والأمر مرهون في النهاية بمدى الحصانة وقوتها ، فكلما زادت كان الثمن محدوداً ومتواضعاً ، وإذا حدث العكس فإن الثمن سيكون باهظاً ، وقد يكلفنا كياننا ومستقبلنا .

لأن الخيار في حالتنا ليس بالضبط كما يقول توينبي ، التغريب أو الهلاك ، إنما هو في حقيقته خيار بين هلاك وهلاك : !

وإذا فشلنا في تحقيق هذا الهدف ، ولم يكن أمامنا إلا أن نختار بين أحد المصيرين اللذين حددهما توينبي ، فشخصياً ، أفضل أن نهلك واقفين ، عن أن نهلك ونحن راكعون !

في زمن الرق الثاني !

إن المحظور الذي ينبغي أن نتنبه إليه دائماً ، هو انه كما ان هناك استعمار جديد ، ثمة استرقاق جديد !

لقد قيل لنا ان الاستعمار الجديد ، الذي استقبلناه بعد رحيل عسكر الاحتلال ورفع الأعلام وعزف النشيد الوطني ، هو سياسي واقتصادي وثقافي . لكن التطبيقات أثبتت ان هذا التعريف يتستر على ما هو أفدح من الاستعمار . وانه مرر علينا شركاً خبيثاً نصب لنا ، أخفيت في طياته جرثومة زمن الرق الثاني ، الذي قادنا بغير وعي منا إلى تيه التمزق والاغتراب .

لقد تبين ان الوجه الثالث للاستعمار الجديد – الثقافي – هو قناع هذا الرق الجديد . ذلك ان الاحتلال عندما يبسط نفوذه على عقول الناس ، ويقيم ثكناته وسط جنباتهم ، لا يصبح استعماراً . بل هو مرحلة أبعد وأخطر .. هو استرقاق بكل المقاييس !

إن الاستعمار هو أن «تنهب» ثروة شعب آخر ، أما الاسترقاق فهو أن « تملك » شخصاً آخر .

الاستعمار أن يؤمم بلد ويصادر لصالح شعب آخر . والاسترقاق أن يؤمم شخص ويصادر لحساب شخص آخر .

الثروة هي موضوع الاستعمار . والإنسان هو موضوع الاسترقاق !

والاختلاف بين الاستعمار والاسترقاق هو اختلاف في النوع . لكن ما بين الاسترقاق الأول والثاني هو فقط مجرد اختلاف في الدرجة . تماماً كالفرق بين المرض العادي والمرض الخبيث !

في زمن الرق الأول كان «السيد» يمتلك بالمال والقهر ناتج عمل الإنسان . يمتلك عرقه .

وفي زمن الرق الثاني صار السيد يتلقى بغير مقابل نتاج فكر الإنسان . يمتلك عقله .

في زمن الرق الأول كان العبد يساق مكبلاً بالسلاسل من شواطئ أفريقيا إلى شواطئ العالم الجديد . مليون وصلوا إلى تلك الشواطئ البعيدة ، والباقون ماتوا في الطريق ، وألقوا طعاماً للحيتان في المحيطات .

وفي زمن الرق الثاني بقيت طوابير العبيد في موطنها ، ودفنت السلاسل في الأعماق ، وأصبحوا هم الذين يسوقون غيرهم هذه المرة – ملايين أيضاً – وبقيت «القبلة» كما هي .. مضبوطة على العالم الجديد ذاته !

كان العامة في الأغلب هم أبطال الصفقة في زمن الرق الأول ، فلم يجاملهم أحد ، وألقيت في وجوههم الحقيقة كاملة : حقيقة أنهم عبيد .

لكن أبطال الصفقة في زماننا هذا هم من الخاصة في الأغلب ، وهنا يكمن سر أنهم لم يسموا بأسمائهم الحقيقية ، وأعطوا أسماء «حركية» : أساتذة ودكاترة ومنظرون وبحاثاً !

تعالوا نجرب ، نفتح حواراً حول أية قضية فكرية . سيفد هؤلاء بنظاراتهم السميكة وياقاتهم البيضاء ، والغلايين المدلاة من شفاههم ، سيتكلمون ويتكلمون ، مستخدمين خليطاً من كلمات العرب والعجم . لكنك إذا ما صممت أذنيك لحظة ، وتفرست في وجوههم جيداً ، ثم اقتربت أكثر وأكثر ، ومددت بصرك إلى أعماقهم ، فسوف تكتشف الحقيقة المفجعة . سترى الواحد من أصحابنا هؤلاء وقد تعرى تماماً من كل ما يستر ، وجثا على ركبتيه مطأطئ الرأس ، أمام سيد وقف في كبرياء ، يرطن بالإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الروسية .. أو .. أو لكن السيد لا يحمل سوطاً هذه المرة ، في رطانته الكافية . هي البوق والسوط والمطرقة . قد تجد في العمق الواحد أكثر من سيد ، وأكثر من رطانة ، لكنك دائماً ستجد عبداً واحداً هو صاحبنا .. هذا الوجيه المتفكر !

وثمة حوارات لا تكون بحاجة إلى كل هذا العناء ، التفرس في الوجه والبحث في الأعماق ، وفك رموز الرطانة . إذ انك منذ اللحظة الأولى تلمح السيد وهو يتقافز على طرف اللسان ، وتكتشف بغير جهد انك تحاور في حقيقة الأمر فريقاً من الغرباء

قادمين من أقاصي الأرض ، لا يربط بينهم سوى انهم جميعاً ينتمون إلى جيل الرق الثاني !

لا هم مسلمون ، ولا هم عرب ، وان أقسمت الأوراق بأغلظ الإيمان انهم كذلك . بل انهم أيضاً لا هم أمريكان ولا روس ولا فرنسيين ، وان أكدت الشواهد انهم كذلك . هم مسخ من هؤلاء وهؤلاء . لا بقوا كما كانوا في الأصل ، ولا صاروا كما أصبحوا في الصورة !

ألم يكن أسلافهم كذلك ؟ جيل الرق الأول ، الذي حمل أفريقيته معه إلى أمريكا ، وظل سنوات طويلة لا هو أفريقي ولا هو أمريكي ، حتى توصل إلى حل تلفيقي هو أن يصبح : «أفريكي» ! ثم انتهى به الحال إلى أن انقلب إلى «أمريكي» . ومع ذلك فلم تحل مشكلته ، فلا هو خلع جلد الأفريقي ، ولا قبله المجتمع الأمريكي !

إننا إذا أحسنا الظن بأصحابنا هؤلاء ، فانهم لا يزالون في الطور الثاني من حالة الاسترقاق ، الطور التلفيقي على الأقل ، لانهم يتكلمون بلغة ويفكرون بلغة أخرى . أولئك الذين يصفهم الرئيس التنزاني نيريري بانهم «عاجزون عن النمو ، لانهم أصبحوا أوروبيين يرتدون جلوداً سوداء» !

ومع ذلك فليس المهم هو الطور ، المهم هو حالة الاسترقاق ذاتها . وإذا كان المفكر الجزائري مالك بن نبي قد صك تعبير «القابلية للاستعمار» ، واعتبر أن التصدي للاستعمار لا يمكن أن يتم ما دامت هذه «الحالة» مستمرة ، إذ هي تعبير عن الاحساس العميق بالهزيمة النفسية والفكرية ، واستشراء داء فقدان الذات . فإن حالة القابلية للاسترقاق تشكل من هذه الزاوية مرحلة متقدمة - أشد فتكاً - لحالة القابلية للاستعمار .

إن الجريمة بحد ذاتها لها حل ، وبوسع القانون أن يتصدى لها ، لكن حالة الانحراف تخرج عن سلطان القانون ، الذي لا يستطيع إلا أن يتعقب ظواهرها ، ويظل دائماً عاجزاً عن استئصالها .

إن الجريمة «فعل» قد تكون دوافعه عارضة وطارئة ، لكن الانحراف «سلوك» له جذوره النفسية والاجتماعية والثقافية . هو مرض في الواقع .

ونحن هنا - في زمن الرق الثاني - أمام مجموعة من المنحرفين ثقافياً . مجموعة

من المرضى ، أحوج إلى العلاج بأكثر من حاجتهم إلى العقوبة .

أقول ذلك وأمام عيني شريط الحوار الذي شهدته في الخرطوم* ، والذي كان موضوعه «التحدي الحضاري في الشرق الأوسط» . وقد أثار انتباهي فيه ، أولاً ، أن الداعي إليه هو اتحاد طلاب جامعة الخرطوم . شريحة من الجيل الحائر والباحث عن الهوية الضائعة . ثم ، ثانياً ، حصيلة المحاضرات والمناقشات التي جرت في مسرح الجامعة وخارجها ، وتناولت مختلف جوانب حياتنا الفكرية ومظاهر التبعية والاستقلال فيها .

وقد كان الأسبوع الثقافي في مجمله دعوة ملحة إلى الانعتاق ، والفكاك من أسر حالة الاسترقاق الجديد الذي فرض علينا ، منذ رحيل الاستعمار عن عالمنا العربي والإسلامي في الخمسينات والستينات .

قال لي أحد المشاركين في الأسبوع الثقافي ، وهو قادم من إحدى دول المغرب العربي : تصور أنه طوال سنوات الاحتلال الفرنسي كانت اللغة العربية تدرس في كل مراحل التعليم مع الفرنسية ، ومنذ خرج الاستعمار أصبحت العربيه تدرس حتى الصف الثالث الابتدائي فقط ، وتم «تطوير» المناهج بحيث أصبحت تدرس كلها بعد ذلك ، وحتى نهاية التعليم الجامعي ، باللغة الفرنسية !

ثم أضاف : في ظل الاحتلال ، كانت نساؤنا وبناتنا يرتدين زينا الوطني ، كنت تعرف من نحن من «النظرة الأولى» ، أما الآن ، فلم يعد زينا الوطني يرى في الشوارع ، إلا على أعداد قليلة من العجائز . الكل – رجالاً ونساء – يرتدون الزي الأوروبي ، ويتكلمون بالفرنسية !

وقال قادم آخر من المشرق : لا تزال المعركة عندنا مستمرة بين الداعين إلى الثقافة الفرنسية ، وأنصار الثقافة الإنجليزية . يتعاركون على الولاء للسيد الإنجليزي أو السيد الفرنسي . وخنقت أصوات المذكرين باننا مسلمون وعرب ، وأن لنا ثقافة يعترف بها العقلاء من «السادة» في أوروبا وأمريكا .

ووقف أحد المتكلمين يتحدث عن بصمات عقلية جيل الرق الثاني في مجال التربية وعلم النفس . بدءاً بالذين يروجون لأفكار فرويد في التفسير الجنسي لعلاقة

---

* في صيف عام ١٩٧٩ .

الطفل بأمه ، وانتهاء بخلو مناهج التعليم من «ذكر الله» «فالطبيعة» هي الخالقة في الفيزياء ، والمعادلات هي التي تفسر كل شيء في الكيمياء ، والصدفة هي التي صنعت الجغرافيا ، والإنسان صانع التاريخ !

كأن الله جل جلاله قد منع من دخول مدارسنا . وكأن معركة الكنيسة والعلم ، البابا والإمبراطور ، جرت في بلادنا ، أمس فقط !

وأمامنا قرأ المحاضر نشيداً يردده التلاميذ كل صباح . وبين كل فقرة فيه قسم «باسم الشعب» لم يخطئ مؤلفه مرة ليذكر الصغار باسم الله . تماماً كما فعل كمال أتاتورك في العشرينات ، عندما طلب تغيير القسم الذي يردده أعضاء البرلمان التركي – بعد إلغاء الخلافة الإسلامية – بحيث يقسمون بالشعب وليس بالله سبحانه .

وروى رابع هذه القصة التي جرت في مجتمع عربي مسلم فرضت عليه قيم عبادة الغرب ، باسم المعاصرة والتحديث حرم القانون الزواج بأكثر من واحدة ، وقرر عقوبة على ذلك . وقد حدث أن مرضت زوجة لأحد الأشخاص ، وكان مرضها مزمناً ومستعصياً . وخشية أن يطلقها زوجها ، اقترحت عليه الزواج من ابنة عمها . وتم الزواج بالفعل ، واستمر سنتين أو ثلاثاً . وخلال هذه المدة تسرب النبأ ، فألقي القبض على الرجل وقدم إلى المحاكمة ليعاقب على مخالفته القانون ..

إلى هنا والأمر محتمل ، لكن ما حدث في قاعة المحاكمة كان أغرب !

حاول محامي الزوج أن يبرئ موكله بطبيعة الحال ، فاهتدى إلى حيلة تدفع عنه التهمة . ولأن القانون يحرم الزواج من ثانية ، ولا يعاقب على الزنا ، إذا بلغت المرأة سن الرشد ، فقد وقف المحامي أمام الملأ يعلن أن الرجل بريء مما نسب إليه ، وان علاقته بالمرأة لم تكن زواجاً والعياذ بالله ، ولكنها كانت علاقة بعيدة عن هذه الشبهة .. كانت علاقة زان بزانية ! !

واستبسل المحامي لكي يثبت براءة الرجل من جريمة الزواج ، مؤكداً أن الأمر لا يخرج عن مجرد الزنا ، الذي يحميه القانون . ولكن الادعاء استبسل بنفس القدر في اثبات أن المتهم لم يكن بعيد عن براءة الزنا ، وان «شواهد الحال» تؤكد انه اقترف جريمة الزواج !

وطال الجدل ، وقدم كل طرف مرافعته ، وأحيلت القضية إلى المداولة ،

جاء نطق القاضي بالحكم الذي أخذ بحجج الادعاء بان جريمة الزواج ثابتة ، وان الدفع القانوني بتوفر حالة الزنا لا يقوم على أساس . «وبناء عليه» ، حكم بسجن المتهم لمدة سنتين ، وبالتفريق بينه وبين زوجته الثانية ! !

ونشر الحكم في الصحف ، واستقبله المسلمون بخليط من الذهول والفزع ! وصفق جيل الرق الثاني لانتصار «سياده القانون» .

في كتابه الشهير « من أجل حوار بين الحضارات » ، الذي أدان فيه الفيلسوف الفرنسي روجيه جارودي الحضارة الغربية ، واصفاً اياها بانها « كارثة » و«عرض زائل» ، سجل جارودي جانباً من ممارسات الغرب في إبادة ثقافات الآخرين منذ القرن السادس عشر . وكان مما قاله أن عملية الإبادة هذه بدأت في أمريكا ذاتها . « فما أن وطئت قدما الأسباني « هرمان كورتز » اليابسة ، حتى أباد ثقافة « الأزتك » ، وأجهز على ثقافة شعب «المايا» . وقد نظم «ديجو دولاندا» وهو أول أسقف « ميراندا » في « بوكاتان » ، محرقة حقيقية ، وتبجح بأنه قضى على جميع كتابات « المايا » ليسهل دخول المسيحية » !

وظل هدف إبادة الثقافات مستمراً ، بصيغ مختلفة .

في سنة ١٩٦٨ ، أعلنت جبهة تحرير موزمبيق « فرليمو » : «ان التربية في المجتمع الاستعماري إنما تم لخدمة المستعمر .. وفي نظام الرق ، لا تهدف التربية إلا إلى تكوين جيل من العبيد» .

وفي سنة ١٩١٩ حدد وزير المستعمرات الفرنسي « هنري سيمون » هدف التعليم في أفريقيا ، بأنه يرمي إلى «تحويل أفضل العناصر من السكان الأصليين إلى فرنسيين ناجزين» .

وفي سنة ١٨٩٩ ، صدر بيان رسمي عن إدارة الاحتلال يحدد سياسة التربية والتعليم في مدغشقر بالوضوح التالي «نريد أن نجعل من المدغشقريين الأحداث رعايا أوفياء مطيعين لفرنسا ، وأن نقدم لهم تعليماً صناعياً وزراعياً وتجارياً ، لتلبية حاجات المستعمرين ، ومختلف الدوائر العامة في المستعمرة» .

وقد صحب هذا التمدين – يضيف جارودي – قضاء منهجي على كنوز الثقافة الأفريقية ، حتى إننا إذا أردنا أن ندرس الفن الأفريقي ، فيجب علينا أن نبحث عن بقاياه في المتحف البريطاني ، ومتحف المستعمرات القديم في باريس ، وفي

المتحف الملكي القديم للمستعمرات البلجيكية ..

إن استئصال ثقافات الآخرين ، وتفريغ عقولهم من كل ارتباط أو انتماء إلى الأصول ، كان تمهيداً ضرورياً لدخول زمن الرق الثاني الذي نتحدث عنه . وهدف «تحويل أفضل العناصر من السكان الأصليين إلى فرنسيين ناجزين» . لم يكن سمة مقصورة على الاستعمار الفرنسي ، ولكنه ظل شعاراً غير معلن لكافة موجات الاستعمار التي أطبقت على بلدان العالم الثالث . فالانجليز أرادوا تخريج «إنجليز ناجزين» ، والأمريكيين حرصوا على تربية «أمريكان ناجزين» ، وإذا تمكن الروس فلا بد أن يسعوا إلى تربية «روس ناجزين» .. وهكذا !

ومعركتنا مع هؤلاء الأبناء «الناجزين» للحضارة الغربية ، وكسب هذه المعركة ضروري لبلوغنا مرحلة الانعتاق الثقافي ، وهو الخطوة الأولى على طريق التحرير الحقيقي .

ما العمل ؟ ..

ليست القضية هي هل نأخذ من الحضارة الغربية أو لا نأخذ ، فإن أحداً لا يستطيع أن يقف بمعزل عنها . فضلاً عن انها ليست ملكاً للغرب ، وإن ادَّعوا ذلك ، بل هي مرحلة في حضارة الإنسان التي ساهم فيها المسلمون بالنصيب الأوفر . لكن القضية هي كياننا المهدد بالضياع وهويتنا التي تتعرض للطمس والمسخ ، على أيدي أولئك الأبناء «الناجزين» للغرب ، الذين اقتصر دورهم على «الاستقبال» دون «الإرسال» .

ولا مفر من «ثورة ثقافية» نسترد بها هويتنا المفقودة ، ونكنس بها من عقولنا وكتبنا علامات المسخ والتشوه .

لا بديل عن إجراء عملية تطهير واسعة ، تزيل آثار محاولات الإبادة الثقافية التي لا نزال نتعرض لها ، كباراً وصغاراً .

إن الانعتاق الفكري ، التخلص من قبضة الرق الثاني ، لا بد وأن يبدأ بمراجعة شاملة لمناهج التعليم ، وبنقض موضوعي لفكر التبعية والتسليم بكل ما هو غربي .

إن أي محاولة «للغرس» ، لا بد أن يسبقها «حرث» ، يهيئ للزرع فرصة صحية للنماء والازدهار .. وبغير هذه الثورة الثقافية ، فإننا نظل نغرس زرعاً في أرض لم تحرث بعد !

وبيننا بغير شك من لا يزال قادراً على أن يقوم بالحرث بالكفاءة المطلوبة ، فثمة عقول وخبرات لا تزال تحتفظ بأصالتها وفكرها النقي ، الذي تجاوز إطار التبعية والانقياد ، وتعامل مع ثقافة الغرب بمنطق «البناء لا التكديس» ، كما يقول مالك بن نبي .

إن استثمار هذه الدعوة في إشاعة جو من الارهاب الفكري ، هو جريمة أخرى لا تقل فداحة في «حالة الاسترقاق للغرب» . فنحن لا نريد أن نستبدل سوطاً بسوط . نريد أن نستبدل فكراً بفكر ، ومرضاً بصحة ، وعجزاً بقوة .

نريد أن نعيش ذاتنا ، في زماننا . نريد أن نتخلص من انفصام الشخصية وازدواجها . نريد أن نقضي على بقايا الأغلال التي خنقت أرواحنا ، ولوثت عقولنا ، وطوقت جذورنا حتى كادت تقتلعها .

و.. رحم الله امرأ عرف زمانه ، واستقامت طريقته ، كما يقول الحديث الشريف .

في الهوية : نكون أو لا نكون !

غربة المثقفين وجه واحد للحقيقة . وضياع الهوية لدى القطاعات العريضة من الناس ، وجه آخر لا يقل خطراً .

إن تنقية كتبنا ومناهج تعليم أبنائنا من بصمات المسخ الفكري مرحلة ضرورية ، ولكن تطهير أعماقنا من هذا الاحساس بالهزيمة الدائمة ، وتطهير نمط حياتنا وسلوك جماهيرنا من تأثيرات تلك الهزيمة ، معركة لا بد أن نخوضها يوماً ما ، ولا بد أن نكسبها يوماً ما ، قبل أن تجرفنا ريح الاغتراب العاتية ، ونصبح أمة منقرضة مثل شعب المايا أو شبه منقرضة كالهنود الحمر .

نعم ، لقد خرجت أمتنا من الحضارة منذ قرنين من الزمان على الأقل ، وتحولت من فاعله إلى مستهلكه ، وخرجت أمتنا من التاريخ – دعك من ومضات سرعان ما ما انطفأت – حتى صارت موضوعاً للتاريخ ، بعد أن كانت محركة له .

لقد هزمنا ، ورفعنا رايات التسليم البيضاء منذ ذلك الأجل ، وكان يمكن أن ينتهي الأمر عند هذا الحد ، «نستقيل» من العروبة والإسلام ، ونعود إلى عهود البابليين والأشوريين والفينيقيين والفراعنة ، أو نصبح «خواجات» وسياحاً ، ونؤجر بلادنا «مفروشة» لاخواننا السياح من أنحاء المعمورة !

ولكن هذا «الأمل» البائس ليس إلا فرضاً نظرياً ، يستحيل التحقيق عملياً ومادياً . فليست عروبتنا وإسلامنا مجرد ثياب نرتديها حين نشاء ونخلعها حين نشاء ، أو مقاعد نشغلها إذا راقنا العرض ، ونخليها إذا أصابنا الضيق أو الملل . وليست مكونات الشخصية مما تفيد فيه قطع الغيار ، وتصلح له عمليات الزرع والتبديل . وليست كيانات الأمم مما يقبل الترقيع أو المساومة . بل إن الأمر عندما يتعلق بكيان شعب أو أمة ، فإنه لا يحتمل الحل الوسط . فالشخصية والذات تكون أو لا تكون .

والوسطية هنا هي بداية التحلل والذوبان . بداية الانخلاع من الجذور والسقوط . والوسطيون هنا هم دعاة الفناء بل الانتحار !

لقد قالها ابن خلدون منذ ستة قرون ، في « المقدمة » الشهيرة : إن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته ، وسائر أحواله وعوائده . غير أن المؤرخ الذائع الصيت أرنولد توينبي خص العرب والمسلمين بإضافة أخرى على « قانون الهزيمة » الذي صكه ابن خلدون . فهو يقول إن المسلمين يواجهون حضارة العصر بنزعتين متناقضتين ، احداهما النزعة « الهيرودية » ، نسبة إلى هيرود ملك اليهود ، الذي قابل حضارة الرومان بتقليدهم في المسكن والملبس والمعيشة . والأخرى نزعة الغلاة ، وينسبها إلى نساك بني اسرائيل ، الذين يصرون على القديم ، وينكرون كل مخالفة للعادات والموروثات .

ورغم التحفظ الذي يمكن أن يسجل على فكرة تخصيص العرب والمسلمين بهذا التفسير « التوراتي » لموقفهم من الحضارة الغربية إذ المسألة ليست في كونهم عرباً أو مسلمين ، بقدر ما هي غلبة أو هزيمة ، بدليل أن ما يقوله توينبي ينطبق على الكثير من دول أمريكا اللاتينية – مثلاً – دون أن يكونوا عرباً أو مسلمين . الأمر الذي يعني أننا لسنا وحدنا في هذا « الهم » . أقول رغم هذا التحفظ ، فإنه القاسم المشترك بينه وبين ابن خلدون هو سمة « الاقتداء بالغالب » . هو هذا الشعور بالنقص تجاه الآخرين ، أو « عقدة الخواجة » كما يقول البعض عندنا .

وهذا التقليد للغرب ليس فقط سلوكاً تلقائياً من جانب الناس . ولكنه منطق وجد دعاة ومبشرين بيننا ، منذ كتب طه حسين في الثلاثينات « عن مستقبل الثقافة في مصر » داعياً إلى أن « نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم » ، حتى السبعينات عندما دعا عبد الله العروي – المفكر المغربي – في مؤلفه « العرب والفكر التاريخي » إلى ضرورة « اجتثاث الفكر السلفي – بمعنى التراث الإسلامي – من محيطنا الثقافي » كشرط للتقدم ، ثم أضاف : رب معترض يقول : ستكون ثقافتنا المعاصرة تابعة لثقافة الغير . وهنا يرد بوضوح : وليكن ، إذا كان في ذلك طريق الخلاص ! !

* * *

تعالوا نجري عملة فرز ومراجعة سريعة ، لشعاراتنا وازيائنا ونحلنا ، وسائر أحوالنا وعوائدنا ، ماذا سنجد ؟

ستروعنا هذه الازدواجية ، بل التناقض ، بين الأصل والصورة في أكثر بلادنا . فنحن – أيضاً – نزعم أننا عرب ومسلمون ، لكن «سائر أحوالنا وعوائدنا» تنطق بغير ذلك على طول الخط . سنكتشف أننا نتصرف أحياناً كما لو كنا نخجل من شرقيتنا ، بأسلوب هو خليط من الاعتذار للغرب ، والتقليد الأعمى له .

سنكتشف أن المسخ – وليس المزج أو التفاعل – لم يعد مقصوراً على واقعنا والثقافي ، ولكنه امتد ليشمل واقعنا الاجتماعي والسلوكي ، حتى صرنا في واقع الأمر مجتمعات عرجاء ، تمشي بساقين متنافرتين ، كل واحدة في اتجاه معاكس للأخرى !

إن أكثرنا يتنادى بلغة الغرب ، ويتبادل تحية أهل الغرب ، يرتدي ثيابهم ، ويحتفل بأعيادهم ويتبع تقويمهم – ويقلد مساكنهم وعمارتهم ومعيشتهم ، وأثاثهم وطعامهم . والغربي بيننا «سيد» – لا يزال – بكل المقاييس . إذا كان أستاذاً في الجامعة فلا بد أن يميز على أي عربي آخر مهما بلغ علمه أو مقامه . وإذا جاء الأجنبي من الغرب ، وثبت انه عربي هاجر أو متجنس ، فان «الوصمة» لا يمكن أن تمحي ، ولا بد أن تطارده تلك «السمعة السيئة» ، ويدنى ليعامل معاملة أبناء «جنسه الرديء» وفي الجامعات العربية العديد من تلك الحالات المحزنة التي يخجل المرء من ذكرها . وإذا كان الغربي من رجال الأعمال ، فعطاؤه له الأولوية ، حتى إن عرباً كثيرين أصبحوا يتقدمون في عطاءات المشروعات الكبرى في بلادنا بأسماء أجنبية لمكاتب وهمية في ولايات أمريكا وأنحاء أوروبا ، ويستحضرون «خواجات» يتوارون وراءهم في جلسات فتح العطاءات . وقد قال لي أحد هؤلاء العرب أنه إذا كتب إلى المؤسسات العربية في عديد من بلادنا يطالبها بأي التزام ، فان الخطاب المكتوب بالانجليزية هو الذي يستجاب له على الفور ، أما المكتوب بالعربيه فانه يتعثر ويعترضه مسلسل العقبات الذي نعرفه .

ومن عجب أن هؤلاء الأجانب أنفسهم أكثر إدراكاً لقيمه الشخصية العربية ، وأفضل تذوقاً لطعم هذه الشخصية ومظاهرها . تدخل بيت الاجنبي المقيم في بلادنا فتعيش على الفور الجو العربي والشرقي . وتدخل بيت أي عربي ، فتجده يتفاخر بانه جعل بيته قطعة من أوروبا ! .. الأول يبحث عن بساط شرقي وصحن مطعم بالصدف من مصر أو الشام ، أو وسادة طرزتها أنامل البدويات ، وصاحبنا العربي

سعيد «بالموكيت» الأوروبي الذي يكسو الأرض ، وبالتقليد الرديء للوحات الرسامين الإيطاليين التي دفع فيها مئات الدنانير ليزين بها جدران بيته ، وبالكريستال الذي اقتناه من هنا وهناك !

لقد قيل لي في صنعاء أن أحد الأسباب الرئيسية التي شجعت اليمنيين على الحفاظ على طراز العمارة اليمنية ، يتمثل في إقبال الأجانب على استئجار هذه المباني والعيش فيها . لقد فوجئ الصنعانيون بأن السفارة الإنجليزية ، وبعدها الفرنسية ، أقيمت كل منهما في بيت صنعاني قح ، وأن الدبلوماسيين والخبراء الأجانب رفضوا المباني الحديثة التي عرضت عليهم . وتنبه الصنعانيون إلى أن معمارهم له قيمة ، فتشجعوا أكثر على التمسك به .

وكان من المفارقات التي أثارت دهشتي في لاهور بباكستان أنه في ظل الاحتلال البريطاني كان الإنجليز حريصين على طراز العمارة المغولية الأصيلة بالمنطقة ، وشيدوا أكبر مبنيين على هذا الطراز ، جامعة البنجاب والمحكمة العليا . وبعد الاستقلال تم بناء عمارتين شاهقتين – اعتبرتا من علامات المدينة ومنجزات ما بعد الاستقلال – لكنهما صممتا على الطراز الانجليزي ! ، بل إن إحدى البنايتين (وابدا هاوس) وهي مخصصة لمؤسسة المياه والطاقة ، يتفاخرون بانها صورة طبق الأصل من تصميم المؤسسة المماثلة في لندن ! أما المبنى الثاني (الفلاح بلدنج) فله عشرات الأمثلة في العاصمة البريطانية .

وفي الخرطوم قضيت في أحد الفنادق عشرة أيام ، فشلت خلالها من أن آكل طعاماً سودانياً بمطعم الفندق ، لأنهم كانوا يعتذرون في كل مرة بانهم يقدمون الطعام الغربي فقط ، وحساء الفول السوداني وحده هو الذي يقدم من الطعام الوطني .

وقبل عشرين عاماً كتب المفكر الجزائري مالك بن نبي في مؤلفه «شروط النهضة» – بعد أن لاحظ أن كل ما في حجرته غربي باستثناء «القلة» (اناء من الفخار لشرب المياه) – كتب الرجل يقول : إن كل ما ساهمنا ونساهم به في الإطار الغربي الذي نعيش فيه اليوم هو «القلة» والقلة فقط !

لقد سبقتنا تركيا الأتاتوركية ، وإيران الشاهنشاهية على الطريق ذاته .. طريق

فقدان الهوية والانخلاع من الجذور والذوبان في الغير في الشكل والمضمون ، فما الذي جرى ؟ .

كانت تركيا بلداً شرقياً مسلماً ، بل قلب العالم الإسلامي طوال ستة قرون ، سرت فيه جرثومة التحلل ، مصحوبة بهزائم داخلية وخارجية بلغت ذروتها بالهزيمة أمام روسيا القيصرية في أواخر القرن الثامن عشر ، ثم إشهار افلاسها بعد ذلك واعتبارها «رجلاً مريضاً» في القاموس السياسي الغربي .

وأفرزت الهزيمة القاسية حالة من فقدان الذات ، أدت إلى تغيير أخطأ هدفه فتحول إلى ترقيع . وبدلاً من أن تتجه الجهود إلى استعادة الثقة وكسب الذات أولاً ، لجأت إلى مزيد من التشوه والمسخ والضياع لهذه الذات .

ولا أجد وصفاً يعبر عن هذه الحالة ، أصدق مما سجله أحد مدربي الجيش التركي – الذي سموه النظامي – ونشره محمد كرد علي في كتاب «الإسلام والحضارة العربية» (ج ٢) يقول هذا المدرب عما انتهى إليه حال هذا الجيش الذي دوخ الشرق والغرب ، حتى اعتبرت الإمبراطورية العثمانية انها «عسكرية جهادية» ، يقول صاحبنا هذا : أصبح الجيش التركي على مثال الجيوش الأوروبية (من حيث التنظيم) ، ولكن معاطفه روسية ، ونظامه فرنسي ، وبنادقه بلجيكية ، وعمائم أفراده تركية ، وسروجه مجريه ، وسيوفه انجليزية ، ومعلميه من كل أمة ! !

وكان هذا المدرب ألماني الجنسية ، واسمه «مولتكه» !

هل رأيتم ترقيعاً أفدح من ذلك ؟ .. أغطية الرؤوس فقط هي التي بقيت من تركيا الحقيقية ، وفيما عدا ذلك ، فكل الجسد ، كل الكيان مرقع ، قطع موصولة من هنا وهناك .

هكذا كانت تركيا في بداية القرن العشرين . نموذج للمسيرة العرجاء ، المتأرجحة بين الشرق والغرب ، حتى جاء كمال أتاتورك في عشرينات القرن الحالي ، باختياره الانحياز الكامل للغرب ، وطلاقه البائن للإسلام ، ومسخه المروع لهوية تركيا «الشرق إسلامية» .

وفصول قصة أتاتورك معروفة ، بدءاً بإصراره على إلغاء الخلافة الإسلامية وإثارته للنعرة الطورانية ، وانتهاء بقراره استخدام الحروف اللاتينية بدلاً من

الأبجدية العربية ، وإصراره على أن يرتدي الناس القبعة بدلاً من العمامة ! لكن ذلك لم يحسم المشكلة ، ولم يضع تركيا على طريق التقدم الطبيعي والحقيقي ، لأن ما فعله أتاتورك أنه زيف الشخصية التركية ، مرتكباً جريمة تزوير تاريخية ومعلناً « الاستقالة » من الشرق والإسلام . ومستبدلاً الانحطاط الديني بانحطاط آخر قومي . حتى أصبحت محنة التركي الحقيقة أنه أصبح إنساناً بلا جذور ، رافضاً لغربيته ، وعاجزاً عن أن يمارس شرقيته !

وكانت مأساة أتاتورك أنه تصور أن تغيير الهوية في بساطة تغيير غطاء الرأس !

وعلى الطريق ذاته مضت إيران الشاهنشاهيه ، لقد كان الغرب – بريطانيا تحديداً – هو الذي أتى بالشاه الأب الذي عاصر أتاتورك ، وأعجب به وكان الغرب – أمريكا تحديداً – هي التي تساند الشاه الابن . لذلك كان اختيار الاثنين واضحاً من البداية : انحياز كامل للغرب ، وترد مستمر على درب الاغتراب .

ولن نفصل ، فأحداث القصة ليست بعيدة . وما روي عن عزف الشاه وبطانته على نغمة الفارسية وأبناء قورش ، وجهوده « لتنقية » اللغة الفارسية من الكلمات العربية ، واستبداله التقويم الفارسي بالهجري ، وتأييده ودعمه لإسرائيل .. هذا كله لا يزال ماثلاً في الأذهان ، ويلتقي كله عند محاولة اجتثاث الجذور « الشرق إسلامية » من المجتمع الإيراني .

لقد كان الضياع هو الشعار غير المعلن لإيران الشاهنشاهية . إذ فوجئ بلد شرقي مسلم ، بانه يعزل تدريجاً عن شرقيته وروابطه بإسلامه ، لينقل عسفاً إلى وضع هو خليط من الجاهلية والتغريب ، حتى أصبح يمد يد العون إلى اعداء الإسلام ، لصوص أرضه ، ومنتهكي حرماته ومقدساته !

وعندما حققت الثورة الإسلامية في إيران انتصارها الكاسح بالتفاف الجماهير حول قيادتها وشعاراتها ، كان التفسير الذي ركز عليه أكثر المعلقين هو أن الشعب الإيراني استرد بها هويته وعثر على ذاته ، لأول مرة منذ نصف قرن !

وبنفس القدر ، يظل انتصار الثورة الجزائرية على الاحتلال الفرنسي حديثاً لفكرة التسلح بالذات الحقيقية ، التي تجسدت في جموع « المجاهدين » ، وهو ما عبر عنه الميثاق القومي الجزائري (المعلن سنة ٩٧٦) بقوله : .. وقد وجد الشعب الجزائري في الإسلام المناضل والصلب ، الذي تحركه روح العدالة والمساواة ،

وجد ملجأ في أحلك ساعات السيطرة الاستعمارية ، ومنه استمد هذه الطاقة المعنوية . هذه الروحانية التي صانته من اليأس ، وأتاحت له النصر .

ما المطلوب إذن ؟

إذا تصور البعض أن هذه دعوة إلى مخاصمة العصر والعودة إلى كل ما هو موروث ، بكل ما قد يرتبط به من معايب وسلبيات ، فإن ذلك يعد تبسيطاً شديداً لا يخلو من سذاجة . وإذا كنت قد قلت إن الفكر لا يمكن تقسيمه إلى محلي ومستورد ، لأنه إما ايجابي أو سلبي ، جيد أو رديء كذلك فان المعيار ذاته ينطبق على الممارسات والقيم الاجتماعية . لنستثمر كل ما هو إيجابي حيث كان ، ولنحارب كل ما هو سلبي أياً كان مصدره .

لكن القضية ليست في القديم والجديد ، بقدر ما هي في الإبقاء على الهوية والذات . فليس كل قديم أصيلاً ، وليس كل جديد دخيلاً. القضية هي أن نعيش الحقيقتين ، حقيقة أنفسنا وحقيقة العصر . أن نصبح من خلق الله الأسوياء ، الذين لا يعانون من محنة التناقض بين عوالمهم الخارجية والداخلية . هي أن نسترد ذاتنا الكسيرة والمفقودة ، ونتطهر من كل ما يخدش هذه الذات ويجرح نقاوتها .

وبتعبير المرحلة ، فإن تلك دعوة لإزالة آثار العدوان على كيان أمتنا ، الذي يهددها بالاندثار ، في الشكل والمضمون . دعوة لاسترداد تلك الرقعة السليبة من أعماقنا ، التي لا يزال يحتلها «السيد» الغربي .. وهو في حالتنا هذه «قدس الأقداس» !

وتبقى بعد ذلك أسئلة هامة هي : ما هي حقيقة هذه الذات وهذا الكيان ؟ ومن نحن : شرقيون أم شرق أوسطيون أم مسلمون أم عرب ؟ أم ماذا ؟؟

الإسلام والعروبة ... أو الطوفان !

لو أجرينا استفتاء بين أطفال العرب ، أيهما يختارون : «الكاوبوي» أم «طارق بن زياد» ، فسوف تكون النتيجة لصالح «الكاوبوي» بكل تأكيد . ولو سألنا شاباً عربياً عن شعر حسان بن ثابت ، وأغاني جون ترافولتا ، فأغلب الظن أنه سوف يتلعثم في ذكر اسم بن ثابت وينطلق كما السيل مردداً أغاني ترافولتا !

ولو سألنا أي جامعي عربي ، عما يعرفه عن ابن سينا وأبو قراط في الطب ، عن الغزالي وديكارت في الفلسفة ، عن هيروردت والطرطوشي بين الرحالة ... إذا مضينا في هذه المقابلة حتى آخر الشوط ، بين الحضور العربي والحضور الغربي في أذهاننا ، فسوف نكتشف أن ثمة تفوقاً ساحقاً لصالح الحضور الغربي عند الجميع .. من طفل الروضة إلى استاذ الجامعة !

وإذا قلت لواحد من هؤلاء أنه بينما كان للعرب مؤلفات مستفيضة في الطب والتداوي ، ظل البابا أنوسنت الثالث في أواخر القرن الثالث عشر يؤكد للأوروبيين أن الخطيئة هي سبب المرض ، وبينما كان للعرب أساطيل تجوب البحار في كل اتجاه ، لاحظ ابن خلدون أن النصارى لا يزالون عاجزين عن تسيير خشبة في بحر الروم .. عندما تذكر مثل هذه المقابلة وغيرها ، يصاب صاحبنا بالدهشة ، معتبراً أن ما تقوله « أخباراً » تذاع لأول مرة وتستحق أن تحتل صدارة صحف الصباح !

وهكذا ، في كل اختبار ، في أي اتجاه ، تتأكد تلك الحقيقة المرة : أننا أسرى النموذج الغربي فكراً وقيماً وعادات وتقاليد وذوقاً وزياً ... إلى آخر القائمة التي تعكس أزمة زمن الرق الثاني من ناحية ، والهوية الضائعة من ناحية أخرى .

وفي مواجهة تحد من هذا النوع يهدد الذات ويضرب في الجذور ، يصبح التسليم كارثة ، ولا يجدي الرفض ، ويتعذر الصمود ، ولا بد من التصدي – كما يقال – بنموذج بديل يستلهم تلك الجذور ويعبر عن الذات المهدورة .

ذلك أنه لكل مجتمع نموذج خاص ، مشروعه الخاص ، الذي يبلور تراثه ومعتقداته وتطلعاته وأحلامه ، ويفرض قيمه المتميزة ويؤثر في سلوك أفراده وعوائدهم .

العالم الغربي له نموذجه ومشروعه . بل في داخل الغرب ذاته تتعدد النماذج بقدر : الأمريكي والإنجليزي والفرنسي والإيطالي والألماني . إلى آخره . والسوفييت لهم مشروعهم المختلف والمتميز . والآخرون ، الإسرائيليون مثلاً ، لهم مشروعهم الصهيوني الذي تربى عليه الأجيال ... وهكذا .

ويبقى السؤال : ما هو مشروعنا نحن ؟

ذلك سؤال متأخر في الحقيقة ، لأن الذين أجابوا عنه لم يبلغوا هذه المرحلة إلا بعدما قطعوا شوطاً بعيداً على طريق تأكيد الذات ، بينما نحن لا زلنا في مرحلة البحث عن الذات ، وإذا كان أي مشروع يعبر عن هوية محددة ، فلا بد أن تعرف هذه الهوية أولاً . ومشكلتنا ، وموضوع مناقشتنا من البداية ، هو هذه الهوية الضائعة أو الممسوخة ، وليس المشروع المعبر عنها .

وإذا كان مسخ هذه الهوية قد بدأ مع الشعور العميق بالهزيمة الذي تمكن من أعماقنا ، كما سبق وقلت ، إلا اننا نتعرض في المرحلة الراهنة لعملية تمزيق متعمدة للهوية ، ليس على مستوى ثقافي أو اجتماعي فقط ، ولكن على مستوى سياسي وإقليمي أيضاً . فبعد أن تمت تجزئة الأمة الواحدة وقسمت تركة الرجل المريض – الإمبراطورية العثمانية – بعد الحرب العالمية الأولى في العشرينات ، ثم احتلت بلادنا جحافل من الاستعمار الغربي ، تجمعت الأسباب في السبعينات لتحول التجزئة إلى تفتيت ، لعب النفط دوراً فيه ، ولعبت الضغوط والمؤامرات الخارجية الدور الأكبر ، حتى شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة ريحاً غريبة ومريبة حلت في طياتها بذور التفرقة الطائفية والمذهبية والعشائرية . وسمعنا عن دعوات تردد ما اندثر من شعارات ومسميات ، وتجيء عصبيات عصور الجاهلية والانحطاط .

ولا أريد أن أزيد ، فالجميع يعيشون هذه المأساة ، في المشرق العربي قبل المغرب ، فضلاً عن أنه لم يعد في الأمر سر ، فدعاة التفتيت الذين كانوا يتوارون في الماضي ويعملون تحت الأرض ، أصبحوا الآن زعماء ونجوماً سياسيين ، لهم صحف وإذاعات وربما جيوش !

وصارت قضية الهوية مسألة خلافية ، تتعدد فيها الاجتهادات ، حتى بات مقبولاً في هذا الزمن الرديء أن تخضع الذات لوجهات النظر من ناحية ، أو تمنح وتمنع بقرارات من ناحية أخرى .

واقترنت مرحلة – أو مؤامرة – التفتيت بظاهرة أخرى ، تمثلت في دعوات المثقفين إلى ضرورة مراجعة التيارات الفكرية المتداولة في الساحة العربية ، على اعتبار أنها عجزت عن أن تقدم الحل أو النموذج أو المشروع الذي يلهم الواقع العربي ويحفزه .

وقد تابعت ندوة أقامتها مجلة «الإحياء العربي» (العدد ٣) التي كانت تصدر في باريس – واشترك فيها ٨ من المثقفين العرب البارزين – وكانت دعوة المراجعة هذه هي جوهر ما جرى فيها من مناقشات . وهو ما عبر عنه الأستاذ صلاح الدين البيطار في الندوة بقوله : إن العرب لم يبدعوا شيئاً منذ قرنين من الزمان ، وقد حبسنا أنفسنا في عملية النقل ، الليبراليون نقلوا ليبرالية أوروبا الغربية ، والماركسيون نقلوا ماركسية أوروبا الشرقية ، والاشتراكيون ، القوميون البعثيون والناصريون نقلوا من هنا ومن هناك ، وكانوا «انتقائيين» . وعلى هذا – يضيف الأستاذ البيطار — فكل التجارب كانت مستنسخة . ولا يعني ذلك أنه كان علينا ألا نواجه هذه التيارات ، على العكس كان يجب أن ننفتح على كل التجارب الموجودة في العالم ، لكن انطلاقاً من وضعنا نحن ، وبمنهج يسمح لنا بأن نضعها في مكانها . وهذه نقطة لم يصل إليها العرب بعد .

في هذا الصدد أيضاً استشهد الدكتور عبد الله عبد الدائم بقول المفكر دوبرتش ، أننا لا نكاد نجد في العالم إلا نظماً ليبرالية ولكنها رأسمالية ، أو نظماً اشتراكية اجتماعية ، ولكنها شيوعية . ثم تساءل : هل يمكننا أن نختار طريقاً ثالثاً ؟

ورغم ظروف الإحباط التي تطبق علينا من كل اتجاه ، إلا أن ما هو إيجابي وجدير بالرصد في مثل هذه الأصوات الداعية إلى المراجعة ، انها تنطلق من مبدأ رفض المسلمات والنماذج المستوردة من الخارج . وأيضاً رفض أسلوب الزرع والترقيع ، مؤكدة أن المخرج والحل هو الانطلاق من الجذور .. هو العودة إلى الذات .

إن عدم النجاح الذي أصاب محاولات النقل والاستنساخ لم يكن سببه فقط أن النقل كان بمثابة «استيراد» لأفكار غريبة علينا ، ولكن أيضاً لأن أكثر هذه

المحاولات سعت إلى الالتفاف من حول الإسلام ، وبعضها حاول أن يقفز من فوق العروبة .

لقد قتلت في المهد دعوات بعض المثقفين المستغربين في مصر ، إلى جر البلاد خارج العروبه فيما يسمى في الثلاثينات باسم مجموعة دول البحر المتوسط ، وهي امتداد لدعوة الخديو اسماعيل في أواخر القرن الماضي لجعل مصر « قطعة من أوروبا » . ولم تلق دعوة القوميين السوريين استجابة تذكر منذ الأربعينات إلى الآن ، ولولا الدعم الخارجي – الإسرائيلي الأمريكي ، لما قدر لأصوات الانسلاخ من العروبة أن تقوى وتخوض حرباً لمدة سبع سنوات في لبنان . وحتى لو حققت مثل هذه الحرب أهدافها ، فان ما يمكن أن تسفر عنه معروف سلفاً : إفرازات مشوهة أو قزمية على أحسن الفروض !

ورغم أن المحاولات والمؤامرات مستمرة لإحياء ما يسمى بالقومية البربرية في المغرب العربي إلا أن مثل هذه المحاولات لم تصب نجاحاً بأي قدر إلى الآن .

على أن محاولات الالتفاف من حول الإسلام لم تتوقف في العالم العربي منذ الحرب العالمية الأولى ، منذ حمل الإسلام بمساوئ الخلافة العثمانية في سنوات احتضارها الأخيرة ، واقترن رفض الهيمنة العثمانية ، برفض مبطن للإسلام أيضاً . الأمر الذي دفع البعض في ذلك الوقت إلى رفع لواء القومية العربية ، باعتباره سلاحاً لمقاومة العثمانيين عند فريق ، وسلاحاً لمقاومة الإسلام عند آخرين . ومن مفارقات القدر أن تشهد تركيا في الوقت ذاته قبل الحرب الأولى ، دعوة القومية الطورانية (تبنتها جماعة الاتحاد والترقي وأتاتورك أخلص أبنائها) التي مهدت للانسلاخ من الإسلام وإلغاء الخلافة ، وأن تشهد إيران نمو تيار القومية الفارسية ، الذي كان مقدمة لانسلاخ مماثل من الإسلام بلغ ذروته في عهد الشاه السابق .

ولا أريد أن أعود إلى ذكر الثمن الباهظ الذي دفعته تركيا الأتاتوركية وإيران الشاهنشاهية لقاء هذا الاسقاط لعنصر أساسي من مكونات شخصية كل من المجتمعين ، فقد تطرقت إلى هذه النقطة من قبل ، فضلاً عن أن قضيتنا الآن هي هي ذاتنا نحن ، في هذه المنطقة من العالم المعاصر .

والآن وبعد ممارسات أكثر من ستين عاماً في الساحة العربية تتأكد هذه الحقيقة الناصعة : أن ذاتنا ليس لها سوى دعامتين اثنتين فقط هما الإسلام والعروبة .

وأي «مشروع» لا يقوم على هاتين الدعامتين محكوم عليه مقدماً بالعجز والفشل .

إن الالتصاق بين الإسلام والعروبة على مدى ١٤ قرناً ليس بالأمر الهين . والالتصاق بين الاثنين طوال هذه القرون وبين تلك البقعة من الأرض ، الممتدة من دجلة والفرات في المشرق إلى الأطلنطي في المغرب ، حتى اعتبرت مجالاً حيوياً ثابتاً للإسلام ، صار حقيقة واحدة لا تقبل الانفصام . ولا بد أن يتعامل معها كل الطامحين إلى التحرر الحقيقي والتقدم ، رضوا أم كرهوا !

إن الإسلام دين عالمي ، والرسول عليه الصلاة والسلام بعث للناس كافة . لكن ذلك لا يتناقض مع حقيقة (لتكن تاريخية) ، مؤداها أن الإسلام دين عربي في الأساس ، وقرآنه نزل «بلسان عربي مبين» ونبيه عربي من بني قحطان .

وبسبب من هذا التلازم بين الإسلام والعروبة ، فانه عندما دخل الإسلام «بلاد العجم» جاء محملاً بالعروبة ، وفرضت اللغة العربية نفسها على تلك المجتمعات ، حتى أصبحت تشكل الآن نسبة ما بين ٣٠ و٥٠ ٪ في اللغات الفارسية والتركية والأردية في شبه القارة الهندية وقتذاك ، ولغة الباشتو في بلاد الأفغان . فضلاً عن أن المسلم في الصين لا يعد مسلماً – حتى الآن – إلا إذا حمل اسماً عربياً أولاً ، ثم اسماً صينياً بعد ذلك .

ولنفس السبب فإن الأغلبية الساحقة من علماء المسلمين من غير العرب ، كتبوا مؤلفاتهم باللغة العربية ، من ابن سينا إلى البيروني والفارابي والفرغاني إلى الجاحظ وابن المقفع ، وغيرهم . حتى تفوق بعضهم في العربية على أبنائها ، وصاروا في صدارة فقهاء اللغة ومراجعها مثل سيبويه وابن جني وابن الرومي .

بل إن هذا الالتصاق بلغ حداً أصبحت معه كلمة الإسلام تعني العروبة ، والعروبة تعني الإسلام . ليس عندنا فقط ، بل عند كبار الباحثين والمستشرقين في الغرب ، رغم أن أكثر هؤلاء لم يترك باباً للوقيعة بين العروبة والإسلام إلا وغرس عنده ما استطاع من أشواك وألغام .

فعندما كتب جوستاف لوبون عن «حضارة العرب» ، والألماني يوسف هل عن «ثقافة العرب» ، وعندما أصدر فريق من الباحثين الإنجليز والأمريكان مؤخراً كتاب «عبقرية الحضارة العربية» . فانهم عالجوا نفس الموضوع الذي تناوله كل

من برنارد لويس في «عالم الإسلام» ، وتوماس أرنولد في «تراث الإسلام» ، وسافوري في «مقدمة الحضارة الإسلامية» .

هم يخاطبوننا باعتبارنا مسلمون وعرب ، ونحن لا زلنا نناقش ونحاور ونسأل : من نحن ؟! لقد كانت الذات الإسلامية العربية هي التي هبت في الجزائر لمقاومة الفرنسي . كان القتال جهاداً في سبيل الله ، والمقاتلون مجاهدون ، والصحيفة الناطقة باسم الثورة هي «المجاهد» .

ولم يدرك المستعمرون هذه الحقيقة ، إلا عندما فوجئوا بأن الجزائريين يرفضون الجنسية الفرنسية ، التي ظنها البعض في فرنسا «شرفاً» يتمناه أي جزائري . لم يتصور كثيرون منهم أن أولئك البدو المتخلفين المتدثرين بالعباءات الفضفاضة والنعال الحمراء ، يرفضون بكبرياء بالغ أن يتحولوا إلى فرنسيين ، بكل ما تمثله فرنسا من تقدم وحضارة وفتنة .

لكن الجزائري بذاته الإسلامية العربية ، كان على قناعة بأنه أكثر تفوقاً وأرفع من كل ما تمثله فرنسا !

وكانت الذات الإسلامية العربية ممثلة في السنوسية هي السلاح الذي حارب به «المجاهدون» الليبيون الاستعمار الإيطالي ، وكانت الذات الإسلامية العربية ممثلة في المهدية ، هي السلاح الذي حارب به المجاهدون السودانيون الاحتلال البريطاني .

وتظل أزمة دعاة القومية – الذين خلصت نواياهم على الأقل – أنهم أهملوا دور الإسلام ، وبنفس القدر فإن جانباً من أزمة الإسلاميين أنهم أعلنوها حرباً على القومية ، وكانت النتيجة أن طَالَبَنَا كل فريق بأن نركض على طريق التقدم بساق واحدة ، ثم – وهذا هو الأهم – بقي كل منها عاجزاً عن أن يعبر عن «الذات» الحقيقية لهذه الأمة .

ورغم أننا نتفق مع الأستاذ صلاح البيطار في نقده للتجارب «المستنسخة» والدعوة القومية بينها ، إذ هي ريح أوروبية في الأساس وألمانية بالأخص ، إلا أن الغموض الذي صاغ به دعوته إلى «الانطلاق من وضعنا نحن» ، يحمل في طياته قدراً من عدم الاكتراث بدور الإسلام . الأمر الذي يعبر مجدداً عن أزمة دعاة القومية ، وهو في طليعتهم منذ الأربعينات .

وإذا كان الضياع والتشتت قد أصابا مجتمعات إسلامية غير عربية ، مثل

تركيا وإيران ، لأن كل منهما دفع إلى التخلي عن الإسلام ، رغم أنه في حكم « الوافد على هذه التجمعات . فكيف يمكن أن نتخيل مصير أي مجتمع عربي ، يسقط من حسابه الإسلام بعدما صارت الصفتان – الإسلام والعروبة – وجهين لحقيقة واحدة منذ ١٤ قرناً متصلة ؟ بل كيف يكون مقبولاً ، حتى من الناحية المنطقية البحتة أن تطرح صيغة كهذه ، لا يمكن أن تتحقق إلا باقتلاع الاثنين معاً . إذ يتعذر عضوياً فصل أحدهما عن الآخر ؟!

ثم انه من وجهة نظر عملية – وأكاد أقول مصلحية – كيف يكون مقبولاً أن يفرط دعاة القومية في قيمة الإسلام فيلحقون بنا خسائر فادحة على جبهتين : جبهة تمتد في عمق التاريخ ، تسفر عن إسقاط علماء فطاحل من غير العرب صنعوا حضارة الإسلام ، وأثروا حضارة الإنسان . وجبهة تمتد في عرض العالم الراهن ، إذ نفقد بهذا الطرح عمقاً إسلامياً لا حدود له – بشري واقتصادي – يمتد من اندونيسيا إلى قلب أفريقيا أو من « غانة إلى فرغانه » في وسط آسيا ، بتعبير الرحالة العرب .

وعلى الجانب المتعلق بالإسلاميين ، فإن رفضهم تيار القومية العربية متأثر في الحقيقة برصيد من الخلفيات التاريخية والممارسات العملية التي يصعب تجاهلها .

وأول هذه الشكوك ترسب نتيجة مواقف بعض دعاة القومية العربية ، التي خلطت بين الخلافة العثمانية والإسلام ، ورفضت الاثنين معاً منذ العشرينات ، باسم العلمانية . ثم الدور البارز الذي لعبه غير المسلمين في قيادة الحركة القومية . وآخر هذه الشكوك ترسب في أعقاب « المحنة » التي تعرضت لها الحركة الإسلامية على أيدي الأنظمة التي تبنت الدعوة القومية في الخمسينات والستينات .

ورغم أن مثل هذه الشكوك والممارسات تبرر موقف الإسلاميين الرافضين لفكرة القومية . إلا أن القضية المبدئية هنا تتمثل في السؤال التالي : منذ متى يمكن أن تعد التطبيقات حَكَماً مطلقاً وليس نسبياً ، على مدى سلامة المبادئ والقيم ؟ وكما ينبغي ألا ندين الإسلام بتصرفات الناطقين باسمه أو المحتمين به ، ينبغي أن نطبق المعيار ذاته على غيره من الأفكار والمعتقدات ، وبينها القومية .

وإذا أنكرنا على دعاة القومية تحميلهم مساوئ الخلافة العثمانية على الإسلام وعجزهم عن تقديم مفهوم مقبول لمسألة العلمانية ، فاننا ننكر بنفس القدر على

الدعاة الإسلاميين تحميلهم مواقف بعض الكارهين للإسلام ، أو ممارسات بعض الأنظمة ، على فكرة القومية .

إن الإسلام الذي حارب العصبية العرقية ، واعتبرها نوعاً من الجاهلية ، وأكد أن كل المؤمنين أخوة ، وأنه لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى ؛ هو ذاته الإسلام الذي اعترف بوجود الانتماءات القومية ، والنص القرآني «وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا» هو بمثابة تقرير لهذه الحقيقة ، والصحابة الأول لم يجدوا حرجاً في التعامل مع ذلك الواقع ، حتى ظل صهيب «الرومي» ، وسلمان «الفارسي» ، وبلال «الحبشي» ، في طليعة هذا الجيل . ولم يخل ذلك على أي نحو لا بمكانتهم ولا بصدق إيمانهم .

لم يطالب أحد منهم بأن يتخلى عن انتمائه وقومه ، ولم ينكر عليهم أن يظل الواحد منهم رومياً أو فارسياً أو حبشياً ، على ندرة عددهم في البحر العربي الواسع وقتذاك . بل إن كلاً منهم كان نموذجاً حياً يجسد إمكانية التفاعل الحي بين الدين والقومية .

على أننا ونحن نعالج الأمر من زاوية الهوية والذات ينبغي أن نفرق بين الإسلام كعقيدة والإسلام كحضارة وخلفية ثقافية واجتماعية .

إذ يظل الإسلام – العقيدة هو من شأن الناطقين بالشهادتين ، المعنيين بالأركان الخمسة ، المخاطبين بالقرآن الكريم والسنة النبوية بالدرجة الأولى .

أما الإسلام – الحضارة والخلفية الثقافية ، فهو حقيقة يعيشها الجميع في العالم العربي بوجه أخص . ممتزجة بنسيج العقل والوجدان أبداً ، وبالدم أحياناً ، فضلاً عن أن الفهم الصحيح للإسلام يتعامل مع الإنسان بوصفه إنساناً ، وبصرف النظر عن دينه أو ملته ، موفراً له مناخ الخلق والإبداع ، تحت ظلال العدل والحرية .

من هذا المنطلق كان ترحيب قبط مصر بالفتح الإسلامي على يد عمرو بن العاص ، وكان العون الذي قدمه اليهود لطارق بن زياد في فتح الأندلس .

ومن هذا المنطلق كتب «أناتول فرانس» في «الحياة الجميلة» – على لسان «دوبوا» أحد أبطال روايته – ان أشأم يوم في تاريخ فرنسا ، هو معركة «بواتييه» ، عندما تراجع العلم العربي والفن العربي والحضارة العربية سنة ٧٣٢ ، أمام همجية الافرنج» .

ومن هذا الباب كانت إسهامات غير المسلمين – اليهود والمسيحيين في رصيد الحضارة الإسلامية . واستعراض الأسماء التي أوردها ابن النديم في «الفهرست» ، والقفطي في «أخبار الحكماء» يكشف عن هذه الحقيقة بوضوح ناصع .

ولأن الباب بقي مفتوحاً على مصراعيه في أغلب عهود الحكم الإسلامي ، فقد فضل كثيرون من اليهود أن يكتبوا تراثهم الفكري بالعربية وليس العبرية ، والإسرائيليون أنفسهم يعترفون بأن النسبة الأكبر من تراثهم الديني مكتوب بالعربية . وبنفس القدر ، لم يتردد المسيحيون في أن ينقلوا إلى العربية ما ترجموه من مؤلفات الاغريق ، مفضلينها على السريانية حتى ان بعض هذه المؤلفات قد اندثر ما كتب منها باليونانية . ولم يعرفها العالم إلا من خلال الترجمات العربية التي تمت على أيدي المسيحين كما حدث في كتاب أقليدس الشهير «الأصول» . وفي كتاب «المنطق» لأرسطو ، الذي تبين أن مخطوطه العربي سابق في تاريخه على أقدم مخطوط يوناني متوفر الآن .

خلاصة القول في هذه النقطة ، اننا عندما نقول بالهوية الإسلامية العربية ، ينبغي ألا تؤخذ هذه المقولة في شقها الإسلامي باعتبارها الزاماً للآخرين باعتناق الإسلام . ورغم أن هذه قد تبدو بديهية ، على الأقل بالنسبة لأي قارئ منصف للتاريخ ، إلا أن بعض ذوي الأفق الضيق والكارهين للإسلام ، لا يزالون يروجون لفكرة أن الهوية الإسلامية لا بد وأن تكون على حساب أصحاب الديانات الأخرى .

ولست بحاجة لأن أستطرد في عرض موقف الإسلام من غير المسلمين ، مكتفياً بشهادة واحد من «أهلهم» ، هو وزير خارجية إسرائيل الأسبق – أبا ايبان – الذي كتب في «قصة اليهود» يقول : إن اليهود لم يعرفوا درجة من الازدهار وتحقيق الذات طوال التاريخ كله إلا مرتين : في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم ، وفي الأندلس الإسلامية منذ قرون .

* * *

إن الهوية الإسلامية العربية ، لا يعبر عنها سوى «مشروع» إسلامي عربي . وكما قلت فإن أي مشروع لا يقوم على هاتين الدعامتين محكوم عليه مقدماً بالعجز والفشل . وستظل حيرتنا قائمة وسيظل تمزقنا مستمراً ، طالما ظللنا نتسوق – ولا أقول نتسول – هوية ومشروعاً من عند الآخرين خارج الإطار الإسلامي والعربي .

حقاً ، إن «المشروع» الإسلامي العربي الذي ندعو إليه ليس جاهزاً ، ولكن «خاماته» فقط المتوفرة بين أيدينا ، وسوف يحتاج إعداد هذا المشروع وصياغته إلى سنوات من العمل الجاد والدؤوب ، وإلى مشاركة العديد من العقول الخبيرة والمؤمنة ، وإلى نضال لا يكل ، من أجل أن يعبّر هذا المشروع عن طموحات هذه الأمة وحلمها في التقدم والانتصار .

أعلم أن تلك معركة شاقة ومضنية وجبهتها عريضة ، تتوزع بين الأعداء والأدعياء ، ولكن الهدف العظيم لا يمكن بلوغه إلا بثمن عظيم . وهل هناك أثمن وأعظم من أن يتحرر الإنسان من الرق ، ويسترد ذاته السليبة لينطلق بغير أصفاد نحو بناء يومه وغده .

ويوم يكون لنا مشروعنا الإسلامي العربي ، لن تخجلنا إجابة طفل عربي حول ماهية مثله الأعلى . سيكون طارق بن زياد هو البطل بغير منازع ، وسيوضع «الكاوبوي» في مكانه الطبيعي ... «كومبارس» بالكاد ، هذا إذا بقي له دور !



الفصل الثالث

«الشريعة» المفترى عليها

- الدين والسكين
- تساؤلات حول تطبيق الشريعة
- من هنا نبدأ ....



الدين والسكين

هل هناك علاقة بين الدين والسكين ؟

رغم أن هذا السؤال يبدو – لأول وهلة – مستنكراً ، إلا أن أية قراءة فاحصة للصورة التي يقدم بها الإسلام سواء بين المسلمين أو غيرهم ، تكشف لنا بوضوح عن أن الربط بين الدين والسكين صار منهجاً في « الدعوة » ينتهجه البعض ، وهدفاً يعملون من أجله ، ومعياراً يقيسون به التطبيق الإسلامي ، بل وحداً فاصلاً بين الإيمان والكفر . ! !

إن هؤلاء « الدعاة » الذين لا يرون في الإسلام إلا وجهه العقابي ، ولا يرون في الحساب إلا الملائكة « الغلاظ الشداد » ولا يرون في الآخرة إلا جهنم ونارها الحامية ، ولا يرون في مخالفيهم إلا أنهم كفار وجاهليون .. هؤلاء ، يسيئون إلى الإسلام بأكثر مما يسيء إليه ألد أعدائه ، ويدفعون عامة المسلمين دفعاً إلى الانفلات من الدين وربما الانقلاب عليه .

من جانب آخر ، فقد بات التطبيق الإسلامي يرتبط في أذهان كثيرين من غير المسلمين في العالم الخارجي بقطع الرقاب والأيدي والجلد على الظهور . ولم يقصر المسلمون في تثبيت هذه الصورة المنفرة ، التي باتت تتصدر صحف ومجلات الصحافة الغربية . حتى خرج علينا مسؤول باكستاني كبير بحديث مطول في الصحف الإنجليزية يشرح فيه كيف تطبق تعاليم الإسلام في باكستان ، وكيف اختلفت الاجتهادات في ذلك بين فريقين من المسلمين ، أحدهما يرى ضرورة تطبيق حد السرقة بقطع الساعد كله ، والثاني يرى أن تقطع الكف وحدها !

ومع ذلك أقول إن ما يعنينا في الأمر ليس هو تحسين صورة الإسلام لدى « الخواجات » في أوروبا وأمريكا ، وإلا صرنا مثل أولئك الذين يدعوننا إلى النظافة لأجل ألا تتأذى عيون السياح الزرقاء . إنما القضية الأهم والأخطر هي في شيوع مثل

هذا التناول للإسلام . وهي آفة لم تصب فقط شباباً متهوراً حديث السن والتجربة ، قليل التحصيل في علوم الدنيا والدين ، لكن الغريب والمدهش انها دعوات يتبناها شيوخ كبار ، يفترض فيهم الروية الحكمة ، والقدرة على « القراءة الرشيدة » للإسلام .

ومن العسير أن نحصي صور وأساليب التشويه للإسلام التي يصبونها في أذهاننا بين الحين والآخر . فمنذ كنا صغاراً والدين يلقن لنا باعتباره منجاة من عذاب جهنم ، حتى الآيات التي كنا نحفظها كانوا يختارونها بحيث تحصرنا في هذه الدائرة الضيقة ، مشاهد العذاب ، والمصير الذي ينتظر العصاة الجاحدين ، أو الفزع الأكبر الذي يعيشه الجميع يوم الحساب .

كانت أبداننا تقشعر ، بينما أبصارنا شاخصة إلى مدرس الدين وهو يحكي ملوحاً بعصاه الرفيعة .

كانوا يقولون لنا – سامحهم الله – ان الخوف – وليس الحب – هو الطريق إلى الإيمان . وأن الخير ليس هدفاً في ذاته ، ولكنه سبيل إلى الافلات من العذاب الأليم . كأنما لم يبعث الرسول «رحمة للعالمين» ، وكأنما كان «نذيراً» فقط ، وليس «بشيراً» أيضاً .

لم يقولوا لنا – ونحن صغار بعد – معنى أول ما ننطقه من القرآن الكريم « بسم الله الرحمن الرحيم » . حتى لم يكترثوا بأن يقدموا لنا الصورة متوازنة ، الرحمة إلى جوار العذاب ، والترغيب مع التخويف والترهيب .

ولم نعرف أن « رحمته وَسِعَت كل شيء » ، إلا بعد أن كبرنا ، ونما الدين في أعماقنا مرتبطاً بالخوف !

من منا لم يسمعهم يقولون في كل مناسبة ومن فوق كل منبر : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ؟ .. من منا لم تخترق أذنيه هذه الآية القرآنية ، يرددها مشايخنا ليعززوا دعوتهم إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، ويضعوننا بالتالي أمام خيارين : إما تطبيق الشريعة ، أو وصمة الكفر والزندقة ، وما دام « التطبيق » لم يتم ، بالصورة التي يريدونها ، فان كل أولي الأمر – والمجتمع معهم « كفار » ، ومآلهم جهنم وبئس المصير !

بمنتهى البساطة يلقون بمثل هذه الآيات ، بغير شرح ولا إيضاح ، ثم يتمددون ، وتستريح ضمائرهم ، ويتصورون أنهم بلغوا الرسالة وأفحموا غيرهم بالحجة الدامغة ، ويغيب عن بالهم أنهم لم يفعلوا في الواقع أكثر من أنهم دسوا ألغاماً موقوتة في أعماق الناس ، وما انفجارات الشباب الضارة في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي إلا من فعل هؤلاء ، وبواسطة تلك الألغام التي بثوها .

ولا ينبغي أن يحمل هذا الكلام باعتباره محاولة لتبرئة أولي الأمر أو الدفاع عنهم ، فهم مسؤولون أكثر من غيرهم أمام الله فيما نحن بصدده . ولكن هناك فرق بين المسؤولية والتكفير ، تعكسه النتائج الخطيرة التي تترتب على التساهل في تداول كلمة الكفر .

وربما كانت آية تكفير «من لم يحكم بما أنزل الله» هي أكثر آيات القرآن تداولاً في مجال الدعوة لتطبيق الشريعة ، وهي أيضاً أكثر الآيات غموضاً والتباساً في أذهان الناس . ومنذ العصر الإسلامي الأول كان الجدل مثاراً حول هذه الآية . وفي هذا الصدد قال الصحابي ابن عباس وطاووس اليماني — من التابعين — ان الآية ليست على ظاهرها وإطلاقها ، وان الكافر المعني هنا ، هو من حكم بغير ما أنزل الله جاحداً (أي رافضاً ومفكراً عن غير إيمان) ، وان من أقر بحكم الله ، وحكم في الأمر على خلافه فلا يعد كافراً ، لكنه يعتبر فاسقاً أو ظالماً . (وهو الذي يعنيه سياق الآيتين «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون» .. ثم «الفاسقون») .

وهذا هو التفسير الذي أجمع عليه كل فقهاء أهل السنة ، أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل وابن حزم . ولم يشذ عن هذا الإجماع سوى الخوارج والمعتزلة .

ثم إن المقصود بتعبير «الحكم بما أنزل الله» هو — كما قال ابن حزم — تنفيذ أوامر الله جميعها في التحريم والإيجاب . لذلك فإن الخطاب ليس موجهاً إلى الحكام وحدهم أو القضاة ، كما يروج البعض ، ولكنه موجه لكل مسلم حاكماً كان أم فرداً عادياً . هؤلاء جميعاً مطالبون بالالتزام بالأوامر والنواهي التي أنزلها الله في كل شؤون حياتهم ، سواء في ذلك المعتقدات أو العبادات أو المعاملات أو غيرها .

وهذا التفسير يعطي صورة مغايرة تماماً ، لتلك التي يتداولها الناس وتشحن بها عقول الشباب ، فيظلمون أنفسهم ، ومجتمعهم ، ويسيئون إلى دينهم . لكن

التفسير المبتور كان مقصوداً فيما يبدو ، لأنه من السهل أن نطالب غيرنا بتطبيق الشريعة وحدها ، ومن الصعب والعسير أن نطالب أنفسنا بأن يطبق كل منا في بيته « كل » ما أنزل الله !

هذا كله إلى جانب ، وموقف الإسلام من قضية التكفير في جانب آخر .

والغريب أن مسألة التكفير هذه كانت أول قضية فكرية واجهت المجتمع الإسلامي قبل ١٣ قرناً . لكن فقهاء السنة حسموا هذا الموضوع وانتهوا من أمره ، منذ زمن بعيد . وكان الخوارج هم حملة لواء التكفير ، إذ إنهم قالوا بتكفير « مرتكب الكبيرة » ، أي من يعصي أوامر الله . وكانوا أول من استباحوا لأنفسهم قتل المسلمين المخالفين لهم في الرأي . ومن أشهر ضحاياهم عبد الله بن خباب – من صحابة رسول الله – إذ مضت جماعة منهم تطوف بالناس ، وتهددهم بالقتل ، ما لم يساندوهم في رأيهم بتكفير علي بن أبي طالب لأنه قبل التحكيم عندما نازعه معاوية بن أبي سفيان على الخلافة ، وقالوا وقتئذ ان علياً كفر لأنه قبل تحكيم البشر في الخلافة ، في حين انه « لا حكم إلا لله » !

المهم ، أن الصحابي عبد الله بن خباب سمع بقدومهم فخرج من بيته مذعوراً مع امرأته – وكانت حبلى – فسألوه في علي بعد التحكيم والحكومة ، فكان رده أن علياً أعلم بالله ، وأشد حرصاً على دينه . ولم يعجبهم كلامه ، فأخذوه وذبحوه ، وبقروا بطن زوجته !

وحجتهم أن الصحابي صار كافراً واستحق القتل !

ولم يعد هناك خلاف بين أهل السنة على أن أحداً لا يملك تكفير مسلم نطق بالشهادتين . والحديث الشريف يقول : أمرت أن أقاتل الناس (يقصد مشركي الجزيرة العربية) حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها ، فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها . هذا فضلاً عن أن هناك تحذيراً صريحاً من تكفير المسلمين في حديث آخر يقول : من قال لأخيه يا كافر فقد كفر !

وعندما ذهب أسامة ابن زيد يروي للرسول عليه السلام قصة المشرك الذي نطق بالشهادتين عندما رآه يصوب سهمه نحوه ، ولكن أسامة لم يبال وقتله . استمع الرسول إلى القصة وسأله معاتباً : هل فحصت قلبه ؟ وفي « سيرة ابن هشام » أن أسامة ابن زيد ظل نادماً على ما فعل طوال حياته .

أراد النبي أن يقول له ، ولغيره ، ان الرجل إذا نطق بالشهادتين فهو مسلم . ولا يملك أحد على وجه الأرض أن يحكم بكفره .

وهذا ما فعله علي بن أبي طالب ، عندما رفض أن يوصف الخوارج بانهم كفار ، رغم أنهم شهروا السلاح في وجهه ، وقال لمن حوله : بل هم مسلمون .

ومن أصول الأحكام الشرعية أنه «إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه – مرة أخرى : مائة وجه – ويحتمل الإيمان من وجه واحد . (واحد فقط) .. حمل على الإيمان ولا يجوز حمله على الكفر» .

وفي كتابه «الفتاوى الشرعية» ، يرفض ابن تيمية وصف من أعلن اسلامه بأنه كافر ، ويقول ان التكفير هو أول بدعة في الإسلام .

والإمام الغزالي يذهب إلى أبعد من ذلك . يقول في كتابه «احياء علوم الدين» ان الشك في الإيمان كفر !

وللشيخ محمود شلتوت رأي هام ومفصل في هذه القضية الدقيقة ، أورده تحت عنوان «الحد الفاصل بين الإسلام والكفر» ، في كتابه «الإسلام عقيدة وشريعة» . وهو يبني رأيه في ضوء استقراء واع لنصوص القرآن الكريم والسنة ، وروح الشريعة بكل ما تتسم به من سماحة ورفق .

يقول شيخنا الجليل : «من لم يؤمن بوجود الله ، أو لم يؤمن بوحدانيته وتنزهه عن المشابهة والحلول والاتحاد ، أو لم يؤمن بتفرده بتدبير الكون والتصرف فيه ، واستحقاق العبادة والتقديس ، واستباح عبادة مخلوق ما من المخلوقات ، أو لم يؤمن بأن لله رسالات إلى خلقه ، بعث بها رسله ، وأنزل بها كتبه عن طريق ملائكته ، أو لم يؤمن بما تضمنته الكتب من الرسل ، أو فرق بين الرسل الذين قص علينا فآمن بالبعض وكفر بالبعض ، أو لم يؤمن بأن الحياة الدنيا تفنى ويعقبها دار أخرى هي دار الجزاء ودار الإقامة الأبدية ، بل اعتقد أن الحياة الدنيا حياة دائمة لا تنقطع ، أو اعتقد أنها تفنى فناء دائماً لا بعث بعده ، ولا حساب ولا جزاء ، أو لم يؤمن بأن أصول شرع الله فيما حرم وفيما أوجب ، هي دينه الذي يجب أن يتبع ، فحرم من تلقاء نفسه ما رأى تحريمه ، وأوجب من تلقاء نفسه ما رأى وجوبه ... من لم يؤمن بجانب من هذه الجوانب أو حلقة من هذه الحلقات لا

لا يكون مسلماً ، ولا تجرى عليه أحكام المسلمين فيما بينهم وبين الله ، وفيما بينهم بعضهم وبعض » .

ثم يضيف موضحاً ومنبهاً :

« وليس معنى هذا أن من لم يؤمن بشيء من ذلك يكون كافراً عند الله ، يخلد في النار ، وإنما معناه أنه لا تجري عليه في الدنيا أحكام الإسلام ، فلا يطالب بما فرضه الله على المسلمين من العبادات ، ولا يمنع مما حرمه الإسلام كشرب الخمر وأكل الخنزير والاتجار بهما ، ولا يغسله المسلمون إذا مات ولا يصلون عليه . ولا يرثه قريبه المسلم في ماله ، كما لا يرث هو قريبه المسلم إذا مات . .

ويفصل الأمر قائلاً :

« أما الحكم بكفره عند الله فهو يتوقف على أن يكون انكاره لتلك العقائد أو لشيء منها - بعد أن بلغته على وجهها الصحيح ، واقتنع بها فيما بينه وبين نفسه ، ولكنه أبى أن يعتنقها ويشهد بها عناداً واستكباراً ، أو طمعاً في مال زائل أو جاه زائف ، أو خوفاً من لوم فاسد ، فإذا لم تبلغه تلك العقائد ، أو بلغته بصورة منفرة أو صورة صحيحة ولم يكن من أهل النظر ، أو كان من أهل النظر ولكن لم يوفق إليها ، وظل ينظر ويفكر طلباً للحق ، حتى أدركه الموت أثناء نظره - فإنه لا يكون كافراً يستحق الخلود في النار عند الله .

وينتهي الشيخ شلتوت إلى القول بانه : « من هنا كانت الشعوب النائية التي لم تصل إليها عقيدة الإسلام أو وصلت إليها بصورة سيئة منفرة ، أو لم يفقهوا حجته مع اجتهادهم في بحثها - بمنجاة من العقاب الأخروي للكافرين ، ولا يطلق عليهم اسم الكفر .

ويؤكد مجدداً أن : « الشرك الذي جاء في القرآن ان الله لا يغفره ، هو الشرك الناشئ عن العناد والاستكبار .. الذي قال الله في أصحابه « وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً » - يونس / ١٠٠ .

ألا ترون أن كل هؤلاء الفقهاء يتحدثون بلغة ، تختلف ، بل تناقض ، كل ما يذهب إليه أهل السكين ؟!

تساؤلات حول تطبيق الشريعة

لا نريد أن نسأل هل نطبق الشريعة أم لا ، فالأمر ليس فيه خيار بالنسبة للمسلم الملتزم ، «وما كان لهم الخيرة من أمرهم» و.. «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم» – لكن موضوع المناقشة هو شيء آخر ، هو كيف ومتى ومن أين نبدأ ؟

وهذا ما ينبغي أن يكون واضحاً ابتداء ، أن محور مناقشة قضية تطبيق الشريعة الشريعة هو التفاصيل وليس المبدأ في حد ذاته .

أيضاً ينبغي أن يكون واضحاً أن ما نريد أن نصل إليه هو إقامة مجتمع إسلامي حقيقي ثابت الدعائم والأركان ، تضرب جذوره في أعماق الناس ، لا مجتمع إسلامي وهمي ، ليس فيه من الإسلام إلا كلام مكتوب على اللافتات أو في الصحف وهياكل هشة تعصف بها أي ريح .

لنسأل : هل تطبيق الشريعة وحده هو الذي يقيم المجتمع الإسلامي ؟ وهل الشريعة هي كل الإسلام ؟ أو هي الأصل في الإسلام ؟

يرد على هذه الأسئلة الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت* بقوله : العقيدة في الإسلام هي الأصل الذي تبنى عليه الشريعة . والشريعة أثر تستتبعه العقيدة . ومن ثم فلا وجود للشريعة في الإسلام إلا بوجود العقيدة ، كما لا ازدهار للشريعة إلاّ في ظل العقيدة . ذلك أن الشريعة بدون العقيدة علو ليس له أساس . ثم يقول في موضع آخر «ان من آمن بالعقيدة وألغى الشريعة ، أو أخذ بالشريعة وأهدر العقيدة ، لا يكون مسلماً عند الله ، ولا سالكاً في حكم الإسلام سبيل النجاة» .

* أنظر كتاب الشيخ شلتوت «الإسلام عقيدة وشريعة» .

وهذا هو المنهج الذي اتبعه النبي عليه السلام ، عندما أراد أن يبني المجتمع الإسلامي الأول .

بالعقيدة بدأ ، وكان هذا منهجاً طبيعياً وضرورياً . فما لم يكن الأساس متيناً ، فكل بناء فوقه معرض للسقوط في أية لحظة . لقد قضى النبي ١٣ عاماً في مكة يزرع بذور الإيمان في قلوب المسلمين ، وكان محور آيات القرآن في تلك المرحلة هو هذه القضية ، تربية المسلمين وتثبيت إيمانهم . وبعد الهجرة إلى المدينة ، بدأ «العمل» وتتابعت آيات التكاليف على المسلمين .

العقيدة هي الأصل والأساس ، والشريعة هي الفرع . لماذا نوجه كل همنا إلى الفرع ، بل إلى جزئية محدودة من هذا الفرع ، ولا نعطي الأصل حقه ووزنه ؟

إن المعنى الشائع لتعبير الشريعة الإسلامية ينصرف إلى القوانين التي تحكم المعاملات وحدها ، وصياغة القوانين قد يكون أمراً ميسوراً . وهي مشكلة الفقهاء ورجال القانون وحدهم ، إذا توفرت أمامهم الإرادة والرغبة ، لكن تنشئة جيل مؤمن ومسلم هي امتحان بالغ الصعوبة لكل «راع» في الدولة ، سواء كان مسؤولاً سياسياً أم فقهياً أم موجهاً فكرياً أم معلماً أم رب أسرة في بيته .

وأظننا لسنا بحاجة إلى أن نتلفت كثيراً حولنا ، لنكشف أن دعوة تطبيق الشريعة تمضي في واد ، بينما اعداد الإنسان يمضي في أودية مختلفة تماماً .

هل نحن جادون فعلاً فيما ندعو إليه ؟

وهل نمضي خطواتنا في الاتجاه السليم الذي يحقق لنا في النهاية إقامة المجتمع الإسلامي ؟

لنتريث في الإجابة ، ونواصل المناقشة ..

لنسأل : ما هو المقصود بكلمة الشريعة ؟ .. هل ينصرف المعنى فقط إلى مجموعة القوانين التي تحكم المعاملات ، كما يقولون ، أم أن لها في الإسلام تصوراً آخر ؟

الاتجاه السائد بين المفسرين يشير إلى أن القرآن عبر عن العقيدة بكلمة «الإيمان» وعن الشريعة «بالعمل الصالح» ، والتلازم صريح بين الاثنين في أكثر من سبعين آية ، وتعبير «الذين آمنوا وعملوا الصالحات» يتردد بنصه هذا في العديد من الآيات .

والشريعة كما يقول الشيخ شلتوت هي مجموعة النظم التي شرعها الله وأنزلها ليلتزم بها الإنسان في أكثر من ميدان :

في علاقة الإنسان بربه ، ويدخل فيما شرعه الله هنا الواجبات الدينية كالصلاة والصوم .

في علاقة المسلم بالمسلم ، ومما شرعه الله هنا تبادل المودة والأخوة والتراحم ، والتناصر فيما بينهم ، والأحكام الخاصة بتكوين الأسرة والميراث .

في علاقة المسلم بغير المسلم ، بالإنسان بوجه عام ، وذلك يتحقق بالتضامن والسعي لتحقيق التقدم والرخاء والسلام .

في علاقة المسلم بالمجتمع ، وهنا دور النصوص التي تحكم المعاملات الاقتصادية والقوانين المدنية والجنائية والتجارية وغيرها .

في علاقة المسلم بالكون ، إذ هو مطالب بمواصلة البحث والنظر في الكائنات ، واستخدام آثارها في رقي الإنسان وخدمة البشرية .

في علاقة المسلم بالحياة ، وسبيل تحقيق شريعة الله هنا هو أن يستمتع المسلم بالطيبات في هذه الحياة ، دون إسراف أو تقتير .

هذا تصور للشريعة الإسلامية يغيب عن عقل المسلم ، إذا كان كل تفكيره موجهاً إلى مطالبة الحكومات بسن القوانين التي تدعو إلى عقاب العصاة والآثمين .

وهم بذلك يسيئون إلى الإسلام ، لأنهم يصورونه «قوانين» تطبق ، وتطالب بها الحكومات ، وليس «نظاماً» شاملاً يحكم حياة الإنسان وسلوكه وبناء المجتمع بأسره ، ويطالب الجميع بالالتزام بتعاليمه .

إن طرح الشريعة الإسلامية بهذا المفهوم يغير من الموقف في عدة جوانب ، فهو من ناحية يثير قضية تكوين وإعداد الإنسان المسلم ذاته ، أي يعود بنا إلى نقطة العقيدة . وهو من ناحية ثانية ينبه إلى أن القوانين التي يريدون صياغتها ، وتطبيقها هي «جزء» من الشريعة ، وان ذلك لو تحقق فعلاً فانه لا يعني على الإطلاق أن شريعة الله قد طبقت . وهو من ناحية ثالثة يفرض علينا إعادة النظر في مسألة «الأولويات» ، ذلك أن تعدد الميادين التي تشملها كلمة الشريعة يقتضي منا أن نتفق ، بأي هذه الميادين نبدأ ، وهل تتفق هذه الأولويات مع ظروف كل بلد إسلامي ؟

أخيراً فإن هذا المفهوم يغير من احساسنا بالذنب تجاه الشريعة ، ويجرد الداعين إلى تكفير المجتمع وهجرته من أحد أسلحتهم القوية . وإذا كنا قد ناقشنا معنى الحكم بما أنزل الله وأن الخطاب موجه إلى المجتمع بأسره ، بما في ذلك الأفراد العاديون . فإن هذا المفهوم للشريعة يلتقي مع تفسير الآية ، ويصبح بوسعنا أن نقول إن المسألة أرحب بكثير مما يتصورون ، فعبادات المسلم ، ومودته لغيره ، وسعيه إلى العمل والإنتاج ، واستمتاعه بكل ما هو حلال ، هذه جميعاً نماذج من تطبيق الشريعة الإسلامية .

أمام مفهوم رحب بهذا القدر ، ألا نكون قد ظلمنا الإسلام ، وحملنا سعته بضيق صدورنا وآفاقنا نحن ؟

نقطة أخرى ، حتى ونحن نقدم تطبيق الشريعة الإسلامية باعتباره مشكلة قوانين تصاغ وحدوداً تطبق ، لماذا لا نطرح المسألة على وجهها الصحيح ؟

ولنأخذ مثلاً واضحاً : حد السرقة وقطع يد السارق . إذا انتهينا إلى انه لا سبيل إلى الاجتهاد في طريقة توقيع العقوبه ، فإن هذا السارق لا يطبق عليه الحد إلا إذا كان قد توفر له الحد المعقول – وليس الحد الأدنى – من الحياة المعيشية الطيبة ، لكنه رغم ذلك ارتكب جريمته .

وكلنا نذكر قصة الخليفة عمر بن الخطاب عندما رأى في عام المجاعة أن شروط تطبيق حد السرقة ليست متوفرة ، وأنه ليس من العدل أمام شدة الحاجة وظروف المجاعة أن يحاسب مسلم اضطر لمد يده إلى مال غيره ليطعم نفسه أو أسرته .

وهناك اتجاه مستنير في الفقه الإسلامي – من أبرز رجاله الامام ابن حزم – يحدد حقوقاً أساسية للمسلم ينبغي أن تتوفر له . فينبغي أن يكون للمسلم بيت يأويه ، وطعام وشراب ملائم ، وكساء يكفيه صيفاً وشتاء ، وخادم يساعده إذا كان غير قادر ، ودابة يركبها إذا احتاجت مصلحته ذلك ، بعد هذا كله ، إذا سرق المسلم يطبق عليه الحد .

ويرى هؤلاء الفقهاء أن هذه « حقوق » طبيعية للإنسان في المجتمع الإسلامي . ويذهب ابن حزم إلى أن المسلم إذا لم تتوفر له هذه الحقوق ، فيجب أن

يسعى لانتزاعها من الأغنياء ، وأن يقاتلهم في ذلك ، وهو شهيد إذا مات دونها* .

إذا كان الأمر كذلك لماذا اذن ينصرف جهد الداعين لتطبيق الشريعة إلى تنفيذ حد السرقة، ولا يبذلون جهداً يذكر من أجل خوض معركة توفير الحياة الكريمة للإنسان في المجتمع الإسلامي . وهي في النهاية معركة التنمية وتحقيق العدل الاجتماعي ؟

لماذا لا يرون إلا هذا الوجه العقابي فيما أنزله الله من شرائع ، ويسقطون من حسابهم الحقوق التي كفلها الإسلام للإنسان ؟ لماذا يذكرون ما على المسلمين من التزامات ويتجاهلون ما هو مكفول لهم من حقوق ؟

ألا تستحق معركة التنمية وتحقيق العدل الاجتماعي أن يلقي علماء المسلمين بكل ثقلهم وراءها ، ثم يطالبون بعد ذلك بقطع يد أو حتى شنق كل من يجرم في حق المجتمع وقتئذ ؟

إن هؤلاء الدعاة المتحدثين باسم الإسلام قد اختاروا الطريق الأسهل ، وركزوا على مطلب تنفيذ الحدود . ذلك أن المعني بالجزاء والعقاب هم عامة الناس وفقراء المسلمين – وهؤلاء أمرهم هين – بينما الدعوة إلى العدل الاجتماعي هي مسؤولية المجتمع ككل ، بما في ذلك الأنظمة القائمة بكل مؤسساتها ، وتلك مشكلة قد توقعهم في حرج هم حريصون على تجنبه .

إنهم يقدمون لنا الإسلام باعتباره رسالة «لتأديب» البشر ، وليس لهدايتهم وإسعادهم ! .

ألا ترون في أنهم حتى وهم يطرحون الشريعة باعتبارها مشكلة قوانين تصاغ وحدوداً تطبق ، فانهم لا يضعونها في إطارها الإسلامي الصحيح ؟

ما الذي يعنيه كل هذا الكلام ؟

أهم ما يعنيه أن الإسلام عقيدة كلية ، لا تقبل التجزئة أو الترقيع . وأكثر ما يسيء إليه أن تستهوينا فيه اللافتة فنثبتها على دارنا ، من باب التبرك والتمسح بشعار «الإيمان» ، أو نتورط في معركة سياسية أو فكرية ، فنشهر سيف الإسلام ونستخدمه في الاجهاز على الآخرين ، أو يريد بعضنا أن يكسب شعبية ويدغدغ حواس

---

* يراجع لمزيد من التفاصيل «المحلى» لابن حزم – كتاب الزكاة – جـ ٦

الجماهير ، فيرفع راية الشريعة .. أو يستثيرنا الفساد فنقلب دفاترنا المحبوسة ونستخرج منها قانوناً نقف فيه عند قطع يد السارق ورجم الزاني وقتل المرتد ، وكأننا أدينا أمانة الإسلام بذلك .

هذا كله يدخل في باب توظيف الإسلام واستخدامه كورقة رابحة لصالح السلطان .

الإسلام عقيدة في الأساس ، وهي مرتبطة بالشريعة ، والشريعة تحكم علاقة الإنسان بالله والمجتمع والكون . هو – باختصار – نظام حياة شامل ومتميز . وانتزاع جزئية منه والعمل بها لا يؤتي ثماره ، لأنه لا يختلف كثيراً عن غرس بذرة – أو جزء من بذرة – في تربة لا تستجيب لها . عندئذ تصبح الثمار معروفة سلفاً ، وهي إما منعدمة أو شائهة .

ولست أدعو إلى أن نختار بين أن نأخذ الإسلام كله أو نتركه كله ، ولكن فقط أريد أن أنبه إلى أن سعينا لا بد أن يتدرج مبتدياً بالأهم فالمهم ، حتى نبلغ الغاية بثقة واطمئنان .

وإذا أردنا لخطواتنا أن تمضي بغير خلل ولا تشتيت ، فلا بد أن نعرف من أين نبدأ الرحلة .

من هنا نبدأ ..

حقاً ، من أين نبدأ ؟؟

إن طرح هذا السؤال يفترض توفر عنصرين بالغي الأهمية هما : أننا جادون في هذه الدعوة ، واننا متفقون على تصور المجتمع الإسلامي الذي نريده .

واسمحوا لي أن أقول هنا إنني أشك في جدية أكثر المنادين بتطبيق الشريعة الإسلامية ، الآن ، خصوصاً الذين في مواقع القيادة والمسؤولية ، لأنهم يعرفون طريق الحل ومفاتيح المشكلة ، لكنهم يشتتون أذهاننا ويصرفونها بعيداً عن جوهر القضية ، بالتركيز على جزئيات وفرعيات تعرقل المسيرة بأكثر مما تدفعها . وهؤلاء هم الذين ينطبق عليهم قول الإمام أبي حامد الغزالي « ليست المشكلة في تصور الحل ولكنها في تطبيقه » .

واسمحوا لي أيضاً أن أزعم أننا مختلفون حول تصور المجتمع الإسلامي الذي نريده . فالبعض يرونه في صيغة « خلافة » وحكومة دينية ، والبعض الآخر يرونه في حكومة مدنية . هذا فضلاً عن أن الخلاف شديد حول تصورات كل من الحكومتين .

ومع ذلك فسوف نفترض جدلاً أن هناك جدية فيما يقال ، وأن هناك تصوراً واضحاً للهدف الذي نسعى إليه . وأن السؤال الذي تنقصنا الإجابة عنه هو : من أين نبدأ ؟

لقد ثارت مناقشة حول هذا الموضوع في أواخر القرن الماضي بين جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده ، في أعقاب الفشل الذي منيت به جهود الأفغاني في مصر وإيران وتركيا . عندئذ اقترح محمد عبده أن يذهبا سوياً – هو والأفغاني – إلى مكان بعيد « غير خاضع لسلطان يعرقل سيرنا » ، ثم ينشئان مدرسة للزعماء

يختاران لها التلاميذ ممن يتوسمان فيهم الخير ، ويربيانهم على منهج قويم يختارانه ، ويعدانهم للزعامة والإصلاح .

وتقول الرواية التاريخية أن الإمام مضى يشرح فكرته لجمال الدين ، فأضاف : إنه لا تمضي عشر سنين حين يكون عندنا كذا وكذا من التلاميذ الذين يتبعونا في ترك أوطانهم والسير في الأرض لنشر الإصلاح المطلوب ، فينتشر أحسن انتشار . لكن الأفغاني تلقى هذا الرأي بغضب وثورة وقال للشيخ محمد عبده : إنما أنت مثبط !

كان الأفغاني يريدها ثورة ، وكان محمد عبده يرى أن المجتمع الإسلامي لا بد له من اعداد طويل . وهو الخلاف الذي يحدث دائماً بين الداعين إلى التغيير . هل يكون ذلك التغيير بالمنهج الثوري أم المنهج الإصلاحي . وهل يبدأ من القمة أم من القاعدة ؟

ورغم كل ما يقال عن «حتميات» التغيير ، إلا أن تجارب التاريخ أكدت أنه ليس هناك قانون واحد وثابت لعملية التغيير هذه ، يصلح لكل بيئة وزمان . وإن كان التوجيه الإسلامي يدعو إلى استخدام أسلوب الحكمة والموعظة الحسنة» ، كقاعدة في التغيير ، ويؤكد على أنه كلما ثبتت القاعدة واتسعت كلما كانت إمكانية التغيير أفضل ، و.. «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» .

ولعل في تجربة باكستان «الإسلامية» درساً يفيد في هذه المناقشة ..

ذلك أن أكثرنا يعرف قصة قيام دولة باكستان ، التي بث دعوتها وحل لواءها الشاعر والفيلسوف محمد اقبال ، الذي كان يحلم بإقامة دولة إسلامية ، تكون بمثابة «المعمل الذي يثبت فيه الإسلام صلاحيته لتكوين المجتمع الصالح ، وتنظيم الحياة الاجتماعية ، وحل المشكلات الاقتصادية ، وتوجيه المدنية توجيهاً صالحاً ، والتطبيق بين العقيدة والعمل ، والروح والمادة ، والفرد والجماعة تطبيقاً يثير العجب والإعجاب ، ويحمل قادة الأقطار الإسلامية على التقليد ، ويحمل المفكرين في العالم على التفكير في أسلوبه الجديد» .

هكذا كان حلم محمد اقبال كما عبر عنه في خطبة ألقاها عام ١٩٣٠ . وظل الرجل يسعى لإنشاء هذه الدولة ، حتى قامت في عام ١٩٤٧ . وظل الحلم الكبير يراود زعماء باكستان ، وهو ما عبر عنه رئيس وزرائها لياقت علي خان ، في

عام ١٩٥٠ ، بقوله : لقد أردنا معملاً نقيم فيه دولة مؤسسة على مبادئ إسلامية لم يعرف العالم أفضل منها .

لكن الأمل ظل يخبو عاماً بعد عام . حتى سجل الحقيقة المؤسفة أمين ندوة العلماء في الهند ، وواحد من أكبر المفكرين المسلمين الآن ، السيد أبو الحسن الندوي ، حينما قال في كتابه « الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية » (صدر عام ١٩٦٥) ان « المعمل الإسلامي » لم يقم ، وان اخفاق باكستان في تحقيق هذا الوعد « سيكون مأساة ضخمة في العصر الحديث ، وغدرا بذمة الملايين من المسلمين الذين تحملوا في سبيلها من المصائب ما يشيب لهولها الولدان . » وان ذلك « يخمد العاطفة الدينية التي لم تزل تراود نفوس العاملين للإسلام .. ويزهد أكثرهم في اعادة هذه التجربة والمغامرة في سبيلها . ولا يسمح التاريخ الذي سجل التجربة المخفقة والذي لا يحابي أحداً ، بتكرار هذه التجربة مرة أخرى » .

ثم ماذا كانت النتيجة ؟

عندما بنيت دولة حملت اسم الإسلام ، على غير أساس قوي ومتين . عندما قامت « الدولة » ولم يشتد بعد عود « الفكرة » . عندما فشلت التجربة ، كتب أحد المفكرين الغربيين هو « ويلفرد سميث » يقول في كتابه « الإسلام في العصر الحديث » ان ما جرى في باكستان يعني للعالم شيئاً واحداً « ان نظرية الدولة الإسلامية نظرية فارغة ، وان شعارها وهتافها تضليل وخداع لا غير ، لانها لا تستطيع أن تساير مطالب الحياة المعاصرة » ! !

إحباط في كل اتجاه .. هذا ما حدث في أول دولة إسلامية يعلن قيامها بعد إلغاء الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ ! !

ما العمل إذن ؟

إذا كنا قد اتفقنا على أن الإسلام عقيدة قبل أن يكون شريعة ، وإذا كنا لا زلنا نذكر أن الرسول عليه السلام قضى ١٣ عاماً في مكة مركزاً كل جهده في إعداد البشر وتثبيت الإيمان في قلوبهم ، قبل الانتقال إلى المدينة وإقامة الدولة .. إذا كنا واعين لذلك ، فينبغي ألا يتزحزح يقيننا بضرورة البدء باعداد الإنسان المسلم أولاً بالاطمئنان إلى سلامة الغرس وصحته ، ثم رعايته ، حتى لا نصدم ونخيب آملنا في الثمار والحصاد .

لقد اعتمد أعداء الإسلام أسلوب « فك » العقل الإسلامي وإعادة تركيبه وصياغته من جديد لصالحهم وعلى هواهم ، بعد أن فشلت الحروب الصليبية في تحقيق أهدافها في القرون الوسطى . وكانت المدارس الأجنبية والتبشيرية هي الساحة الحقيقية التي خاضت فيها قوى الاستعمار وارساليات التبشير معركة فك العقل الإسلامي وإعادة تركيبه مرة أخرى .

ولم تعد هذه المرحلة سراً خافياً على أحد . فقد سرد تفاصيلها في مذكراته اللورد كرومر – مثلاً – وهو أشهر معتمد بريطاني في تاريخ مصر ، فضلاً عن أن كتاب « غزو العالم الإسلامي » الذي هو في حقيقته ترجمة لعدد خاص من مجلة « العالم الإسلامي » التي كانت تصدر في فرنسا في بداية هذا القرن ، وتنطق باسم حركة التبشير الكاثوليكي . هذا الكتاب يقول فيه مؤلفه مسيو أ . شاتليه بمنتهى الصراحة والوضوح « إن الغرض الذي نتوخاه لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق التعليم » *.

وما حدث في مصر هو ذاته الذي حدث في سوريا ولبنان والمغرب العربي والهند وتركيا وإيران .. المنهج واحد هو : غسيل المخ والنفاذ إلى العقول المسلمة .
لقد كان التعليم هو وسيلة التدمير ، وينبغي أن يظل هو ذاته طريق التغيير .

ولتكن قضية إعداد الجيل المسلم في مناخ صحي هي شاغلنا إذا كنا جادين في الدعوة إلى إقامة المجتمع الإسلامي وهي رحلة طويلة وشاقة ، ولكنها السبيل الأمثل لبلوغ هذا الهدف .

لقد ظل الاستعمار يقاتل طوال قرن كامل ليستولي على العالم الإسلامي ، وطوال قرن آخر ظل يقاتل من أجل تقويض الإسلام من الداخل ، بمختلف الحيل والألاعيب ، لكن بعضنا يزايد على جماهيرنا المسلمة ويزعم أن المجتمع الإسلامي يمكن أن يقوم في أيام أو أسابيع ، فقط إذا طبقنا الحدود الشرعية .

إن الأذكياء من أعداء الإسلام لم يحاربوه من حيث كونه حدوداً تطبق وقوانين تعلن ولافتات ورايات ترفرف فوق المؤسسات المختلفة ، ولكن سعيهم الحقيقي كان من أجل مسخه كمنهج للحياة وأسلوب في التفكير . كان هدفهم

– ولا يزال – تفريغ الإسلام من مضمونه ليبقى شكلاً فقط .. قانوناً على ورق أو لافتة براقة أو خبراً في صحيفة صباحية .

والذين يدعون إلى إحياء هذا الشكل والوقوف عنده ، يلتقون – بحسن نية وبغير وعي ربما – مع هؤلاء الذين يريدون تفريغ الإسلام من مضمونه الحقيقي .

لتكن البداية هي هذه : إعداد الجيل المسلم .

ولتكن الوسيلة هي : الحكمة والموعظة الحسنة .

وسوف تكون سذاجة مطلقة أن نتصور المسألة كما لو كانت دعوة إلى زيادة حصص الدين في المدارس» أو مقاطعة مدارس «الكفرة» وهي دعوة ترددت بين مسلمي شرق أفريقيا في بداية هذا القرن !

لكن إعداد جيل مسلم هدف أسمى ينبغي أن يطرح لمناقشة عميقة ومفصلة بين المختصين والداعين إلى بناء المجتمع الإسلامي في البلاد الإسلامية المهتمة بهذه القضية أو حتى في بلد إسلامي واحد . وسيظل التعليم ميداناً رئيسياً لخوض هذه المعركة . ذلك ان ازدواجية التعليم (مدني وديني) التي ابتدعها «دنلوب» خريج مدرسة اللاهوت في انجلترا وواضع سياسة التعليم المصرية في أواخر القرن الماضي ، هذه الازدواجية التي انتشرت في العالم العربي ، يجب أن يعاد النظر فيها . وتلك المناهج التي تفرز جيلاً ينتمي إلى أي شيء غير عقيدته الجامعة وأمته الإسلامية ، أو تلك المناهج التي تحمل اسم الدين ولا تؤدي إلا إلى النفور من الدين وكل ما يرتبط به .. ذلك كله يحتاج أيضاً إلى مراجعة .

هل معنى ذلك أن نقف مكتوفي الأيدي طوال عشرين أو ثلاثين سنة حتى يتحقق لنا أمل إعداد هذا الجيل الموعود ؟

قد يرد هذا الخاطر في أذهان البعض . وهو يعكس استنتاجاً متسرعاً لا مفر من تصحيحه . ذلك ان مسألة إعداد الجيل المسلم لن تتم داخل مختبرات المدارس والمعاهد فقط ، لكنها ينبغي أن تمتد إلى جوانب عديدة من حياة المجتمع ونشاطاته . وقد قلت إن التعليم ميدان رئيسي للمحاولة ، لكنه ليس الميدان الوحيد بكل تأكيد . إذ لا قيمة لكل ما يقال داخل قاعات الدرس إذا كان هناك – مثلاً – ما يناقضه في الشارع والبيت أو في الصحيفة وعلى شاشة التليفزيون .

إننا إذا كنا جادين فيما نقول فسنفعل الكثير ونحن نتقدم في محاولة إعداد هذا الجيل المسلم .

لنبدأ الخطوة الأولى إذن ، ونصرف طاقة الهتاف والطنطنة وشق الحناجر في عمل واع ودؤوب حتى لا يصدم المسلمون في أنفسهم ، ولا يخيب أمل الآخرين فيهم !

الفصل الرابع

الدين والسياسة

- المقالة الإبليسية
- حكومة إسلامية نعم .. حكومة دينية لا .
- تيه الحاكمية وقناع سيادة الأمة .
- بغير شعارات : من يملك السلطة والثروة ؟



المقالة الإبليسية

ما شأن الدين بالسياسة ؟

هذا السؤال يطرحه أهل السياسة بالدرجة الأولى بين الحين والآخر ، حينما يحاول المسلمون ، آحاداً أو جماعات ، أن يدلوا بدلوهم في أمور دنياهم من قضايا الساعة . عندئذ يقفز السؤال على السطح ، ويجيء الرد الفوري – والتقليدي – لا شأن للدين بالسياسة ! الدين في المسجد ومن أراد أن يتدين فليتوجه إلى محرابه ، وعلى المتدينين أن يغلقوا أفواههم فيما دون ذلك ، عليهم أن يخاطبوا الله وحده ، ويبثوا إليه سبحانه شكواهم وهمومهم .

وهذه هي المقالة (الإبليسية) التي تحدث عنها الشيخ محمد رشيد رضا في بدايات القرن الميلادي الحالي ، وهي التي وصفها الزعيم المغربي علال الفاسي بأنها من «الإسرائيليات الجديدة» التي تسللت إلى مجتمع المسلمين . وبينما وصفها سيد قطب بتعبير «الفصام النكد» الذي يراد لمجتمع المسلمين أن يسقط في أحابيله .

وتظل القضية بحاجة إلى مناقشة ، سواء لما يقوله أهل السياسة من عزل للدين وتحديد إقامته في المساجد أم حصر نطاقه في العبادات بصيغتها التقليدية . أم لما يقوله أكثر «رجال الدين» – رغم التحفظ على التعبير – من دعوة إلى إلغاء الحدود وإسقاط الضوابط واعتبار أن المعرفة بالفقه تقود تلقائياً وبالضرورة إلى إتقان علوم الإدارة والسياسة والاقتصاد والفلك !

وينبغي أن نسجل ابتداء أن أهل السياسة الذين يرددون هذه «المقالة الإبليسية» لا يطلقونها ولا يصرون عليها إلا إذا اتجه الحوار إلى ساحة المعارضة ، داخلاً من باب الرفض . بمعنى أنهم ينادون بالفصل عندما يشعرون بأن الإسلام الحقيقي يهدد مصالحهم ومخططاتهم ، ولا يترددون في تأييد الضم والخلط كلما كان في ذلك تدعيماً لسياساتهم ، وتثبيتاً لمقاعدهم وسلطانهم . فإذا بادر الإسلاميون إلى التأييد والتبريك ، وإذا خرجت طوابير الطرق الصوفية في مواكب الاستقبال والتوديع ،

وإذا أقيمت صلاة الشكر عندما يفرح السلطان ، وصلاة الخوف إذا قطب جبينه ، وصلاة الاستسقاء إذا عطش ، إذا حدث ذلك ، فمرحباً بالضم ، وسحقاً للقائلين بفصل الدين عن الدولة .

أما إذا انفتح باب الحوار والاعتراض ، وتناثرت عبارات حق الله وحق الناس ، ورفعت شعارات الشورى والعدل والحرية ، فهنا ينبغي أن «يصحح» الوضع ، ويعرف كل حده وحدوده . ويطالب المتدينون بأن لا يتجاوزوا عتبات المساجد ، وأن يتركوا ما لقيصر لقيصر !

وفي التاريخ العربي الحديث ، من الثابت أن الإنجليز رشحوا الملك فؤاد – ملك مصر – ليكون خليفة للمسلمين بعدما ألغى كمال أتاتورك الخلافة الإسلامية في عام ١٩٢٤ . وأن الإنجليز عندما فرضوا الملك فيصل بن حسين ملكاً على العراق بعد الحرب العالمية الأولى ، قالوا إن أهل «الحل والعقد» ، هم الذين اختاروه ، بحر إرادتهم ، وبالضبط كما قال الشرع والملة !

وفي المرتين كان دخول السلطان من باب الدين مقبولاً ، وفيما عدا ذلك فينبغي أن يقف الدين بعيداً عن باب السلطان ، وهذا ما سعى إليه اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني طوال مدة «خدمته» في مصر .

وفي التاريخ الإسلامي ، فإن واحداً فقط من أهل العلم هو الذي قال «بالفصل» هو الشيخ علي عبد الرازق ، في كتابه الذي أثار عاصفة شديدة وقت صدوره بمصر عام ٢٥ ، وإن كان المدافعون عنه يقولون إنه استهدف بالكتابة قطع الطريق على تعيين الملك فؤاد خليفة للمسلمين ، الأمر الذي دعاه إلى القول بأنه ليس في الإسلام خلافة ولا ملك .

وعندما قال العلامة الجزائري الكبير عبد الحميد بن باديس ، إنه لا شأن لرجال الدين بالسياسة ، لم يكن يطرح قضية الفصل بكل تأكيد ، بل انه كان يريد أن يبعد أيدي الاستعمار الفرنسي عن التدخل في شؤون جمعية العلماء الجزائريين ، التربة الحقيقية التي نبتت فيها الثورة الجزائرية فيما بعد .

وعندما كتب الإمام محمد عبده يقول : أعوذ بالله من السياسة ، ومن لفظ السياسة ، ومن كل حرف يلفظ في كل السياسة ، ومن كل خيال يخطر ببالي من السياسة ، ومن كل أرض تذكر فيها السياسة» .. عندما قال ذلك كان يعني

«السياسة التي تضطهد الفكر أو الدين أو العلم – سياسة الظلمة وأهل الأثرة» . بتعبيره هو ، تلك السياسة التي كانت وراء نفيه من مصر في أعقاب تأييده للثورة العرابية ، حيث كان يمارس ذروة العمل السياسي .

وخارج هذا الإطار ، فأغلب الظن أن أحداً من مفكري الإسلام لم يردد مقولة الفصل بين الدين والدولة ، التي لا يختلف اثنان على أنها ضمن مواريث الفكر الغربي التي أخذت مكانها في التفكير العربي ، في عصور التدهور والانحطاط ، التي عاشها العالم العربي والإسلامي منذ القرن الثامن عشر ، مرتبطة بتحلل الإمبراطورية العثمانية وبدء اندثارها .

وقتئذ كان الطلاق البائن بين الدولة والكنيسة قد تم منذ زمن لأسباب معروفة ، وكانت الثورة الفرنسية قد أحدثت زلزالها في التفكير الأوروبي ، بينما سحرت شعاراتها في الحرية والإخاء والمساواة ، كل الطامحين إلى النهضة في كل مكان .. وكانت عيون الشرق متجهة إلى فرنسا . وفي تلك الظروف كانت طلائع المثقفين في الشرق تتوافد على باريس ، تنهل وتتعلم وتنقل . حتى قيل إن مؤلفات فولتير وروسو ومونتسكيو قد وجدت في مكتبة إحدى المدارس المصرية في عام ١٨١٦ . في تلك المرحلة وفد على باريس اثنان من أبناء الشرق ، قدر لهما أن يتركا بصمات بارزة على التفكير العربي ، فيما سمي بالتنوير عند البعض ، والتغريب عند آخرين . والاثنان هما رفاعة الطهطاوي القادم من مصر . وخير الدين التونسي القادم من تونس . وظلت كتب الطهطاوي والتونسي تعكس انبهار الشرقي بالتمدن الأوروبي ، وتدعو ملحة إلى الأخذ بأساليب الغرب في الحياة والتفكير . وأن تتخير منها ما يكون بحالنا لائقاً ، ولنصوص شريعتنا مساعداً وموافقاً ، عسى أن نسترجع به ما أخذ من أيدينا ، ونخرج باستعماله من ورطات التفريط الموجود فينا» ، كما يقول خير الدين التونسي في مدخل كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» .

وعبر هذه الجسور انتقلت شعارات وأفكار كثيرة إلى العقل الإسلامي ، في مقدمتها تلك «المقالة الإبليسية» ، في الفصل بين الدين والدولة .

أي ان هذه الدعوة إفراز غربي بحت ، إذ هي وليدة تجربة تاريخية خاصة وظروف مختلفة تماماً ، دينية وسياسية واجتماعية . الأمر الذي يتعذر معه ، بأي منهج علمي ، أن تنقل المقولة إلى تربة غير التربة ، ومناخ غير المناخ ، إلا إذا تم

ذلك بأساليب التعسف والمغالطة .

ومن الثابت تاريخياً أيضاً أن الذين رفعوا لواء هذه المقولة ، من غير أهل السياسة ، هم فريقان . الببغاوات الذين استقر في أعماقهم أن الغرب هو التقدم والشرق هو التخلف ، وأن « قرآنهم » الجديد – والعياذ بالله – هو كل مدونات الغرب وشعاراته . ودواء كل داء عندهم لا بد أن يكون في « صيدلية الحضارة الغربية » دون غيرها ، بتعبير المفكر الجزائري مالك بن نبي .

أما الفريق الثاني فيضم عدداً من المفكرين غير المسلمين ، المستشرقين والعرب ، وبعضهم كاره للإسلام ، لا يتمنى الخير لأهله فضلاً عن دولته . وبعضهم خائف من الإسلام متوجس منه بسبب من لبس في الفهم وقصور في الرؤية .

والكارهون لا تجدي معهم مناقشة ، والخائفون أمرهم هين إذا حسنت نواياهم ، ومن اليسير تبديد مخاوفهم إذا ما رغبوا في الوقوف على الحقيقة . أما المقلدون فشكلتهم أكبر . إذ إن هؤلاء هم الأغلبية ، وهم أصحاب مدرسة كبيرة ضاعت من بين أوراقها بطاقات الهوية والانتماء ، وألغيت من قاموسها كلمات الحصانة والشخصية المستقلة . هؤلاء المقلدون تستهويهم صياغات الغرب وشعاراته – من الفصل بين الدين والدولة إلى العلمانية والليبرالية واليمين واليسار – فينقلونها بأعين مغمضة إلى واقعنا ، ثم يطالبوننا بأن نفصل الإسلام على قياسها .

وحتى لا يكون التعميم ظالماً ، فلا بد إن نشير إلى أن هناك من يلجأ إلى هذه الصياغات ، لا بهدف التقليد الأعمى ، ولكن فقط من قبيل استخدام تعبيرات عصرية ، قد تساعد في الإيضاح والإفهام . ويدخل في هذا الإطار بين المحدثين مؤلف الدكتور مصطفى السباعي «الاشتراكية في الإسلام» ، ودعوة الدكتور فتحي عثمان إلى ما أسماه باليسار الإسلامي (مجلة المسلم المعاصر – العدد الثالث) .

وواقع الأمر أن الباحث يستطيع أن يجد في كتابات أكثر الفقهاء ومفكري الإسلام شيئاً من هذا كله . من التمييز – وليس الفصل – بين الدين والدولة ، ومن العلمانية التي ترفض السلطة الدينية ، ومن الليبرالية التي تطلق حرية الإنسان ، ومن اليسار الذي يقف إلى جوار الفقراء والضعفاء ، ومن الاشتراكية التي تطرح العدل الاجتماعي كقيمة أساسية .

لكن الخطأ والخطر هو في اعتبار هذه المداخل هي الأصل ، بينما الإسلام

هو الوافد والطارئ . الأمر الذي يفتح الباب لمنزلقات تقودنا إلى نهايات قد تكون بعيدة عن الإسلام أو نقيضة له . وإذا افترضنا ان ذلك ليس الهدف المطلوب ، فينبغي أن يظل الإسلام إسلاماً ، بغير تصنيف في مربعات الاشتراكية أو اليسار أو العلمانية . ينبغي أن يكون الإسلام هو الأصل ، هو الإطار والوعاء ، وكل ما عدا ذلك لا يتجاوز «وسائل الإيضاح» وأدواته . خصوصاً وأن الممارسات قد وسعت من تفسيرات تلك الشعارات المستحدثة ، حتى أفقدتها اللون والطعم والرائحة .

وبالمقابل ، فإن ثمة خطأ آخر يقع فيه بعض الإسلاميين ، هو أنهم يستفزون ويعلنونها حرباً شعواء ، تتراوح أسلحتها بين التشهير والتكفير ، على كل من ينطق بهذه الصيغ العصرية دون تمييز بين أبناء الدعوة وأعدائها ، الأمر الذي يضر بهم وبالإسلام أبلغ الضرر . فإذا كان الإسلام حقاً ليس هو الاشتراكية ، لكنه بالتأكيد ليس ضد كل ما في الاشتراكية . وحربهم على اليسار كثيراً ما تدفع بهم إلى الوقوف في مربعات اليمين .. ورفضهم للفصل بين الدين والدولة ، يدفع بعضهم إلى قبول السلطة الدينية . وكم عانى الدكتور مصطفى السباعي – رحمه الله – وهو من أجل مفكري الإسلام وقيادات الحركة الإسلامية في سوريا – لمجرد انه استخدم تعبير الاشتراكية . ولا يزال الدكتور فتحي عثمان ، الذي يعد من أبرز الكتاب الإسلاميين الواعدين ، يعاني من جراء استخدامه لتعبير «اليسار الإسلامي» .

أما مقولة الشيخ علي عبد الرازق التي ذهبت في الفصل بين الدين والدولة حداً ساقه إلى الإدعاء بأنه لا وجود «للدولة» في الإسلام ، فانه منذ العشرينات وحتى الآن لم يجد الكتاب الإسلاميون من فقهاء الشريعة أو القانون . رأياً يفندونه وينقضونه في هذه القضية ، إلا ما قال به صاحب كتاب «الإسلام وأصول الحكم» . وبعد ستين عاماً من التفنيد والنقض ، هدم رأي الشيخ علي عبد الرازق ولم تقم له قائمة من الناحية العلمية . حتى الذين يتعاطفون معه لم يعد منهم أحد يتبنى حججه ، وإنما هم فقط يتحدثون عن دوافعه في مقاومة استبداد الملك فؤاد ، الأمر الذي يعد أقرب إلى التبرير منه إلى القناعة والتأييد .

ولن نتوقف طويلاً أمام مقولة الشيخ علي عبد الرازق ، مكتفين بتسجيل رأيين لواحد من أشهر فقهاء السنة في العصر الحديث ، هو الإمام الكبير الشيخ محمود

شلتوت ، وآخر من أشهر فقهاء – أو زعماء – الشيعة المحدثين هو الإمام آية الله الخميني .

في كتابه (من توجيهات الإسلام) كتب الإمام شلتوت يقول : « .. ويصعب أن نفرق في الإسلام بين ما يمكن أن يسمى ديناً فقط أو سياسة فقط . فكل ما يتعلق بالعقيدة والعبادة دين ، ويمكن أن يسمى سياسة الإسلام في التربية والخلق . وكل ما يتعلق بالمعاملات دين ، ويمكن أن يسمى سياسة الإسلام الاقتصادية والاجتماعية . وكل ما يتعلق بالحكم وتدبير مصالح المسلمين في دنياهم دين أيضاً ، ويمكن أن يسمى نظام الإسلام في الحكم وإدارة الدولة ، وهكذا يرتبط الدين بالدولة ارتباطاً كبيراً في الإسلام . ارتباط القاعدة بالبناء . فالدين أساس الدولة وموجهها ، ولا يمكن تصور دولة إسلامية بلا دين . كما لا يمكن تصور الدين الإسلامي فارغاً من توجيه المجتمع وسياسة الدولة ، لأنه حينئذ لا يكون إسلاماً » .

وفي كتابه (دروس في الجهاد والرفض) ، يقول الإمام الخميني للجماهير المسلمة في إيران (قبل نجاح الثورة) . عرفوا الناس بحقيقة الإسلام ، كما لا يظن جيل الشباب أن أهل العلم في زاويا النجف وقم يريدون فصل الدين عن السياسة . وانهم لا يمارسون سوى دراسة الحيض والنفاس ، ولا شأن لهم بالسياسة !

ثم قوله في موضع آخر : إن تحديد واجبات الفقهاء وعلماء الدين بمراسم العبادات وبيان أحكامها وشرائطها من طهارة ونجاسة ودعاء ومناجاة فحسب ، هو من مخلفات سموم المستعمرين أعداء الإسلام ، قاتلهم الله انى يؤفكون .

ومن أقواله أيضاً : إن من يقول بفصل الدين عن السياسة ، لا يفهم في الدين ، ولا يفهم في السياسة !

ثم ان هناك من بين المستشرقين المنصفين من أكد هذه الحقيقة . ويورد الدكتور محمد ضياء الدين الريس في كتابه «النظريات السياسية في الإسلام» نماذج من شهادات هؤلاء المستشرقين . من ذلك قول الدكتور فيتز جرالد «ليس الإسلام ديناً فحسب ، ولكن نظام سياسي أيضاً . وعلى الرغم من أنه قد ظهر في العهد الأخير أقوال من المسلمين ممن يصفون أنفسهم بأنهم « عصريون » يحاولون أن يفصلوا الناحيتين ، فإن صرح التفكير الإسلامي كله قد بني على أساس أن الجانبين متلازمان ، لا يمكن أن يفصل أحدهما عن الآخر» .

ومن هؤلاء أيضاً ، الدكتور شاخت ، الذي كتب في موسوعة العلوم الاجتماعية «ان الإسلام يعني أكثر من دين ، إنه يمثل نظريات قانونية وسياسية ، انه نظام كامل من الثقافة يشمل الدين والدولة معاً» .

ومن هؤلاء الأستاذ «جب» الأكثر شهرة في العالم العربي ، الذي قال «إن الإسلام لم يكن مجرد عقائد دينية فردية ، وإنما استوجب اقامته مجتمع مستقل ، له أسلوبه المعين في الحكم ، وله قوانينه وأنظمته الخاصة به» .

وحتى إذا صرفنا النظر عن موقف الإسلام من قضية الدين والسياسة ، فإن هذه الازدواجية في فهم الإنسان ، بتقسيمه إلى نفس وجسم ، عقل وروح ، ومخاطبة كل جانب بمدخل مختلف ، بحيث يتعين عليه أن يبحث عن غذاء روحه في الكنيسة وغذاء عقله خارجها . هذه الازدواجية أصبحت فكرة متخلفة علمياً . وينقل الدكتور عماد الدين خليل في كتابه «تهافت العلمانية» ، ان فيلسوف التربية الأمريكي (جون ديوي) يؤكد في مؤلفاته على أن الفصل بين العقل والروح في عالم الأشياء قد أصبح من النظريات القديمة البائدة ، ويكتب الدكتور محمد البهي في مؤلفه «الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي» ، «ان الإنسان الآن في نظر البحث العلمي وحدة واحدة لا انفصال بين نفسه وجسمه» ... «وان تجربة توزيع السلطة في الغرب بين الكنيسة والدولة ، لم تثمر الاحتكاك بين السلطتين فقط ، بل كان من ثمراتها اخضاع إحدى السلطتين للأخرى في النهاية» .

ولا بد أن أكثرنا رصد ذلك الثمن الفادح الذي يدفعه الغرب الآن نتيجة ممارسات هذا الفصل بين الروح والعقل ، وما ظاهرة انتشار الجماعات التي يختلط في فكرها الديني بالشعوذة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلا اعلاناً عن اشهار إفلاس هذه المدرسة التي أقامت ذلك العازل الخطير بين الدين والدنيا في أعماق الإنسان وواقع المجتمع . وما مذبحة مزرعة جويانا الأمريكية الشهيرة التي قتل فيها حوالي ألف شخص في «انتحار مقدس» - إلا جرس إنذار يحذر من ذلك الفراغ الروحي الهائل الذي أفرزته فكرة حبس الدين وراء جدران المعابد التي تتردد بيننا الآن .

لكنه إذا كانت فكرة الفصل بين الدين والدولة مرفوضة ، ما هو المقبول اذن ؟
لنحاول الإجابة عن السؤال ..

حكومة إسلامية نعم
حكومة دينية .. لا !

تشكل قضية «الحكم» أحد الخلافات الفكرية بين مسلمي السنة والشيعة . فبينما يعتبر أهل السنة أن الحكم من الفروع القابلة للاجتهاد والنظر ، ويصنفونه ضمن «علم الفقه» ، فإن الشيعة ، الاثني عشرية – أكبر وأهم فرق المذهب – يعتبرون الإمامة من الأصول (هي الأصل الثالث في عقائدهم بعد التوحيد والنبوة) الأمر الذي تصنف معه قضية الحكم عند الشيعة ضمن «علم الكلام» ، الذي تندرج تحته العقائد المختلفة .

وربما كان «للتاريخ» دوراً في ترتيب وجهتي نظر السنة والشيعة تجاه قضية الحكم . ولا نريد هنا أن نقلب صفحات الماضي ، أو ننكأ جراحاً قديمة بغير مبرر ، إنما خلاصة القول في هذا المقام إن ذلك الموقف متأثر إلى حد كبير بتجربة أهل كل مذهب وعلاقته بالحكم . فالسنة الذين مارسوا سلطان الحكم كقاعدة – دعك من استثناءات محدودة – على مدار التاريخ الإسلامي ، باتوا أكثر مرونة في معالجة القضية . والشيعة الذين ظلوا بعيدين عن سلطان الحكم على مدار التاريخ الإسلامي – إلا في استثناءات قليلة لا تكاد تذكر – والذين عانوا الكثير من الاضطهاد والعنت هم في موقعهم ذاك ، كان طبيعياً أن يتأثر موقفهم الفكري وأن يصبحوا أكثر تشدداً في مسألة الحكم ، إلى حد اعتباره من العقائد الأساسية والثابتة .

وهكذا ، فانه إذا كان الأمر يحتمل مناقشة قضية الدين والسياسة عند أهل السنة ، فانه ليس موضع مناقشة عند الشيعة الامامية . ومع ذلك فإن شاه إيران المخلوع لم يكن يكف طوال سنوات حكمه عن مطالبة رجال الدين – المعارضين له فقط ! – عن الامتناع عن التدخل في السياسة . ويروي الإمام الخميني في كتابه «دروس في الجهاد والرفض» جانباً من هذه المحاولات التي جرت معه شخصياً عندما أوفد الشاه من يحاول إقناعه وإغراءه بالابتعاد عن السياسة ، وقت أن كان

الخميني مسجوناً في طهران خلال الستينات .

ونشرت الصحف الإيرانية غداة زيارة هذا المبعوث أن الاتفاق تم مع الخميني على عدم اشتغال رجال الدين بالسياسة . ولما لم تكن هناك فرصة للرد أو الايضاح ، فانه بعد خروجه من السجن وقف الخميني أمام الملأ في حوزته ببلدة «قم» وقال إن صاحب هذه المقولة «كذاب ويجب نفيه من البلاد» !

إن الحد المتفق عليه بين الجميع هو ان الانفصال بين الدين والدولة مرفوض في تصور الإسلام ، الذي هو في الأساس رسالة تنظم المجتمع بأسره وعلى اختلاف مستويات العلاقة فيه ، سواء كانت بين الإنسان وربه أم الإنسان والإنسان ، الحاكم والمحكوم . لكن رفض «الانفصال» لا يحل المشكلة ولا يحسم القضية ، لأن السؤال التالي مباشرة هو : ما هي صيغة الاتصال اذن ؟

لقد بات السؤال أكثر إلحاحاً بعد نجاح الثورة الإيرانية بوجه أخص ، وبعدما باشر علماء الدين مسؤوليات الحكم في مختلف فروع السياسة والإدارة ، في ظل ما سمي «بولاية الفقيه» وهي أبعد نقطة في صيغة الاتصال بين الدين والسياسة ، تصل به إلى حد الالتصاق الذي تسقط معه الضوابط والحدود .

ولا أريد أن أفاضل هنا بين وجهتي نظر السنة والشيعة في القضية — فربما كان ذلك مقام آخر — لكني فقط سأحاول أن أطرح تصوراً من خلال رؤية أهل السنة .

فمن الثابت أن فكرة «التقسيم والتمييز» بين الدين والدنيا عرفت عند فقهاء المسلمين منذ أكثر من تسعة قرون . ويمكن القول بأن أول من وضع الأسس النظرية لفكرة أن الإسلام دين ودولة هو قاضي قضاة بغداد الشهير ، أبو الحسن الماوردي (٣٦٤ هـ — ٤٥٠ هـ) الذي يرتبط اسمه في أذهان كثيرين من الباحثين الإسلاميين بكتابه «الأحكام السلطانية» ، رغم أن له كتاباً آخر أكثر أهمية — هو الذي يعنينا — يحمل اسم «أدب الدين والدنيا» .

وأعترف أن معرفتي بهذا الكتاب قد تمت من خلال كتاب صدر في عام ٧٩ للدكتور فهمي جدعان ، أستاذ الفلسفة والفكر العربي بالجامعة الأردنية ، عنوانه «أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث» .

تتحرك نظرية الماوردي — يقول الدكتور فهمي جدعان — بين قطبين اثنين : الله والإنسان ، الدنيا والآخرة ، الدين والدنيا ، الأرض والسماء . لم يخترع الماوردي

الفكرة ، لكنه فقط كشف عن عناصر المعادلة ، وقدم صياغة لنظرية التوازن كما جاء بها القرآن الكريم وفصلتها الأحاديث الشريفة .

وهو في كتابه يفصل هذا التوازن بقوله إنه « باستقامة الدين تصح العبادة ، وبصلاح الدنيا تتم السعادة » . ويحاول مثلاً أن يحصر شروط صلاح الدنيا في أموز ستة ، أولها دينية اعتقادية ترتد إلى « دين يتبع » ، والثانية سلطانية ترتد إلى «سلطان قاهر » – « فليس دين زال سلطانه إلا بدلت أحكامه وطمست أعلامه » ، والثالثة قانونية بها يسود العدل ، والرابعة مدنية بها يسود الأمن ، والخامسه اقتصادية بها يعم الخير والرواج ، والسادسة إنسانية مستقبلية بها يفتح باب الأمل والرجاء في المستقبل .

وهو يستدل في رحلته بنصوص مثل الآية الكريمة «وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنسَ نصيبك من الدنيا » . ومثل خطاب الله سبحانه إلى رسوله عليه السلام « فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب » . أي إذا فرغت من أمور دنياك ، فتوجه إلى عبادة ربك . ومثل الحديث الشريف : « ليس خيركم من ترك الدنيا للآخرة ، ولا الآخرة للدنيا . ولكن خيركم من أخذ من هذه وهذه » .

وكثيرة هي النصوص والمواقف التي أكدت على أهمية استمرار هذا التوازن ، والتي تدين المفرطين في التعبد ، بمعنى أداء الفرائض من صوم وصلاة ، كما تدين اللاهين عن ذكر الله . وعندما قال الرسول عليه السلام لمن قال انه يصلي الليل أبداً ، ثم من قال إنه يصوم الدهر ولا يفطر ، وثالثهم القائل إنه يعتزل النساء ولا يتزوج أبداً ، عندما رد الرسول على هؤلاء بقوله : أما والله اني لأخشاكم لله وأتقاكم له ، ولكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس مني » . وقتئذ كان الرسول يعبر بصدق عن قيمة هذا التوازن بين الدين والدنيا في حياة المسلم . الأمر الذي استوعبه عمر بن الخطاب جيداً ، ولم يتردد معه في أن ينهر رجلاً يظهر النسك والضعف متعللاً بالعبادة ، ثم يقول له : لا تمت علينا ديننا أماتك الله .

وما ينسحب على الفرد ، يسري بنفس القدر على المجتمع . وبقدر انضباط معادلة التوازن بين الدين والدنيا ، يكون حجم الإدراك الحقيقي لروح الإسلام وفلسفته بل ولعلامة تميزه عن غيره من الديانات . وكل اختلال في هذه المعادلة

لصالح كفة الدين – بالمعنى التعبدي – أو كفة الدنيا ، هو تعبير عن الخلل في فهم الإسلام ، والخطأ في تطبيقه .

وبهذا المفهوم عالج الإسلام قضية الحكم . ف .. «أولو الأمر» المعنيون في القرآن الكريم هم – باتفاق المفسرين – «الأمراء والفقهاء» ، أو رجال السياسة وعلماء الدين ، إذا استخدمنا التعبير المتداول . كل فريق له دور ووظيفة ، لكنهما يتحركان بالتوازي وعلى نحو متكامل نحو هدف واحد . ووظيفة الإمام أو الحاكم الذي يفترض فيه حد من المعرفة بالإسلام هي «حراسة الدين وسياسة الدنيا» . هو «حارس» في شؤون الدين ، لكنه «ممارس» في شؤون السياسة ، أيضاً باتفاق الفقهاء ، من البغدادي إلى الماوردي ثم الغزالي والرازي وابن خلدون .

ليس هناك في التصور الإسلامي انفصال بين شؤون الدين والدنيا . وليس هناك تطابق ، بالمعنى الذي تختلط فيه الادوار وتذوب الحدود والمعالم ، بحيث ينصب البابا الملوك كما كان يحدث في أوروبا ، أو يصبح الملك رأس الكنيسة مثلما حدث في روسيا القيصرية . هناك معالجة بالغة الحكمة والدقة ، تقيم الاتصال بين الدين والدنيا ، لكنها تميز بين الحلقتين ، وتحرص على أن يتحقق السعي فيهما بالتوازي والتكامل ، وأن يظل الميزان بينهما متعادلاً بغير إفراط ولا تفريط .

وحتى نضع المسألة في إطارها الصحيح ، فإن التصور الإسلامي لا يقابل – إنما يوازن – بين الدين والدنيا ، والمقابلة أن وجدت فهي بين الدين واللادين ، أو بين الدنيا والآخرة ..

إن التاريخ الإسلامي لم يعرف – كقاعدة – ذلك الحاكم الذي يعتبر نفسه «ظل الله في الأرض» ، أو يزعم أن له علاقات خاصة بالسماء . تفوق علاقة أي مسلم عادي على وجه الأرض . ومنذ انقطع الوحي بوفاة الرسول عليه الصلاة والسلام ، طويت إلى الأبد صفحة العلاقة الخاصة مع السماء ، إذا جاز التعبير . وبات على المسلمين بعدما أبلغوا بالرسالة ، أن يواجهوا بإيمانهم وعقولهم التحدي الكبير في إقامة الدين وعمارة الدنيا .

وإذا كان قد نسب إلى الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور أنه خطب بين الناس قائلاً إنه «سلطان الله في أرضه» ، فإن تلك الواقعة – على فرض صحتها – تعد شذوذاً منكراً وخروجاً على الشريعة ، لا يقاس عليه ولا يعتد به .

وإذا كان البعض قد استخدم في مخاطبة الخلفاء العثمانيين خلال مرحلة الانهيار والسقوط تعبيرات مثل «ظل الله الممدود» ، فثمة اتفاق على أن تلك صياغات كانت تصنف وقتئذ في إطار التعبير عن الطاعة والولاء ، ولا يمكن أن تحمل بأكثر من ذلك . فضلاً عن أن ما يعول عليه في هذا الصدد هو رأي الفقهاء ، وليس أقوال الموظفين والولاة ورجال البلاط !

يقودنا هذا السياق إلى موضوع «الحكومة الدينية» ، الذي يطرح بين الحين والآخر باعتباره أحد صيغ التطابق بين الدين والسياسة . وهو موضوع متفجر في الحقيقة ، عاشت دولة الكويت تجربة عاصفة معه في عامي ٧٠ و ٧١ ، عندما أصدر واحد من أبرز قيادات الحركة الإسلامية في مصر ، هو المستشار حسن العشماوي ، مسرحية بعنوان «قلب آخر لأجل الزعيم» ، ألحقها بفصل أسماه «الفرد العربي ومشكلة الحكم – مناقشة حرة» . وفي مناقشته تلك ، طرح السؤال صريحاً : هل يظن أحد أن دعاة الحركة الإسلامية في المنطقة يريدون حكومة دينية فيها ؟ .. وأجاب بنفس الصراحة : يقيني أن لا !

ثم استطرد : إن الحكومة الدينية بمفهومها الحقيقي هي تلك الحكومة التي تقوم فيها واسطة بين السماء والأرض ، وتحكم هذه الواسطة باسم السماء ، فتحرم ما لا ترضى عنه ، وتحل ما يسند مصالحها . وبذلك تظلم هذه الواسطة – لحسابها – أهل الأرض باسم السماء . وهي حين تستند في ظلمها إلى السماء .. إلى الغيب . لا تجد من يردعها ، لأنها وحدها التي تفهم لغة السماء .

ولم يكد يصدر الكتاب حتى قامت قيامة الكثيرين ضده ، واتهم العشماوي بالردة والكفر والزندقة . حتى انه عندما مات الرجل دعا البعض إلى عدم جواز الصلاة عليه ، بسبب مقولته هذه !

ولا أريد أن أناقش لا رأي العشماوي ولا اتهامات الذين ثاروا عليه ، لان الاعتراض السياسي ليس على الحجج التي أثيرت ، ولكن على مبدأ طرح السؤال ذاته ، الذي هو من طراز الأسئلة التي أفرزتها تجربة الغرب مع الكنيسة ، التي نقلناها إلى ساحتنا الفكرية بغير مبرر ، وطالبنا أنفسنا بالرد عليها . ذلك أن تعبيرات مثل الحكومة الدينية والسلطة الدينية لها تفسيراتها التاريخية الخاصة عند الأوروبيين ولا وجود لها أساساً في التفكير الإسلامي . حتى عندما أراد حسن

العشماوي أن يعرف الحكومة الدينية ، لم يجد إلا التفسير الغربي لها ، الذي لا علاقة له بالإسلام ولا بتجربة المسلمين . والنموذج الوحيد في التاريخ الإسلامي كله الذي يمكن أن يحمل معنى السلطة الدينية بالمفهوم الذي عرفه الغرب ، هو أبو جعفر المنصور والأقوال المنسوبة إليه . وهو النموذج الذي استند إليه – ضمن حجج أخرى – الشيخ علي عبد الرازق في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» ، ليحذر من مغبة الخلط بين الدين والسياسة ، وليلغي السياسة من الإسلام في النهاية .

وقد واجه الإمام محمد عبده موقفاً كهذا خلال احتكاكه بالغرب والغربيين ، منذ ذهب بعد نفيه إلى باريس – في بداية القرن الحالي – وعندما نشر في جريدة «الأهرام» مقالاته الشهيرة في الرد على «هاناتو»* الذي ترجمت الأهرام عن الفرنسية انتقاداته للإسلام . وفي رده ، قال الإمام محمد عبده : يقول مسيو هاناتو أن أوروبا لم تتقدم إلا بعد أن فصلت السلطة الدينية عن السلطة المدنية ، وهو كلام صحيح . ولكن لم يدر ما معنى جمع السلطتين في شخص عند المسلمين . لم يعرف المسلمون في عصر من الأعصر تلك السلطة الدينية التي كانت للبابا عند الأمم المسيحية . عندما كان يعزل الملوك ، ويحرم الأمراء ، ويقرر الضرائب على الممالك ، ويضع لها القوانين الإلهية .

ثم يضيف الشيخ الإمام : وقد قررت الشريعة الإسلامية حقوقاً للحاكم الأعلى ، وهو الخليفة أو السلطان ، ليست للقاضي صاحب السلطة الدينية . وإنما السلطان مدير البلاد بالسياسة الداخلية ، والمدافع عنها بالحرب أو بالسياسة الخارجية . وأهل الدين قائمون بوظائفهم ، وليس له عليهم إلا التولية والعزل ، ولا لهم عليه إلا تنفيذ الأحكام بعد الحكم ورفع المظالم .

وفي موضع آخر (عن النصرانية والإسلام) يعدد الشيخ محمد عبده أصول الإسلام ، مشيراً إلى أن من بينها «قلب السلطة الدينية» . وتحت هذا العنوان يقول : هدم الإسلام بناء تلك السلطة (الدينية) ، ومحا أثرها ، حتى لم يبق لها عند الجمهور من أهله اسم ولا رسم . لم يدع الإسلام لأحد بعد الله ورسوله سلطان على عقيدة أحد ، ولا سيطرة على إيمانه .

ثم يوضح فكرته بعد ذلك بقوله : ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة

* للتفصيل أنظر الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده – الجزء الثالث – تحقيق محمد عمارة .

عند المسلمين بما يسميه الافرنج «تيوكراتيك» ، أي سلطان إلهي . فإن ذلك عندهم هو الذي ينفرد بتلقي الشريعة عن الله .

ويضيف : ثم هم يبهمون (يضلون) فيما يرمون به الإسلام من أنه يحتم قرن السلطتين في شخص واحد ، ويظنون أن معنى ذلك في رأي المسلم : أن السلطان وهو واضع أحكامه ، وهو منفذها ... وهذا كله خطأ محض .

ثم يقول الشيخ الإمام : ليس في الإسلام سلطة دينية ، سوى سلطة الموعظة الحسنة ، والدعوة إلى الخير ، والتنفير عن الشر ، وهي سلطة خولها الله لأدنى المسلمين ، ويقرع بها أنف أعلاهم ، كما خولها لأعلاهم يتناول بها من أدناهم .

وتلك نقطة تختلف عن مبدأ يقره الإسلام ويطالب به ، أن يكون هناك سلطان أو حاكم أو خليفة يقوم على أمر الناس «يحرس الدين ويسوس الدنيا» ، وهو ما أنكره الشيخ علي عبد الرازق . وعن هذا المبدأ يقول الشيخ محمد عبده «لا تكمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود ، وتنفيذ حكم القاضي بالحق ، وصون نظام الجماعة .. ولا بد أن تكون (تلك القوة) في واحد ، هو السلطان أو الخليفة» .

إن الفزع الذي ينتاب الكثيرين عندما تصدم أسماعهم فكرة معارضة الحكومة الدينية ، يرجع إلى هذا الخلط بين مفهوم الحكومة الدينية في التجربة الأوروبية ، وبين الحكومة الإسلامية التي تقوم على أمر المسلمين . وهي التي يمكن أن نعتبرها مدنية ، إذا كان لا بد من المقارنة والمقابلة مع الحكومة الدينية بالتفسير الغربي .

وإذا أردنا صياغة للموقف بعد هذه الرحلة ، فاننا نستطيع القول باننا ضد الحكومة الدينية التي تحتكر لنفسها الحديث باسم السماء ، ومع الحكومة الإسلامية التي تطبق شريعة السماء (التي تتبع ولا تبتدع ، بتعبير عمر بن عبد العزيز) . كما أننا ضد الحكومة التي تستمد شرعيتها من الوكالة عن الله ، ومع الحكومة التي تستمد شرعيتها من «بيعة» جماهير المسلمين . ضد الحكومة التي تعتبر نفسها فوق كل الناس ، ومع الحكومة التي يعد رأسها أجيراً عند أدنى الناس (قالها أبو مسلم الخولاني لمعاوية بن أبي سفيان في مجلسه : السلام عليك أيها الأجير !) .

ومن حق الكثيرين أن يسألوا بعد ذلك ، عن ماهية هذه الحكومة المعنية والمرجوة ؟

تيه الحاكمية وقناع سيادة الأمة !

إذا كان الحاكم المسلم هو «مدير السياسة» في البلاد – والتعبير للإمام محمد عبده – فالمتصور نظرياً أن تصبح الحكومة الإسلامية هي جهاز «إدارة السياسة» في الداخل والخارج . وأنها من حيث الشكل لا تختلف عن الحكومات التي نعرفها ، في الواقع أو في الكتب ، لكنها قد تختلف في الدور والوظيفة ، من حيث انها تدير شؤون مجتمع مسلم .

ومع ذلك ، فالمسألة ينبغي ألا تتناول بتبسيط أو تعميم . لأنه بقدر ما اعتبرنا مناقشة مسألة الدين والسياسة بمثابة تورط في البحث عن إجابة إسلامية عن سؤال أوروبي ، كذلك فان الدخول في تفصيلات موضوع الحكومة الإسلامية – فضلاً عن أنه سابق لأوانه – هو تورط من نوع آخر له أكثر من وجه .

فهو – أولاً – عدوان على أهل الاختصاص ، لأن إدارة المجتمع الإسلامي هي مسألة أقرب إلى اختصاص رجال القانون والإدارة قبل غيرهم . ثم انه – ثانياً – ربما يكون انحرافاً بمسار المناقشة ، لأنه قد يحصر الإسلام في السياسة وحدها ، ويحصر السياسة في الحكومة وحدها . وكم توفرت للمسلمين حكومة ، في التاريخ السابق واللاحق ، لكن الإسلام الحق ظل محجوباً أو ممسوخاً .

وتعليق الإسلام على «حكومة» أياً كانت ، هو من طراز الأخطاء الشائعة التي راجت منذ غاب الفهم الصحيح ، تماماً كما أن تصور الإسلام مجموعة من القوانين التي تضبط حركة المسلم ، هو خطأ أشد خطراً . وإذا اعتبرنا أن الإسلام في عمومه عقيدة وشريعة ، العقيدة تقوم داخل الفرد المسلم أولاً ، والشريعة هي كل ما أنزل الله سبحانه ليلتزم به الإنسان في علاقاته بربه وأهله ومجتمعه وبالكون والحياة . إذا وضعنا ذلك في الاعتبار ، فسوف نتنبه إلى أن في الالتزام الإسلامي آفاقاً تتجاوز السياسة والحكومة ، فضلاً عن أن أكثرها لا تطاوله يد القانون ونصوص الجزاء . ولا

بد أن أذكر أيضاً أن ثمة فرقاً لا بد أن يكون واضحاً بين موقف يعتبر الحكومة إحدى دعامات البناء الإسلامي – وهو ما نلتزم به – وبين موقف آخر يعتبرها الدعامة الوحيدة ، الأولى والأخيرة ، وموقف ثالث يلغي الحكومة من التصور الإسلامي ، وهو ما نعارضه .

بعد الإيضاحات والتحذيرات ، نعود إلى الإجابة عن سؤالنا الأساسي : ما هي طبيعة الحكومة الإسلامية ، المعنية والمرجوة ؟

أكثر الردود شيوعاً بين الإسلاميين الآن ، هي عبارة « حكومة الله » ، التي يأتي بها « حزب الله » ، لتعلى كلمة الله .. وهؤلاء هم دعاة « حاكمية الله » سبحانه وتعالى ، وهو التعبير الذي صكه الفقيه الباكستاني الكبير أبو الأعلى المودودي ، واستخدمه ، وطوره في العالم العربي سيد قطب ، حتى أصبح يطل صراحة وضمناً من بين سطور كتابات كثيرة ، تتراوح بين الرسائل الجامعية للدكتوراه ومنشورات الجمعيات السرية والمتطرفة ، من أندونيسيا إلى الجزائر ، بينما دخل ضمن نصوص أول دستور باكستاني صدر في سنة ١٩٥٣ ، والدستور الإيراني الذي أعلن في عام ١٩٧٩ .

وواقع الأمر أن تعبير « حاكمية الله » هو نوع من الصياغات السهلة والخطرة . فهو سهل لأنه يلخص الحل في كلمتين ، ويجنب الجميع مؤقتاً الجدل ووجع الدماغ . وخطير لأنه بتعميمه الشديد يفتح الباب لإساءة استخدام اسم الله وسلطانه سبحانه وتعالى . فضلاً عن انه يتسع لتقديرات وتفسيرات مختلفة ، قد يختلط فيها حق الله بحق الحاكم وحق الناس . وهو اختلاط يدفع ثمنه الناس في النهاية !

إن تعبير حاكمية الله يكاد يصبح فكرة مجردة وهلامية ، ما لم يحصن بضوابط شديدة الوضوح لا تدع مجالاً للانزلاق في اتجاه تكريس السلطة الدينية ودعوى الحكم باسم الله . تماماً كما أن تعبير مشيئة الله يمكن أن يظل تعبيراً مجرداً خارجاً عن حسابات الإنسان ، ما لم ترى هذه المشيئة من خلال سنن ونواميس الكون ، وبناء النتائج على الأسباب .

إننا نستشعر بقدر أكبر ثغرات صيغة « حاكمية الله » من محاولة الأستاذ المودودي ايضاحها في الكتاب الذي صدر له بالعربية بعنوان « نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور » ، فهو يقول (ص ٣٣) ان الديمقراطية عبارة عن

منهاج للحكم ، تكون السلطة فيه للشعب جميعاً ، فلا تغير فيه القوانين ولا تبدل إلا برأي الجمهور ، ولا تسن إلا حسب ما توحي إليهم عقولهم . فلا يتغير فيه من القانون إلا ما ارتضته أنفسهم ، وكل ما لم تسوغه عقولهم يضرب به عرض الحائط ويخرج من الدستور ..

وينتهي المودودي من ذلك إلى إدانة الديمقراطية معلناً « انها ليست من الإسلام في شيء (؟) فلا يصح إطلاق كلمة الديمقراطية على نظام الدولة الإسلامية » ، ثم يضيف ان كلمة الحكومة الإلهية أو التيوقراطية هي الأصدق في التعبير عن النظام الإسلامي . ويستطرد متحفظاً فيقول : ولكن التيوقراطية الأوروبية تختلف عن الحكومة الإلهية (التيوقراطية الإسلامية) اختلافاً كلياً . « فهي في أوروبا » طبقة من السدنة مخصوصة ، يشرعون للناس قانوناً من عند أنفسهم ، حسب ما شاءت أهواؤهم وأغراضهم ، ويسلطون الوهيتهم على عامة أهل البلاد متسترين وراء القانون الإلهي . فما أجدر مثل هذه الحكومة أن تسمى بالحكومة الشيطانية منها بالحكومة الإلهية !

وفي شرحه لطبيعة التيوقراطية الإسلامية يقول الأستاذ المودودي : وأما التيوقراطية التي جاء بها الإسلام ، فلا تستبد بأمرها طبقة من السدنة أو المشايخ ، بل هي التي تكون في أيدي المسلمين عامة . وهم الذين يتولون أمرها والقيام بشؤونها وفق ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله » .

ثم يضيف : ولئن سمحتم لي بابتداع مصطلح جديد ، لأثرت كلمة الثيوقراطية الديمقراطية أو « الحكومة الإلهية الديمقراطية » لهذا الطراز من نظم الحكم ، لأنه قد خول فيها للمسلمين حاكمية شعبية مقيدة ، وذلك تحت سلطة الله القاهرة وحكمه الذي لا يغلب . ولا تتألف السلطة التنفيذية إلا بآراء المسلمين ، وبيدهم يكون عزلها من منصبها ، وكذلك جميع الشؤون التي لا يوجد عنها في الشريعة حكم صريح ، لا يقطع فيها بشيء إلا بإجماع المسلمين .

« وكلما مست الحاجة إلى إيضاح قانون أو شرح أو نص من نصوص الشرع ، لا يقوم ببيانه طبقة أو أسرة مخصوصة فحسب ، بل يتولى شرحه وبيانه كل من بلغ درجة الاجتهاد من عامة المسلمين .

وينتهي فقهينا الكبير إلى انه : من هذه الوجهة ، يعد الحكم الإسلامي

ديمقراطياً ، إلا انه في حالة وجود النص ، فليس لأمراء المسلمين أو مجتهد أو عالم من علمائهم ولا لمجلسهم التشريعي ، ولا لجميع المسلمين في العالم أن يصلحوا أو يغيروا منه كلمة واحدة . ومن هذه الجهة يصح عليها إطلاق كلمة «الثيوقراطية» .

إننا إذا وافقنا الأستاذ المودودي بعض الحيثيات والشروح التي أوردها ، إلا أننا لا نوافقه بأي حال على «المنطوق» الذي انتهى إليه .

ذلك اننا عندما نتحدث عن حكومة إسلامية ، فمن البديهي أن يكون ذلك بمثابة اعلان ضمني وضروري عن الالتزام بشريعة الله . وإذا أراد الأستاذ المودودي أن يقرر هذا المعنى ذاته بتعبيره حاكمية الله ، فما هي الإضافة التي أضافها اذن ، غير صك هذه العبارة الجديدة ؟

إن الصياغة الجديدة ليست هدفاً بحد ذاته ، في أمر بأهمية قضية الحكم الإسلامي ، ولكن هذه الصياغة تفقد جدواها إذا لم تكن تعبيراً عن رؤية جديدة أو إضافة مهما بلغ حجمها .

إن الحكم لله ، هذا صحيح ، لكنه بالناس وللناس في حقيقة الأمر .

إن حق الله مكفول ولا جدال فيه ، لكن المشكلة الحقيقية ، والمهدد بالجور والظلم هو حقوق الناس ، وهو ضمان مشاركة الجماهير في السلطة ، وتثبيت دورها في تقرير مصائرها .

إن تعبير حاكمية الله لا يضيف جديداً حقاً ، كما انه لا يتصدى لجوهر مشكلة الحكم . ليس هذا فقط ، فضلاً عن كونه لا يفيد في التطبيق الإسلامي ، إلا أن باب الضرر من جرائه مفتوح على مصراعيه . إذا ما أسهل أن يتدثر به حاكم ، ليعلن علينا انه يباشر سلطانه باسم الله . وما أسهل أن يلغي دور الجماهير بدعوى أن الحكم لله والحاكم هو الله .

وإذا كان الأستاذ المودودي قد بذل جهداً ملموساً في محاولة حصار مثل هذا الاحتمال ، فإن محاولته هذه ، هي بحد ذاتها دليل على نوع المخاطر التي تنشأ من صياغة تعبير الحاكمية ، وهو تعبير كنا جميعاً في غنى عنه ، وعن المزالق التي يقودنا إليها .

وأخيراً فإن الأستاذ المودودي وقع في «فخ» استخدام مصطلحات غربية ، محملة بخلفيات التجربة الغربية ، التي قد تضر كثيراً إذا وضعت في سياق إسلامي .

وهو ما يحمل الإسلام بتلك الخلفيات ، بغير مبرر . ومثالنا على ذلك كله «الثيوقراطية» التي باتت مرتبطه في الأذهان بصيغة التحكم في البشر باسم الله . وما كان أغناه عن اللجوء إلى مثل هذه الاستخدامات ، واضطراره – أيضاً – لحصار سلبياتها وثغراتها . وبنفس القدر ما كان أغناه عن وصف نظام الحكم الإسلامي بانه «ثيوقراطي – ديمقراطي» ، الأمر الذي يبدو فيه التناقض واضحاً ، بين تصور يستلهم السلطان من الله في السماء ، وتصور آخر يستلهمه من الناس في الأرض . ذلك أن الشرح – رغم تحفظ الأستاذ المودودي – زاد القضية تعقيداً ، وعلق بالإسلام شوائب هو أيضاً في غنى عنها .

وإذا كان فقيهنا الكبير قد اضطر إلى استخدام تلك المصطلحات الغربية ليوضح فكرته ، فلسنا نفهم لماذا لجأ إلى تعبير مثل الثيوقراطية الإسلامية ، على ما فيه من شبهة ، ولم يستخدم عبارة الديمقراطية الإسلامية ، حيث المحاذير أخف كثيراً ، فضلاً عن انه يعزز قيمة المشاركة الجماهيرية والتعبير عن الإرادة الشعبية ، ولا يخل بالإطار الإسلامي الواجب الالتزام .

وإذا كان الأستاذ المودودي قد بدأ رافضاً للديمقراطية الغربية ، فأولى به أن يرفض الثيوقراطية كما مورست في التجربة الغربية ، ولكنه فيما يبدو كان أشد حماساً لما تصوره صيانة حق الله ، الأمر الذي دفعه في اتجاه يفتح الباب للجور على حق الناس !

وهي مفارقة لها دلالتها ، أن يقترن تعبير «حكم الله» بالتجربة التي أفرزت أول حزب سياسي في الإسلام ، وأول خلل في بناء الدولة الإسلامية .

يوم «صفين» جرت الواقعة والقتال دائر بين خليفة المسلمين علي بن أبي طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان والي الشام الطامع في الخلافة . وكفة القتال بدت راجحة لصالح جيش علي ، الأمر الذي لم يملك رجال معاوية ازاءه إلا استخدام سلاح الدهاء والمكر . ورفعت المصاحف على رؤوس الرماح وسط جيش معاوية ، ونادى المنادي أن «هذا كتاب الله بيننا» . واختلف رجال على التحكيم ، حتى رفضه فريق من بني تميم ، الذين كان من رأيهم الاستمرار في قتال معاوية استجابة لقول الله تعالى «فقاتلوا التي تبغي حتى تضيء إلى أمر الله» ، وقال قائلهم «عروة ابن أدية» «لا حكم إلا لله» .. فكان أول من نطق بهذه العبارة ، وأصر على موقفه ،

وانفصل برجاله من بني تميم ، الذين عرفوا « بالمحكمة » .. الذين كانوا بذرة الخوارج .

وكانت بعد ذلك الحيلة الشهيرة ، التي خلع بمقتضاها علي ، وثبت معاوية ، وبدأت حقبة جديدة في التاريخ الإسلامي ، كانت وراثة الحكم بين سماتها البارزة .

على أن صفحات التاريخ الإسلامي تسجل قبل حادثة صفين موقفاً استخدم فيه لفظ الجلالة بشكل آخر ، عندما توجه فريق من المسلمين إلى الخليفة عثمان ابن عفان ، يطالبونه بالتنحي عن منصبه ، وكان رده عليهم : لا أنزع قميصاً كسانيه الله تعالى .

ومن قبيل هذا الاستخدام المبكر للفظ الجلالة أيضاً ، ذلك الحوار الشهير بين الصحابي أبي ذر الغفاري ، ومعاوية بن أبي سفيان – بعد توليه الخلافة – عندما ذهب أبو ذر يحاسب الخليفة الجديد على طريقته في الانفاق وتوزيع الأموال ، وكان رد معاوية الرافض لاعتراض أبي ذر ، أن المال مال الله .. فما كان من أبي ذر إلا أن قال : كأنه بذلك يريد أن يحتجنه (أي المال) دون المسلمين . اني لا أقول إنه ليس لله ، ولكن سأقول : مال المسلمين .

وليست غريبة في سجل الحكم – كما سبق أن ذكرنا * – محاولات الاحتماء بالله سبحانه ، واستخدام الطريق إلى السماء لتحقيق العديد من الأهداف السياسية ، من تثبيت السلطة ، إلى إرهاب الآخرين ، إلى تصفية الخصوم ، ومصادرة حق الجماهير في التعبير والتفكير .

ومنذ عرف الله ، ومنذ عرف السلطان في الأرض ، والتزاحم لم يتوقف على طريق السماء . الحكام الذين تولوا ومارسوا بالحق الإلهي ، الكهنة الذين احتكروا معرفة الله حتى أعطوا صكوك الغفران . الأولياء الذين يوكلهم الناس في الوساطة عند الله . المشعوذون الذين يأتيهم « النور » وهم نيام . « الملهمون » الذين يبيعون للناس بضاعة « المهام المقدسة » التي يوكلها إليهم القدر بعيداً عن الأعين وفي غفلة من النواميس !

ورغم أن الإسلام أزاح هؤلاء جميعاً من طريق السماء ، منذ وجه الله سبحانه خطابه للجميع في الحديث القدسي «أدعوني أستجب لكم» ، ومنذ قرر أنه لا

---

* انظر فصل : القرآن والسلطان .

فضل لعربي على أعجمي ، ولا لأمير على خفير إلا بمعيار واحد هو «التقوى» بتعبير الحديث الشريف – وفي خطاب الله سبحانه لنبيه محمد عليه السلام «لست عليهم بمسيطر» .. رغم ذلك ، فان الممارسات أفرزت مواقف لم تخل من استخدام للفظ الجلالة في غير موضعه ولا سياقه السليم .

ومن المعالجات اللافتة للنظر في محاولة التعبير عن تصور الإسلام لنظام الحكم وأين يقف الله سبحانه منه ، ما كتبه الدكتور جمال الدين عطية في العدد العاشر من مجلة «المسلم المعاصر» إذ قال إن الإسلام ينفرد بموقف متميز عن الديمقراطية والثيوقراطية ، في نظرته للحكم . فالديمقراطية تنطلق من مبدأ أن الأمة مصدر السلطات ، بما يجعل تسلسل السلطة فيها كما يلي : الأمة – الحاكم . بينما تنطلق الثيوقراطية من مبدأ أن الحاكم ظل الله في الأرض وخليفته على خلقه ، بحيث يصبح تسلسل السلطة هو : الله – الحاكم – الأمة .

أما في الإسلام ، فالحكم أو السيادة أو الحاكمية (أو غير ذلك من المصطلحات التي تحتاج إلى إعادة نظر وتحديد) – والتعبير للدكتور جمال عطية – هو أصلاً لله ، والناس مستخلفون عن الله في عمارة الكون وإقامة شريعة الله ، وعليهم تنظيماً لأمورهم أن يتخذوا من بينهم أميراً أو خليفة أو رئيساً ، بما يجعل تسلسل السلطة في نظر الإسلام كالآتي : الله – الأمة – الحاكم .

وإذا كان لي أن أسهم في صياغة هذه المعادلات ، بإضافة بسيطة ، فانني أضعها على الوجه التالي : إذا كان الله – سبحانه – منكوراً في النظام الشيوعي ، فانه غير مذكور ولا منكور في النظام الديمقراطي ، وإذا كانت مفاتيح أبواب السماء حكراً على الحاكم ورجال الدين في النظام الثيوقراطي فان تلك الأبواب مفتوحة على مصارعها لكل الناس في النظام الإسلامي .

وحتى عهد قريب ، كانت كتابات الإسلاميين تتجه أكثرها إلى اعتبار أن «الأمة مصدر السلطات» في الإسلام – وهي مدرسة أخرى غير مدرسة «الحاكمية» – وكان هؤلاء يستخدمون ذلك المبدأ الذي قررته الجمعية التأسيسية في عصر الثورة الفرنسية ، والذي يكرس «السيادة للأمة» رداً على الشعار الذي كان سائداً من قبل ، داعياً إلى أن «السيادة للملك» وهو الشعار الذي كان يعبر عن نظرية التفويض الإلهي .

وكان من القائلين بهذا الرأي مفتي مصر الأسبق الشيخ محمد بخيت في مؤلفه (حقيقة الإسلام وأصول الحكم) الذي رد به على كتاب الشيخ علي عبد الرازق الشهير الذي أشرنا إليه من قبل . إذ كتب الشيخ بخيت يقول « إن المسلمين هم أول أمة قالت بان الأمة مصدر السلطات كلها ، قبل أن يقول ذلك غيرها من الأمم » .. وفي الاتجاه ذاته كتب الشيخ محمد رشيد رضا في « تفسير المنار » ، والشيخ عبد الوهاب خلاف في « السياسة الشرعية » ، والأستاذ عبد القادر عودة في « الإسلام وأوضاعنا السياسية » .

وكان هؤلاء وغيرهم ممن رفعوا شعار سيادة الأمة ، من غير المتخصصين في الواقع . إذ إن أكثرهم كانوا من الفقهاء والمتخصصين في العلوم الشرعية ، حتى الأستاذ عودة رحمه الله ، وهو رجل قانون بارز ، كان متخصصاً في القانون الجنائي أو « الجزائي » . ولما كانت هذه قضية دستورية بالدرجة الأولى ، فقد تصدى لها بالنقض واحد من أبرز فقهاء القانون الدستوري المحدثين ، هو الدكتور عبد الحميد متولي ، في كتابيه « الإسلام ومبادئ نظام الحكم » و« أزمة الفكر السياسي الإسلامي »

بعد استعراضه لأصل كل من الشعارين ، سيادة الملك وسيادة الأمة ، قال الدكتور متولي : إذا كان مبدأ سيادة الأمة إنما استنبط ليكون بمثابة معول لهدم نظرية معينة ، يستند إليها نظام حكم مطلق ، وإذا كانت النظرية قد تم هدمها ولم يبق أثر لها (إذ لم يعد هناك من يقول بالتفويض الإلهي الآن) فما فائدة هذا المعول إذاً ؟ .. لماذا نبقي عليه ؟!

ويسوق الدكتور متولي في « الإسلام ومبادئ نظام الحكم » . شواهد تاريخية كثيرة ، جرت في عصر ما بعد الثورة الفرنسية وفي ظل شعار « سيادة الأمة » ، ليدلل على أن هذه الصيغة لم تكفل الحرية المنشودة ، ولم تحل دون الاستبداد . فالجمعية النيابية التأسيسية (الفرنسية) التي انتخبت في ظل مبدأ سيادة الأمة ، والتي رأسها « روبسبير » .. « اتخذت من الإجراءات الاستبدادية ، ما لا يوجد له مثيل في تاريخ الملوك والقياصرة المستبدين . وقد ارتكب هذا الاستبداد باسم الأمة ، وتحت الرعاية السامية لمبدأ سيادة الأمة » !

ويمضي الدكتور متولي قائلاً إنه : من خصائص السيادة ، كما يذكر رجال الفقه الفرنسي الذين اصطنعوا تلك النظرية ، انها سلطة عليا لا تعرف فيما تنظم من

علاقات داخل الدولة ، سلطة عليا أخرى معادلة أو منافسة لها أو أعلى منها . اي انها سلطة مطلقة لا حدود ولا قيود عليها .

ويستشهد الدكتور متولي بقول الفقيه الفرنسي الكبير «بارتلمي» ان هذا المبدأ – سيادة الأمة – ينزع بأصحابه إلى اعتبار إرادة الأمة إرادة مشروعة ، وان القانون يعد مطابقاً لقواعد الحق والعدل . لا لسبب إلا انه صادر عن إرادة الأمة أو ممثليها . ولذلك فإن المبدأ ينسب إلى الشعب صفة العصمة من الخطأ . ولذلك فهو يؤدي بالشعب أو بمن يمثله إلى الاستئثار بالسلطة المطلقة أو إلى الاستبداد . حتى وجدنا أحد فقهاء وزعماء تلك الفترة التي كان الإيمان بشعار سيادة الأمة في ذروته ، يقول في الجمعية النيابية التأسيسية الفرنسية : «حينما يتكلم القانون ، يجب أن يصمت الضمير» !

ثم يقول الدكتور عبد الحميد متولي «انه مما يزيد من خطر ذلك المبدأ على الحرية انه ليس هو الشعب – من الناحية العملية الواقعية – هو الذي يريد أو يتكلم ، وإنما هم بصفة أفراد (الحكام) هم الذين – في الدول الديمقراطية – ينتفعون بتلك العصمة عن الخطأ ، التي يسبغها ذلك المبدأ على الأمة» .

ويقترح الفقيه الدستوري المصري أخيراً ، انه إذا كان ولا بد من وضع السيادة في صياغة تفيد الأمة من إيجابيات المبدأ ، وتجنبها سلبياته ، فليكن النص على انه «لا سيادة لفرد ولا لجماعة على الأمة» .

وإذا كان لي أن أضيف إلى ما ذكره أستاذنا الدكتور متولي ، فانه من وجهة النظر الإسلامية يعد الإطلاق غير مقبول في ممارسات السيادة والسلطة في ظل شعار سيادة الأمة . لأن هذه الممارسات ينبغي أن تظل محكومة بإطار الشريعة الإسلامية نصاً وروحاً .

بعد هذه «الوجبة» ، لي ملاحظتان سريعتان : – الأولى : ان الحوار حول مبدأ سيادة الأمة – مثل استخدام كلمة الثيوقراطية أو الديمقراطية – هو وقوع في ذلك المحظور الذي أشرت إليه في مدخل هذه المناقشة وما قبلها . وهو استمرار لمحاولات البحث عن دواء لعللنا في «صيدلية الحضارة الغربية» . وكما أن الحوار حول مسألة الدين والسياسة هو بمثابة بحث عن إجابة إسلامية لسؤال

غربي ، فان الجدل حول سيادة الأمة هو اعتساف مماثل تقدم بموجبه صياغة غربية لواقع إسلامي ! ..

– والثانية : إن صيغا مثل حاكمية الله وسيادة الأمة ، تطرح باعتبارها حلولاً إسلامية لقضية الحكم . وفي عصر كالذي نعيشه كثرت فيه أساليب التحايل والتمويه ، وصارت بضاعة الشعارات فيه بغير قيمة ، وتقدمت تكنولوجيا خداع الجماهير وتخديرها . في عصر كالذي نعيشه صارت أبشع الممارسات تتم تحت شعارات تحمل أكثر الكلمات رقة وعذوبة وجاذبية . في عصرنا هذا لم يعد الشعار ضماناً أو حائلاً دون أن تمضي الممارسة على نحو يتجاوز أي قيمة ويهدرها .

ومع احترامنا لكل اشياع فرق الحاكمية أو السيادة ، فاننا مضطرون لتنحية مثل تلك العبارات جانباً ، لكي نعرف على وجه التحديد : من حقاً بيده الأمر في المجتمع الإسلامي ؟

تلك مسألة تحتاج إلى وقفة أخرى ..

بغير شعارات :
من يملك السلطة والثروة ؟

إذا كنا نعارض تلبيس الإسلام شعارات هلامية وغير محددة ، أو منقولة نصاً عن التجربة الغربية ، فان دعوتنا تصر على أن يظل « التطبيق الإسلامي » محتفظاً بصيغته كما هي ، بغير تزويق أو ترقيع ، شريطة أن نصحح دائماً هذا التطبيق ليظل تعبيراً أميناً عن روح الإسلام وتعاليمه .

وهنا ، سوف يفيدنا بكل تأكيد أن نحدد موقف الإسلام الصريح من قضيتين هما عصب أي نظام في هذه الدنيا : الحكم والمال ، أو السلطة والثروة .

ذلك أن المحك الحقيقي لاختبار مدى صلاحية ، أو حتى شرعية أي نظام هو مدى مشاركة الناس في دعامتيه هاتين . وكلما اتسعت مشاركة الجماهير في « مرفقي » السلطة والثروة ، كلما توفرت للنظام عناصر الصحة والإيجابية والشرعية ، والعكس صحيح تماماً . فكلما ضاقت دائرة المشاركين في السلطة والثروة ، كلما تقلصت عناصر الصحة والإيجابية والشرعية ، وانفتح الباب لشرور وسلبيات .

وإذا عرفنا « من بيده الأمر » في هذين المرفقين ، من وجهة النظر الإسلامية ، فسوف نقف على حقيقة من بيده الأمر في المجتمع الإسلامي .

لنبدأ بالسلطة ..

عند أهل السنة جميعاً ، فان « الإمامة عقد » ، يتم بين الأمة والإمام ، ويرتب التزامات على كل طرف ، شأن أي عقد آخر ، كما يرتب « شرطاً جزائياً » على الطرف الذي يخل بالتزامه . قد يصل إلى خلع الإمام من منصبه ، وإنهاء عقده . بالحسنى أو بغيرها !

ومن أشهر الذين تناولوا هذا العقد الخطير بالدراسة ، كبير أساتذة القانون في مصر الدكتور عبد الرزاق السنهوري (باشا) ، الذي كان أول من دعا في مصر إلى اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للقوانين .

قال الدكتور السنهوري عن عقد الإمامة كما عرضه الفقهاء المسلمون ،

انه عقد حقيقي ، مستوف للشرائط من وجهة النظر القانونية . ووصفه بانه مبني على الرضا ، وأن الغاية منه أن يكون هو المصدر الذي يستمد منه الإمام سلطته ، وهو تعاقد بين الأخير وبين الأمة* . وأنهم - فقهاء المسلمين - عرفوا نظرية « السيادة » كما عبر عنها جان جاك روسو فيما بعد ، وان كانت نظرياتهم قد احتوت على عنصر زائد خاص بها . إذ بينما « افترض » روسو أن ثمة عقداً بين الحاكم والأمة ، يحكم الأول بمقتضاه ويستمد شرعيته منه ، فإن عقد الإمامة عند المسلمين حقيقة واقعة وليست افتراضاً ولا وهماً .

وقد تبدو هذه مفاجأة لأكثر دارسي القانون - وأنا أحدهم - لأننا لم نعرف طوال سنوات دراستنا الجامعية أن هناك من قال قبل روسو بنظرية « العقد الاجتماعي » بين العجم فضلاً عن العرب . وفي كتب ومراجع القانون الدستوري التي كانت بين أيدينا - في الخمسينات على الأقل - لم يكن يذكر روسو إلا بانه « أبو الديمقراطية ومبتدع تلك الفكرة الباهرة ، التي أوجدت بطريقة عبقرية مخرجاً قانونياً سهلاً يقيد سلطة الحاكم ، ويعبر عن التزامه تجاه الأمة ، بهذا العقد الضمني غير المرئي .

لم نكن نعلم - إلا بعد تخرجنا من الجامعة وبعدما أغلقنا كتب « الدستوري » المقررة - أن الفقهاء المسلمين أشبعوا نظرية العقد دراسة وتحليلاً وصياغة ، قبل « روسو » بسبعة قرون على الأقل !

نعم ، الإمامة عقد تنشئه إرادة الأمة ، من خلال ممثليها ، أهل الحل والعقد أو أهل الاختيار أو الشيوخ والنواب . وهو مماثل لأي عقد آخر يعبر عن الإرادة الإنسانية ، مثل عقود الوكالة والوديعة والقضاء . والبيعة من البيع . ولذا قال عنها ابن خلدون في « المقدمة » (وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده ، جعلوا أيديهم في يده ، تأكيداً للعقد . فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري . فسمي « بيعة » ، مصدر « باع ») .

ويسوق الدكتور ضياء الريس في كتابه بعضاً من أقوال الفقهاء في هذا المعنى ، منها ما قاله « البغدادي » في كتابه « أصول الدين » : « قال الجمهور الأعظم من

* للتفصيل انظر كتاب الدكتور محمد ضياء الدين الريس : النظريات السياسية الإسلامية .

أصحابنا (يقصد أهل السنة) ومن المعتزلة والخوارج والنجارية ، ان طريق ثبوتها (الامامة) الاختيار من الأمة » .

ومنها ما ذكره الرازي أن الأمة هي صاحبة الرئاسة العامة ، كما يتبين حين تقرر أن « تعزل الإمام لفسقه » . وما دامت هي صاحبة الرئاسة العامة – يضيف الدكتور الريس – وهي التي لها حق عزل الإمام ، أي إنهاء العقد أو فسخه – فهي المبتدئة له ، وهي المشرفة عليه ، وصاحبة الحق الأول فيه .

ومنها ما قاله الماوردي في « الأحكام السلطانية » ، انه إذا تنازع اثنان على الإمامة « وادعى كل واحد منهما انه الأسبق ، لم تسمع دعواه ، ولم يحلف عليها ، لأنه لا يختص بالحق فيها . وإنما هو حق المسلمين جميعاً . فلا حكم فيه ليمينه ولا لنكوله عنه » .

وهذا العقد ليس مطلقاً ، ولكنه مقيد بنصوص الشريعة التي « لا تبيح للحاكم إلا ما تبيحه لكل فرد ، ولا تحرم عليه إلا ما حرمته على كل فرد » كما يقول الأستاذ عبد القادر عودة في « التشريع الجنائي الإسلامي » .

ومن الفقهاء من حدد واجبات الإمام وعددها ، مثل الماوردي في « الأحكام السلطانية » ، وأبو يعلي محمد بن حسين الفراء ، في كتابه الذي يحمل عنواناً مماثلاً .

قال الماوردي : والذي يلزمه – الحاكم – من الأمور العامة عشرة أشياء : حفظ الدين وتطبيق مبادئه « ليكون الدين محروساً من خلل ، والأمة ممنوعة من زلل » – إقرار العدل « حتى تعم النصفة ، فلا يتعدى ظالم ، ولا يضعف مظلوم » – حفظ الأمن ، الذي يتمثل في « حماية البيضة والذب عن الحريم ليتصرف الناس في المعايش وينتشروا في الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو مال » – إقامة الحدود « لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من اتلاف أو استهلاك – حماية البلاد من أي عدوان خارجي « بتحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة » – الجهاد في سبيل الله – جباية أموال الصدقات ليوزعها على الناس في مصارفها المحددة – اختيار معاونيه في أدائه لوظيفته « لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة ، والأموال بالأمناء محفوظة » – وأخيراً « أن يباشر بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال ، لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة ، ولا يعول على التفويض تشاغلاً بلذة أو عبادة » .

ويضيف الماوردي : وإذا قام الإمام بما ذكرناه من حقوق الأمة ، فقد أدى حق الله تعالى فيما لهم وعليهم . ووجب عليهم حقان : الطاعة والنصرة ، ما لم يتغير حاله . والذي يتغير به حاله ، فيخرج به عن الامامة شيئان : أحدهما جرح في عدالته ، والثاني نقص في بدنه .

الآن ، وبعد أن يبرم العقد بين الأمة والإمام ، ويتأهب لممارسة وظيفته ، فهو ملزم بأن تتم ممارساته هذه من خلال «الشورى» . فالحاكم الفرد لا وجود له في الإسلام ، ونصوص القرآن الكريم التي تحدثت من قريب أو بعيد عن موضوع الحكم والقيادة لم تستخدم إلا كلمة عبارة «أولي الأمر» ، وهو ما يعزز فكرة جماعية القيادة في كل موضع .

«والشورى» هو اسم إحدى سور القرآن الكريم ، التي نزلت قبل ١٤ قرناً — بينما العالم الأوروبي لم يعرف البرلمانات إلا في القرن التاسع عشر ! — وقد وردت لفظة الشورى في موضعين أحدهما على سبيل الأمر الموجه إلى الرسول عليه السلام ، ومن بعده — «وشاورهم في الأمر» — آل عمران ١٥٩ — والثانية في وصف مجتمع المسلمين ، المؤمن بالله ، والمقيم للصلاة — لاحظ السياق — ثم بعد ذلك .. «وأمرهم شورى بينهم» — الشورى — ٣٨ .

ولا نريد أن ندخل في مزيد من التفاصيل ، إذ يكفي أن نقرر أن الشورى تتم من خلال ممثلي الأمة . كيف يختارون ، وكم عددهم ، ولأي فترة زمنية ؟ تلك كلها جوانب تخضع لرأي أهل الاختصاص والخبرة .

والذي يعنينا هنا هو أن ممثلي الأمة هؤلاء لهم حق الرقابة على السلطان والسلطة ، لكنها ليست مقصورة عليهم وحدهم ، لأن هذه المهمة تشاركهم فيها جموع المسلمين، بل هي فرض واجب على كل قادر من المسلمين . وإذا استخدمنا التعبير الشرعي فإن إبرام عقد الإمامة بمثابة «فرض كفائي» بمعنى أن أهل الحل والعقد أو أهل الشورى والاختيار يقومون بهذه العملية نيابة وكفاية عن الأمة ، الأمر الذي يسقط الفرض عن الآخرين . أما مراقبة تصرفات السلطان والسلطة فهي «فرض عين» ، الأصل انه واجب على كل مسلم ، وان جاز أن يقوم بهذه المهمة بعض المسلمين من المتخصصين والقادرين على أدائها . وهو ما تشير إليه الآية الكريمة : «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» — (آل عمران — ١٠٤)

وتنطلق فكرة رقابة الشارع الإسلامي – إن صح التعبير – على ممارسات السلطة من مبدأ بالغ الأهمية يقرره الإسلام هو : حق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذي يطالب به الفرد والمجتمع المسلم .

.. « كنتم خير أمة أخرجت للناس : تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » – آل عمران ١١٠ – .. « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض : يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ويقيمون الصلاة ، ويؤدون الزكاة ، ويطيعون الله ورسوله » – التوبة ٧١ (لاحظ أنه في ترتيب التزامات المسلمين تجاه بعضهم في هذه الآية ، يأتي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المقدمة) .

يقول ابن تيمية في « الحسبة » : وإذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهي ، فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو الأمر بالمعروف ، والنهي الذي بعثه به هو النهي عن المنكر ، وهذا نعت النبي والمؤمنين .. وهذا واجب على كل مسلم قادر » ..

وفي هذا الاتجاه ، يفصل الحديث الشريف الأمر في قول النبي عليه الصلاة والسلام : من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » .

والتحديد والتفصيل في هذا الحديث له وجهان :

– إنه موجه إلى كل مسلم ، أياً كان مقامه أو مكانه ، إذ يقول : «من رأى منكم» ، أي من كافة المسلمين ، – انه يعتبر تغيير المنكر مرتبطاً بإيمان المسلم ، إذ ينص على أن التغيير بالقلب هو الحد الأدنى للإيمان ، الأمر الذي يعني أن الحد الأقصى للإيمان – أو الإيمان الأمثل – يتمثل في التغيير بالفعل لمن هو قادر عليه .

وقد كان هذا التكليف بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذي فصله الحديث الشريف الداعي إلى التصدي للمنكر بالفعل أو بالقول أو بالقلب ، وراء أغلب حركات التمرد والرفض في التاريخ الإسلامي . الأمر الذي دعا بعض الفقهاء إلى تفسير حديث تغيير المنكر بصورة لا تؤدي إلى انفلات الأمور في المجتمع الإسلامي . فقالوا إن خطاب التغيير الإيجابي باليد موجه إلى السلطان ، والتغيير باللسان والقول فهو واجب العلماء ، أما التغيير السلبي (بالقلب) موجه إلى الأفراد ،

الذين قد لا يملكون أكثر من ذلك .

وأياً كان الاتفاق أو الاختلاف حول هذا التفسير (لأن هناك كثيرون لهم رأي معاكس) فإن الذي يعنينا في سياق مناقشتنا هذه المرة ، هو أن المسلم مطالب بالتحرك ومسؤول عنه أمام الله .

وتحرك المسلم ، ومشاركته في توجيه السلطة والسلطان ، له درجتان : النصيحة أولاً والتصدي ثانياً .

هو مدعو إلى توجيه النصح . وفي الحديث الشريف : الدين النصيحة . قالوا لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم .

وفي الحديث أيضاً : « ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم : اخلاص العمل لله ، ومناصحة ولاة الأمر ، ولزوم جماعة المسلمين » .

وإذا لم تُجْدِ النصيحة ؟

يقول الإمام ابن حزم « والواجب ان وقع شيء من الجور ، وإن قل ، يكلم الإمام في ذلك ، ويمنع منه . فان امتنع وراجع الحق .... فلا سبيل إلى خلعه . وهو إمام كما كان ، لا يحل خلعه . فان امتنع عن انفاذ شيء من هذه الواجبات عليه ، ولم يراجع ، وجب خلعه ، وإقامة غيره ممن يقوم بالحق » وإذا تعلق الأمر بظلم فالجرم أفدح ، والتصدي واجب .

وباب التصدي للظلم هذا فريد من نوعه في الفكر الإسلامي ، ويحتاج إلى بحث مستقل . ذلك أن المسلم بمقتضاه ، مطالب شرعاً وديناً بأن لا يقف مكتوف الأيدي إزاءه . بل ان النصوص تتوعده بغضب الله وعذابه في الآخرة ، إذا استسلم للظلم أو سكت عليه .

وفي الحديث الشريف : إن الناس إذا رأوا الظالم ، فلم يضربوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب .

وفي الحديث أيضاً : إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم يا ظالم ، فقد تودع منهم ، وبطن الأرض خير لهم من ظهرها .

وإذا لم يستطع المسلم شيئاً ، فينبغي أيضاً ألا يقف موقفاً سلبياً . يجب أن يتحرك ، وإلا فغضب الله يلاحقه . وفي الآية الكريمة « ان الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم ، قالوا : فيما كنتم ؟ .. قالوا كنا مستضعفين في الأرض ، قالوا :

ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ؟ فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً » . « النساء ٩٧ » .

وهكذا تكون الهجرة أو « الالتجاء » بالاصطلاح القانوني المعاصر واجباً على المضطهد وليست حقاً فحسب* .

ولم يكف الخلفاء الراشدون ، خصوصاً أبو بكر وعمر ، عن استنهاض همم المسلمين في التصدي لانحرافات السلطة والسلطان . فهذا أبو بكر يخطب بين المسلمين بعد بيعته قائلاً : قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فان أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم .

وهذا عمر بن الخطاب يحرض الناس على تقويمه حتى قال له أحدهم : والله لو علمنا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا . ويستقبل عمر هذا الرد بقلب مستريح قائلاً : الحمد لله أن جعل في المسلمين من يقوم اعوجاج عمر بسيفه !

وبنفس هذا المنطق ، وقف عمر أمام المسلمين وخطب فيهم قائلاً : لوددت أني واياكم في سفينة في لجة البحر ، تذهب بنا شرقاً وغرباً ، فلن يعجز الناس أن يولوا رجلاً منهم ، فان استقام اتبعوه ، وان حيف (ظلم) قتلوه .

وعندئذ قال طلحة : وما عليك لو قلت وان تعوج عزلوه ؟

فكان رد عمر : لا ، القتل انكل (أخوف) لمن بعده ؟

هل رأيتم حاكماً في التاريخ يدعو الناس إلى الثورة المسلحة عليه ، اذا ما انحرف ، ويصر على تحريضهم في كل مناسبة ؟؟

وقد كانت مثل هذه النصوص ، وراء اجماع أهل السنة على وجوب خلع الإمام الظالم ، بالحسنى أو بغيرها ، كما قلت . حتى قال الإمام الغزالي في احياء علوم الدين « ان السلطان الظالم عليه أن يكف عن ولايته . وهو اما معزول ، أو واجب العزل . وهو على التحقيق ليس بسلطان . ! » — وحتى قال ابن حزم في « الفصل في الملل والأهواء » عن الامام « فان زاغ عن شيء منها — كتاب الله وسنة رسوله — منع من ذلك ، وأقيم عليه الحد والحق . فان لم يؤمن أذاه إلا بخلعه ، خلع

---

* انظر للتفصيل ، البحث المستفيض للدكتور محمد فتحي عثمان عن : تقرير حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانوني الغربي — مجلة كليه العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود — العدد الثاني .

وولي غيره» ..

أي إن ممثلي الأمة الذين أبرموا عقد الإمامة ، لهم أن يفسخوا العقد إذا أخل الإمام بالتزاماته ، وفي مقدمتها الجور والظلم .

لقد كان سؤالنا في بداية هذه الرحلة هو : من يملك السلطة والثروة في المجتمع الإسلامي ؟ ولعلي أجبت عن الشق المتعلق بمشاركة الجماهير ومسؤوليتها تجاه السلطة والسلطان .

بقي موضوع الثروة ، وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل بعد قليل ، وإن جاز أن نجمل الرد المتعلق بهذا الشق في كلمات قليلة هي : ان المال في التصور الإسلامي هو مال الله . وفي النص القرآني (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) ، غير أن هذه الصيغة ترجمت على عهد النبي عليه الصلاة والسلام ، والراشدين من بعده ، على أنه «مال الناس» .. وهو التعبير الذي استخدمه فيما بعد أبو ذر الغفاري في رده على معاوية ، الذي حاول أن يبرر اطلاق يده في بيت المال ، بانه مال الله .

ويستند هذا التفسير لعبارة مال الله ، إلى نص قرآني آخر هو : «آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه» – الحديد ٧ – .

هو مال الله في التنظير ، مال الناس في التطبيق ، باعتبار أنهم خلفاء فيه .

والنص في القرآن على أنه مال الله ، وأن الناس مستخلفون فيه ، له حكمة بالغة أُريد بها تحطيم احتكار القلة للمال ، وتأكيد حق الجميع فيه ، الأمر الذي يعني الأكثرية من عامة الناس وفقرائهم .

حتى قال النبي عليه السلام : اني والله لا أعطي أحداً ، ولا أمنع أحداً ، إنما أنا قاسم أضع حيث أمرت .

وحتى قال عمر بن الخطاب : والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد . وما أنا أحق به من أحد . والله ما من المسلمين أحد إلا وله في هذا المال نصيب .

وحتى رد عمر بن عبد العزيز على وفد بني أمية الذين جاءوا يطالبونه بصرف مخصصاتهم وامتيازاتهم : والله ما هذا المال لي ، وما لي إلى ذلك من سبيل .

ماذا يسمى هذا كله . حاكمية أم سيادة للأمة ؟ يمين أم يسار ؟ .. دين أم سياسة ؟ ليسميه من يشاء بما يشاء . لكنه عند الله هو الإسلام .

ولله الأمر من قبل ومن بعد !

الفصل الخامس

كلام في العدل

- العدل هو القضية
- مال من هذا ؟
- عن الفقر والكفر
- هؤلاء المترفون



العدل هو القضية

إذا بحثنا عن ترجمة تطبيقية وتلخيصاً وافياً في كلمة واحدة لكل ما أتت به الشريعة ، فلن نجد لهذه الترجمة ولا لذلك التلخيص الوافي إلا كلمة : « العدل » .

ذلك أنه إذا كان التوحيد هو عماد العقيدة ، فإن العدل هو عماد الشريعة . ولن يتوفر التطبيق الإسلامي الحق ما لم يستند إلى هاتين الدعامتين جنباً إلى جنب . فضلاً عن أن الارتكاز على احداهما دون الأخرى لن يثمر إلا مسيرة عوجاء لا يستقيم بها التطبيق الإسلامي بأي حال .

ولعلي لا أبالغ إذا قلت إن أبرز التطبيقات التي ترتدي عباءة الإسلام في عالمنا العربي الآن تنشغل بقضية التوحيد بأكثر من انشغالها بقضية العدل . حتى ان البعض يفصل التوحيد مناهج دراسية تلقن للصغار في صياغات تستغرقهم لسنوات طويلة ، في محاولة لا تؤدي – على أحسن الفروض – إلا إلى تعبيد الطريق إلى السماء . بينما تترك كل طرق الأرض للآخرين ، يضربون فيها كيفما شاؤوا ، وينهلون منها ما وسعتهم طاقتهم ، الأمر الذي قد يعطي انطباعاً بأن الكون قد قسم بحيث تكون السماء من نصيب الأكثرية وعامة الناس ، وتكون الأرض للأقلية من الخاصة !

وذلك طرح مخل ، يناقض كل قيمة دعا إليها الإسلام !

بل أكاد أقول إن التوحيد احتل أولويته في الدعوة إلى الإسلام عندما كان الشرك والوثنية هما القاعدة في مجتمعات الجزيرة العربية قبل ١٤ قرناً ، ولم تعد القضية بنفس الخطورة والأهمية الآن ، اللهم إذا تحدثنا عن متطلبات السلوك العملي للإنسان الذي يؤمن بانه لا إله إلا الله ، وما يستوجبه ذلك من رفض لتألية البشر ودعوة إلى مقاومة الطواغيت . ان ذلك البعض – على فرض حسن نواياه – لا يزال يتعامل مع قضية التوحيد ، كما لو كنا لا زلنا في عالم الشرك ، وفي ظل عصور الجاهلية الأولى .

وأحسب أننا فرغنا في تبليغ عامة المسلمين من قضية التوحيد ، ولو في حدها الأدنى . وأنه قد آن الأوان لكي تحتل قضية العدل الأولوية عند الداعين إلى الإسلام والقائمين على محاولات تطبيقه .

وهي سذاجة مطلقة أن يتصور أحد هذه الدعوة باعتبارها خياراً بين التوحيد والعدل ، ذلك ان الارتكاز على أي منهما – أكرر – لن يثمر إلا مسيرة عرجاء للتطبيق الإسلامي . لكن ما أعنيه هو ترتيب الأولوية بينهما ، بعدما طال الأمد بغيبة العدل عن عالم الإسلام .

إن العدل ليس هدف شريعة الإسلام فقط ، ولكنه هدف كل الشرائع السماوية : « لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط » (الحديد – ٢٥) .

وهو أمر الله إلى نبيه وتكليفه للمسلمين من بعده : وأمرت لأعدل بينكم (الشورى – ١٥) – إن الله يأمر بالعدل (النحل – ٩٠) – يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط (النساء – ١٣٥) – ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل (النساء – ٥٨) .

وهو قيمة مطلقة يجب أن تسود في كل الظروف ، حتى في مواجهة الأعداء : ولا يجرمنكم شنآن قوم (بغضهم) على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى (المائدة – ٨) – فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا (النساء – ١٣٥) .

وهنا ينبغي أن نذكر بأن قيمة العدل لا يمكن أن تستقر إلا تحت ظلال الحرية . فالإنسان الذي كرمه الله وحرره الإسلام – بالتوحيد – من عبودية أوثان الحجر ، لا يقبل له ربه ولا دينه أن تهان كرامته وتقيد إرادته ، وتفرض عليه عبوديته أوثان البشر !

ينبغي أن ننبه أيضاً إلى أن القضية بوجهيها – العدل والحرية – لم تلق العناية التي تتناسب مع خطورتها من الكتابات الإسلامية المتأخرة ، وأكاد أقول انها لقيت إهمالاً متعمداً ، لأسباب بعضها راجع إلى الخوف وإيثار السلامة ، حتى لا يقال إن تلك الكتابات تتعرض بالتلميح لأوضاع قائمة وسائدة ، تفضل التعامل مع الإسلام العقيدة ، وتغض البصر عن الإسلام الشريعة .

وعند الضرورة يلجأ هؤلاء إلى اجتزاء وجه واحد للشريعة ، مثل الحدود ،

لتوهم الناس بأن التطبيق الإسلامي بخير ، وأن حدود الله قائمة !

وقد كان من نتيجة هذا التوجه العام – والسلبي – ان انساقت أكثر الكتابات الإسلامية في العصور المتأخرة في اتجاه بعيد عن جوهر الشريعة ومقاصدها الحقة ، الأمر الذي باعد بين التفكير الإسلامي وبين قضايا الناس الحياتية ، في السياسة والاقتصاد والاجتماع .

إن الإشارات الصريحة إلى كلمة العدل في القرآن – بمعنى أن يعطى لكل ذي حق حقه – يمكن تصنيفها في اتجاهين أساسيين : عدل عام ، هو من مسؤولية السلطان وأولي الأمر . وعدل خاص ، ينصرف فيه الخطاب إلى معاملات المسلمين ، باعتباره قيمة ينبغي أن يتحلى بها الإنسان ، ويعكسها على واقعه وسلوكه .

وهذا العدل الخاص ، تتعدد مجالاته من تحرير الديون (وليكتبه بينكم كاتب بالعدل) إلى التحذير من تعدد الزوجات (فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة) . إلى الحض على عدم المجاملة في التقييم والحساب (وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى) .. وهكذا .

أما العدل العام فله أيضاً مجالاته العديدة ..

وحول هذه القضية ثارت مناقشات بعض فقهاء المسلمين في الماضي ، وعلى المعتزلة وبعض معارضيهم كالأشاعرة . لكنهم تناولوه من زاوية فلسفية وتجريدية ، على عادة أهل الكلام في الجدل والتنظير . إذ ناقشوا العدل من حيث إنه إحدى صفات الله . وقال المعتزلة إن عدل الله لا يكتمل إلا إذا كان الناس مخيرين ، على اعتبار أنه ليس منطقياً أن يحاسب الإنسان على أمر مفروض عليه ، ولا خيار له فيه . وتطرقوا من ذلك إلى مناقشة قضية «الحسن والقبيح» في الأعمال ، قائلين إنهما ذاتيان ، بينما عارضهم الأشاعرة بقولهم إن الحسن والقبح تابعان لأمر الشرع ونهيه .. وانعكس على المناقشة موقف كل من الطرفين من مسألة الجبر والاختيار ، وهل الإنسان مخير أم مسير .. وهو الموضوع الذي طال فيه الجدل .

والذي يعنينا هنا أن المعتزلة كانوا يعرفون بأنهم أهل العدل والتوحيد ، لكنهم تناولوا الموضوع من حيث انه عقيدة ، وليس من زاوية التشريع .

وجاء الامام الشاطبي فذكر في «الموافقات» أن العدل بين الناس هو الغاية المقصودة من الشريعة الإسلامية .. وقال مفصلاً رأيه في موضوع آخر ، ان هدف

الشريعة هو حفظ خمس مصالح أساسية (قررها الامام الغزالي أيضاً وغيره من علماء الأصول) ، وهي : الدين والنفس والعقل والنسل والمال . وهي مصالح يعد حفظها في النهاية تحقيقاً لتوازن المجتمع وضبط إيقاعه ، وهو عين العدل والقسط .

لكن الإمام ابن القيم خطا خطوة أبعد في «اعلام الموقعين» ، بقوله إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض . فإذا ظهرت أمارات الحق ، وقامت أدلة العدل ، وأسفر وجهه بأي كان ، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره .

وأهمية كلام ابن القيم تكمن في أنه يوسع الدائرة إلى حد كبير ، بحيث إنه يعتبر أي طريق يؤدي إلى تحقيق العدل ، بمثابة طريق يؤدي إلى الله . بل يعتبره داخلاً بشكل تلقائي ضمن شرع الله ودينه .

أما ابن تيمية ، فقد ذهب إلى أبعد وأبعد ، إذ قال في «الحسبة» .. ان «أمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم ، أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق ، وان لم تشترك في إثم . واستشهد ابن تيمية بمقولة إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة . وبقوله إن الدنيا تدوم مع العدل والكفر ، ولا تدوم مع الظلم والإسلام .

إلى هذا المدى استقرت فكرة العدل في أذهان هؤلاء الفقهاء الأجلاء . وبهذا القدر من التشبث والإلحاح كان حرصهم على ترسيخ هذه القيمة والتأكيد عليها ، «بأي طريق كان» .

إذ ان في موقف السلطان أو ولي الأمر وجهان ، أحدهما متجه إلى الله سبحانه ، هو أعرف به ، وهو الذي يثيبه أو يعاقبه عليه ، وهو إيمانه وصحة عقيدته . والثاني متجهة إلى الناس ، من حقهم أن يحاسبوه عليه بمنتهى القسوة والشدة ، وهو عدله والتزامه بالقسط .

من هنا احتلت قيمة الإمام العادل مكانة بارزة في الفكر والفقه الإسلامي . فالحديث الشريف يقول : «إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلساً إمام عادل . وإن أبغض الناس إلى الله يوم القيامة وأشدهم عذاباً إمام جائر» . و.. «إن من إجلال الله اكرام ذي السلطان المقسط» ..

وعندما تولى أبو بكر خلافة المسلمين بعد وفاة النبي (ص) ، لم يفته أن يؤكد

هذه القيمة ، فيما يشبه العهد ، وهو الصديق الموثوق به . فوقف يقول : الضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ له حقه . والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله » .

وكان عمر بن الخطاب يقول للولاة مذكراً ومنبهاً انه لم يستعملهم على الناس « لتنالوا من ابشارهم وأعراضهم ، وإنما لتعلموهم كتاب الله وسنة رسوله ، ولتقضوا بينهم بالحق ، وتقسموا بينهم بالعدل .

ثم عندما أثيرت قضية الخلافة والإمامة ، اعتبر الماوردي في « الأحكام السلطانية » أن العدالة هي الشرط الأول في الإمام ، بينما اعتبرها ابن خلدون في مقدمته شرطاً تالياً للعلم . وقال الماوردي عن السلطان « انه يخرج به من الإمامة شيئان : احدهما جرح في عدالته والثاني نقص في بدنه » وكتب ابن عبد ربه في « العقد الفريد » انه : مما يجب على السلطان العدل في ظاهر أفعاله لإقامة أمر سلطانه وفي باطن ضميره لإقامة أمر دينه . فإذا أفسدت السياسة ذهب السلطان . ومدار السياسة كلها على العدل والإنصاف » .

وخصص الإمام الطرطوشي فصلاً في كتابه « سراج الملوك » ، تحت عنوان « الفصل الولاة إذا عدلوا » قال فيه : وليس فوق السلطان العادل منزلة إلا نبي مرسل . وليس لله سلطان إلا وقد أخذ عليه شرائط العدل ومواثيق الإنصاف وشرائع الاحسان »

ولم يكتفِ قاضي القضاة الحسن البصري بما سجله الماوردي في « الأحكام السلطانية » ، فكتب خطاباً إلى أمير المؤمنين يقول فيه : اعلم يا أمير المؤمنين ان الله جعل الامام العادل قوام كل مائل ، ومصدر كل حائر ، وصلاح كل فاسد . وقوة كل ضعيف ، ونصفة كل مظلوم ، ومفزع كل ملهوف ..

والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالأب الحفي على ولده ، يسعى لهم ويعلمهم كباراً ، يكتسب لهم في حياته ويدخر لهم بعد مماته .

والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالأم الشفيعة البرة الرحيمة بولدها ، حملته كرهاً ووضعته كرهاً وربته طفلاً ، تسهر لسهره ، وتسكن بسكونه ، ترضعه تارة ، وتفطمه تارة ، وتفرح بعافيته ، وتغتم بشكايته .

الإمام العادل يا أمير المؤمنين رضي اليتامى ، وخازن المساكين ، يربي صغيرهم ،

ويمون كبيرهم .. والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالقلب بين الجوانح ، تصلح الجوانح بصلاحه وتفسد بفساده .

ولا تحكم يا أمير المؤمنين في عباد الله بحكم الجاهلية ، ولا تسلك بهم سبيل الظالمين . ولا تسلط المستكبرين على المستضعفين . فانهم لا يرقبون في مؤمن إلاًّ ولا ذمه ، فتبوء بأوزارك وبأوزار مع أوزارك . وتحمل أثقالك ، وأثقالاً مع أثقالك ، ولا يغرينك الذين يتنعمون بما فيه بؤسك ، ويأكلون الطيبات بإذهاب طيباتك في آخرتك ..

بهذه الكلمات وجه أبو الحسن البصري خطابه إلى أمير المؤمنين ، ناصحاً ومذكراً ومنبهاً ..

بقي أن تعرف بعد ذلك ان «المرسل إليه» هو الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز .. شخصياً !

ولا تعليق بعد ، فالخطاب فيه الكفاية !

أما حديثنا عن العدل الاجتماعي ، – صلب الموضوع – فلم يبدأ بعد ..

مال من هذا ؟؟

حقاً ، هذا المال لمن ؟ ..

إن أي حديث عن العدل الاجتماعي قد يخطئ الهدف ويتفرع إلى غير ما حدود ، إذا لم نمسك بالخيط الأساسي في الموضوع . أعني ، إذا لم نعرف على وجه الدقة ، لمن هذا المال الذي به ينضبط ميزان العدل أو يختل .

وكما قلت من قبل ، فإنك في أي مجتمع ، إذا عرفت من يملك الثروة ، فسوف تعرف من يملك القوة والسلطان ، وستكتشف – بالتالي – من تشمله مظلة العدل ، وأين تميل كفة الميزان .

في المعسكر الرأسمالي تتمثل إجابة السؤال في ملكية الأفراد والمؤسسات والشركات التي نما اخطبوطها وتضخم ، حتى صار عابراً للقارات والمحيطات . وفي المعسكر الاشتراكي تتمثل الإجابة في ملكية الدولة لوسائل الانتاج كما تقول الصياغات ، أو ملكية الحزب كما يقول الواقع .

أين الإسلام من هذا وذاك ؟

هنا يطرح الإسلام صيغة جديدة وفكرة مختلفة تماماً . ،هو مال الله سبحانه . وترجمتها في الفكر الإسلامي وتطبيقات الذين فهموا الدين على وجهه الصحيح ، أنه مال كل المسلمين ، بل مال كل الذين يعيشون في « دار الإسلام » ، ويستظلون برايته ، مسلمين وغير مسلمين . ورغم أنه يعترف بالملكية الفردية ويصونها ، لكنه يعتبرها ملكية انتفاع وتصرف ، ومعلقة على شرط !

وهذه الصيغة جزء من تصور إسلامي عام ، ورؤية شاملة للكون والحياة . بل هي نتيجة لبناء فكري وعقيدي ، رصت لبناته في أعماق المسلم واحدة فوق واحدة ، حتى بلغت هذا المدى السامق .

هو مال الله وحده . ليس مال أحد من البشر ، وان تفاوتت بينهم قسمة

الأرزاق . ليس مال مؤسسة اقتصادية أو سياسية ، أياً كان حجمها ، أو دعواها في الإنابة عن الناس وتمثيل طبقاتها العاملة .

وكما أن التوحيد في العقيدة يعني نزع سلطان البشر من على البشر ، إلا في حدود طاعة الله . فان فكرة « مال الله » تعني نزع ملكية البشر لأقوات البشر وأرزاقهم . إلا في حدود ما شرعه الله . ولأنه كذلك ، فلكل مسلم فيه حق أصيل ، ينبغي أن ينتزعه بغير تردد إذا اقتضى الأمر ، وإن مات دون ذلك فهو شهيد . وإذا جاع المسلم ترتج الأرض والسماء ، وتحل اللعنة بالقادرين .

هنا ينبغي أن نتمهل ، أن نقف أمام النصوص التي تعزز هذه الرؤية ، ونقرأها بإمعان شديد . لنتابع مراحل إقامة البناء ، لبنة لبنة .

ذلك أن « لله ملك السموات والأرض » – الشورى ٤٩ – و « لله ما في السموات وما في الأرض » – البقرة ٢٨٤ – .

كل ما في السماوات والأرض هو ملك لله لا ينازعه فيه أحد . « وليست لهذه الملكية نتائج حقوقية ، وإنما هي لتحقيق غرضين أساسيين : الأول نفي الغرور عن قلوب الناس حين يحوزون الأموال ويسعون وراء الثروة . فإذا تذكر المؤمن ان الله وحده هو مالك الملك . تواضعت نفسه وقل غروره – والثاني أن يلزم الناس بالتقيد بقوانين الشريعة في التملك ، طبقاً لما يريده صاحب الملك ، وهو الله عز وجل »* .

وهذا الكون الكبير سخر لمصلحة الإنسان وسعادته وخدمته ..

« وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره . وسخر لكم الأنهار . وسخر لكم الشمس والقمر دائبين . وسخر لكم الليل والنهار » – ابراهيم ٣٢ و ٣٣ – .

« ألم تروا ان الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض ، وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة » – لقمان ٢٠ – .

وذلك يعني : أنه ليس في الكون شيء يصعب على الإنسان تناوله ، إذا أعمل عقله وعلمه . وما عليه بعد أن ذلل الله له الكون إلا أن يجتهد في الانتفاع منه واستثمار خيراته .

* الدكتور مصطفى السباعي – اشتراكية الإسلام .

ويعني أيضاً : ان البشر سواسيه في الاستفادة من خيرات الأرض والسماء ، إذ الخطاب للناس جميعاً ، بغير تمييز فئة أو جنس أو أمة . « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً ، فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » – الملك ١٥ – .

ثم ان الناس جميعاً متساوون أمام الله ..

« يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة » – النساء ١ – .

« يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا . إن أكرمكم عند الله اتقاكم » – الحجرات ١٣ – .

« إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً ، لقد أحصاهم وعدهم عداً ، وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً » – مريم ٩٥ – .

« يا أيها الناس : إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، كلكم لآدم ، وآدم من تراب – حديث رواه البزار » .

هنا يتوجه الخطاب للناس ، للإنسان ، وليس للمسلمين وحدهم ، ولا لقريش أو العرب وحدهم . وليس لأحد أن يدعي حقاً لنفسه أكثر من غيره . بعمله الخير يتميز في الدنيا ، وبتقواه يتميز في الآخرة . وهؤلاء هم الفائزون : « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم أجر غير ممنون – فصلت ٨ – » – « ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً – فصلت ٣٣ – » .

وخلاصة الأمر أنه أما وقد تساوت الرؤوس في نقطة البدء ، ف .. « ليس للإنسان إلا ما سعى – النجم ٣٩ – » ، بقدر تقواه لله ، وبقدر عمله ، أي بقدر سعيه وكده ، يجني الثمار . بقدر زرعه يحصد .

هذه مرحلة « التأسيس » في البناء إذا صح التعبير ، أو مجموعة القواعد الأساسية التي تنبني عليها المواقف والسياسات في الاتجاهات المختلفة ، في قضايا المال والحكم والسلوك الاجتماعي .

لكن وقفتنا ستظل عند المال ، عصب القضية الاجتماعية ومحورها .

هو مال الله . النصوص أمامنا تؤكد ذلك .

« وآتوهم من مال الله الذي آتاكم – النور ٧ – » .

«آمنوا بالله ورسوله ، وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه – الحديد ٧ –» .

«قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ، وينفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية – إبراهيم – ٣١ –» .

ليس لأحد أن يدعي ملكية مطلقة للمال . فهو مال الله . والبشر مستخلفون فيه . أي أنهم في إدارة المال خلفاء لا أصلاء . والجماعة هي التي تباشر شؤون الاستخلاف هذه .

وللتذكرة يضيف القرآن الكريم : «والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ، فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت إيمانهم . فهم فيه سواء . أفبنعمة الله يجحدون – النحل ٧١ –» .. أي ان ما يعطيه الذين فضلوا في الرزق لغيرهم ، ليس رداً لقسط من مال أولئك الأغنياء إلى هؤلاء الفقراء . كلا ، إنما هو حق الفقراء الأصيل ، والأغنياء والفقراء سواء فيه . ومصدره واحد . وحق هؤلاء فيما يأخذون ، كحق هؤلاء فيما يعطون . ثم هذا السؤال الاستنكاري : أفبنعمة الله يجحدون ؟ .. الذي يذكر بأن هذا المال نعمة من الله سبحانه ، لا ملكهم الأصيل * .

هي إذن ملكية انتفاع وتصرف ، وليست ملكية مطلقة بغير قيود ولا شرط . إذ إن شرط استمرارها أن تنفق فيما هو خير . في كل إضافة إيجابية تسهم في سعادة الفرد والمجتمع . فإذا سقط الشرط سقط الحق ، وجاز للجماعة أن تتدخل لتعيد الأمور إلى نصابها . أو تسترد هذا المال الذي ينفق على النقيض مما هو مخصص له والجماعة تمارس هذا الحق بمقتضى الخلافة الموكولة إليها : «ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً – النساء ٥ –» (يؤيد هذا المبدأ أن الإمام هو وريث من لا وريث له باتفاق الفقهاء . على اعتبار أن مال الجماعة وظف فيه فرد ، فلما انقطع خلفه ، عاد المال إلى مصدره) .

وصيغة هذه الآية تنسجم تماماً مع التصور الذي نحن بصدده . إذ أن أموال السفهاء مضافة فيها إلى المجتمع «أموالكم» . كما أنها تعتبر المجتمع قيماً على هذه

---

* العدالة الاجتماعية في الإسلام – سيد قطب .

الأموال «التي جعل لكم» . وفي ذلك تأكيد على أن الملكية الفردية في التصور الإسلامي «وظيفة اجتماعية» بالدرجة الأولى .

هنا يضيف الأستاذ سيد قطب قوله : إن شعور الفرد بانه مجرد موظف في هذا المال الذي هو في أصله ملك للجماعة ، يجعله يتقبل الفروض التي يضعها النظام على عاتقه ، والقيود للتي يحدد بها تصرفاته (لتحقيق مصالحها) . كما أن شعور الجماعة بحقها الأصيل في هذا المال ، يجعلها أكثر جرأة في فرض القيود وسن الحدود .

في هذا الإطار ، فان للمسلم أن يستمتع بماله ، ويمارس كافة صور الانتفاع والتصرف ، بـ «.. الطيبات من الرزق» ، كما يقول القرآن الكريم . و.. «كل ما شئت والبس ما شئت ، ما خطئتك اثنتان : سرف أو مخيلة (إسراف أو تعالٍ وغرور) ، — رواه البخاري» . و .. «نعم المال الصالح للرجل الصالح — رواه البخاري —» .

فقط ، ينبه القرآن الكريم إلى محظور واحد هو : أن يحبس المال بين أيدي فئة قليلة [كي لا يكون دُولة (حكراً) بين الأغنياء منكم — الحشر ٧ —] . أن يختل الميزان فيكون الاستمتاع «بالطيبات من الرزق» مقصوراً على فريق دون فريق . أن يتمرغ البعض في النعيم ، ويعاني الآخرون من الفاقة .

هنا يحدث التصادم بين الواقع والتصور الإسلامي لقضية المال من أساسه . ويصبح هذا الواقع منتمياً إلى أي شيء إلا هذا التصور الإسلامي . فوقف كهذا يرفضه الإسلام وينكره ، ويعتبر حدوثه جريمة تنتهك قداسة العدل المقصود من الشريعة . (لاحظ أننا نتحدث عن حالة قد يختل فيها الميزان فقط ، ولم يصل الأمر بفقراء المسلمين إلى حد الجوع ، فتلك حالة أخرى لها حساب مختلف تماماً) .

وحتى لا يختل الميزان ، فثمة «توجيه» إسلامي إلى كل من يعنيه الأمر من القادرين : «وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه — الحديد ٧ —» . أي لا تحبسوا مال الله ولا تكدسوه . كيف ؟؟ «يسألونك ماذا ينفقون ؟ .. قل : العفو — البقرة ٢١٩ —» . والعفو هو كل ما زاد عن الحاجة .

هنا يقرر القرآن مبدأ غاية في الأهمية هو : خذ حاجتك وكفايتك من المال ،

ثم ادفع بما يزيد إلى سبل الخير والنماء . رده إلى الله تعالى مرة أخرى .

يؤكد ذلك الحديث الشريف : «من كان معه فضل ظهر [دابة زائدة مثلاً] فليعُد على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعُد به على من زاد له – ويقول شهود العيان : أن رسول الله (ص) ذكر من أصناف المال ما ذكر ، حتى رأينا انه لا حق لأحد منا في فضل» .

مرة أخرى : خذ كفايتك ، وأعط غيرك ما يزيد ، فهو صاحب حق في هذا المال «وفي أموالهم حق للسائل والمحروم» .

و.. «من كان له طعام اثنين فليذهب بثالث . وان اربع فخامس أو سادس – حديث متفق عليه –» .

وفي قول عمر بن الخطاب : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لأخذت فضول الأغنياء فرددتها على الفقراء .

وفي قول علي بن أبي طالب : إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر يكفي فقراءهم ، فان جاعوا أو عروا وجهدوا ، فيمنع من الأغنياء .

وليست هذه دعوة للمغامرة . «فالتوجيه» يدعو أن يؤمن المسلم نفسه وأسرته ، بأن يحتجز نفقات أو قوت عام ، زيادة في الاحتياط والأمان .

وفي السيرة أن الرسول عليه السلام سن هذه السنة ، وأدخر لأهله قوت سنة .

وقد أفتى الإمام جعفر الصادق بأنه لا يحق للمسلم أن يدخر أكثر من قوت عام ، إذا كان في الأمة صاحب حاجة . وعندما طلب جرير الشاعر من الخليفة عمر ابن عبد العزيز هبة اعتاد خلفاء بني أمية منحها اياه ، كان رد الخليفة : انني لا أرى لك في المال حقاً . ولكن انتظر حتى يخرج عطائي ، فأنظر ما يكفي عيالي سنة منه ، فأدخره لهم ، وإن بقي فضل صرفناه لك .

وعند المالكية والحنابلة وفقهاء آخرين ان الزكاة التي تعطى لفقراء المسلمين ينبغي أن تغطي كفاية المسلم وأسرته لمدة سنة كاملة .

ولنعترف أن تعبير «مال الله» ، يمكن أن يساء استخدامه ، كما أسيء استخدام تعبير خلافة الله ، وهذه كلمات الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور ، تجسد هذا

الاستغلال في أسوأ صوره ، فقد وقف أمام جموع المسلمين يقول : إنما أنا سلطان الله في أرضه ، أسوسه بتوفيقه وتأييده ، وحارسه على ماله ، أعمل فيه بمشيئته وإرادته ، وأعطيه بإذنه ! !

ذلك انه إذا مال الهوى ، وصارت الدنيا هدفاً ، فليس أيسر من أن يزعم الزاعمون انهم يمثلون المشيئة الإلهية ، وأن لهم حقاً فوق حقوق البشر .

أين هذا مما يقوله النبي عليه السلام ، اني والله لا أعطي أحداً ، ولا أمنع أحداً ، إنما أنا قاسم ، أضع حيث أمرت ! وهو ما استند إليه الامام ابن تيمية في «السياسة الشرعية» ، في قوله : إنه ليس لولاة الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم ، كما يقسم المالك ملكه .. إنما هم أمناء ونواب ووكلاء ليسوا ملاكاً .

وأين هو من قول الخليفة عمر بن الخطاب : والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد . وما أنا أحق به من أحد . والله ما من المسلمين أحد إلا وله في هذا المال نصيب . ووالله لأوتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال ، وهو يرعى مكانه .

وعمر بن الخطاب هو الذي اشتكى يوماً ، فوصف له العسل ، وفي بيت المال بعض منه . فلم يجرؤ على أن تمتد يده إليه ، وهو خليفة المسلمين ، إلا بعد أن وقف على المنبر وقال : إن أذنتم لي فيها ، وإلا فإنها عليَّ حرام . وهو الذي سئل ما يحل له من مال الله فقال : يحل لي حلتان واحدة في الشتاء وأخرى في القيظ . وما أحج عليه وأعتمر ، وقوتي وقوت أهلي كقوت رجل من قريش ، ليس بأغناهم ولا بأفقرهم . ثم أنا رجل من المسلمين يصيبني ما أصابهم .

وبمثل هذا المنطق تصرف الخليفة عمر بن عبد العزيز ، عندما أرسل إليه بنو أمية من يطالبه بأن تستمر امتيازاتهم المادية في عهده ، فكان رده : والله ما هذا المال لي ، وما لي إلى ذلك من سبيل .

وهو الذي جاءه مبعوث لأحد الولاة عندما هم بالنوم ، فأذن له وأشعل شمعة غليظة «أججت ناراً» ، وظل يسأله عن أحوال المسلمين ، وعندما فرغ ، شرع المبعوث يسأله عن أحواله وشؤون أسرته . وعندئذ أطفأ أمير المؤمنين الشمعة ، ودعا بسراج لا تكاد فتيلته تضيء . فتعجب المبعوث ، وسأله لماذا فعل ذلك . فكان رده :

ان الشمعة التي رأيتني أطفأتها إنما هي من مال الله ومال المسلمين ، وكنت أسألك عن حوائجهم وأمرهم ، فكانت الشمعة تقد بين يدي فيما يصلحهم وهي لهم . فلما صرت لشأني وأمر عيالي ونفسي ، أطفأت نار المسلمين .

هكذا استوعبوا فكرة «مال الله» وهكذا تعاملوا مع مال المسلمين ..

وهكذا أمسكوا بمفاتيح العدل والمجد ..

لكننا ما زلنا في بداية الطريق ، وأمامنا الكثير مما ينبغي أن يقال ..

عن الفقر والكفر ..

في « دار الإسلام » كل مخلوق له حق في الحياة الكريمة ، بدءاً بالحيوان ، وصعوداً إلى الإنسان ، مخلوق الله المختار . إذ يكفي أن يكون المخلوق من صنع الله . ليرتب له ذلك حقوقاً في رفع كل صور المهانة والأذى عنه .

وقصة المرأة التي كتب عليها أن تدخل النار في « هرة عذبتها » معروفة . والرجل الذي كتبت له الجنة لأنه سقى كلباً عانى من العطش لها دلالتها ومغزاها .

وهذا أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يؤرقه أن الإبل في مصر تحمل فوق طاقتها ، فكتب بنفسه إلى واليه هناك قائلاً : أما بعد ، فقد بلغني ان الحمالين في مصر يحملون على ظهور الإبل ما لا تطيق . فإذا جاءك كتابي هذا ، فامنع أن يحمل على البعير أكثر من ستمائة رطل* !

وعندما يبصر في جولاته أناساً يحملون مقارع في أسفلها حديدة مدببة ينخسون بها دوابهم ، فلا يكاد يستقر في مجلسه حتى يوقع قراراً يحرم استخدام هذه المقارع !

وعندما سئل الإمام أحمد بن حنبل عن تشميس دود القز ليموت في نسيجه ، ويستخلص منه الحرير الذي يستخدم في الصناعة (وكان هذا الأسلوب معروفاً في العراق على عصره) ، كان رده : إذا لم يجدوا منه بداً ، ولم يريدوا بذلك أن يعذبوه بالشمس . فهو يجيز إماتة الدودة ، فقط إذا كان ذلك من ضرورات الصناعة !

هذا عن الحيوان في عالم الإسلام ، فما بالكم بالإنسان ؟

والإنسان في القرآن ، هو المخلوق المكرم الذي سخرت من أجل إسعاده

---

* معجزة الإسلام عمر بن عبد العزيز — خالد محمد خالد .

السموات والأرض ، بل هو خليفة الله في هذه الأرض . هل يمكن أن يقبل له الإسلام أذى أو مهانة بأي قدر ؟ .. وهل هناك أذى للإنسان ومهانة لكرامته أكثر من الفقر ، ذلك الذي «يذل أعناق الرجال» ؟

لقد كان طبيعياً ، ومنسجماً مع تكريم الله الإنسان ، أن يقف الإسلام موقف الرافض العنيف للفقر ، بل موقف الفزع الأكبر على الناس من الجوع ، والمحرض الأكبر لهم على أن ينتزعوا بأظافرهم حقهم في القوت من الأغنياء .

«الشيطان يعدكم الفقر ، ويأمركم بالفحشاء (لاحظ ارتباطها بالفقر) والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً ، والله واسع عليم – البقرة ٢٦٨ – » .

وقد كان للرسول عليه الصلاة والسلام دعاء شهير يقول فيه : اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر . فقال رجل : أيعدلان ؟ ، أي هل هما في مقام واحد ، فكان رده : نعم .

وثمة دعاء آخر بنفس المعنى يقول : اللهم اني أعوذ بك من الفقر والقلة والذلة ، وأعوذ بك من أظلم أو أُظلم – رواه أبو داود والنسائي – .

وبنفس المنطق يجيء الحديث الشريف : كاد الفقر أن يكون كفراً – رواه أبو النعيم في الحلبة عن انس» .

وفي قول علي بن أبي طالب : لو كان الفقر رجلاً لقتلته . ومن أقوال بعض السلف : إذا ذهب الفقر إلى بلد قال له الكفر خذني معك ! ومما قاله ذو النون المصري الصوفي : أكفر الناس ، ذو فاقة لا صبر له . وقل في الناس الصابر !

وقد نقل عن الإمام أبو حنيفة قوله : لا تستشر من ليس في بيته دقيق ! إذ كيف يكون للرجل رأي مصيب وفكره مشغول بمشكلة قوته ؟

بعد «الرفض» ، ما هو الحل الإسلامي للمشكلة ؟

ربما كان من أفضل الكتابات في معالجة هذه القضية ما كتبه أبو عبيد القاسم في مؤلفه الموسوعي «المال» ، وما عرضه الفقيه الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه «مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام» ، ورسالته العلمية التي نال بها الدكتوراه حول موضوع لصيق بالقضية هو : الزكاة . والدكتور القرضاوي يطرح حلولاً أربعة كفلها الإسلام لمواجهة مشكلة الفقر .

فالأصل ان كل إنسان في عالم الإسلام مطالب بأن يعمل ما دام قادراً على ذلك : هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً ، فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه – الملك ١٥ –» والعمل قرين الجهاد «وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ، وآخرون يقاتلون في سبيل الله – المزمل ١٠ –» و .. «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده ، وان نبي الله داود كان يأكل من عمل يده – رواه البخاري –» .. و «اليد العليا خير من اليد السفلى – رواه ابى عمر –» .

والآيات والأحاديث وشواهد التاريخ الإسلامي معروفة لدى الكثيرين ، وكلها تؤكد قيمة العمل وتعززها ، بالأمر حيناً ، وبالنصح حيناً ، وبالترغيب مرة وبالترهيب مرة .

بعد ذلك يجيء العنصر الثاني من حلول مشكلة الفقر ، وهو : كفالة الموسرين والأقارب ، ذلك أن «أولو الأرحام أولى ببعض في كتاب الله – الآية الأخيرة من سورة الأنفال –» «ان الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى – النحل –» . (لاحظ كلمة يأمر) – و.. من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه – متفق عليه» . والتشريع الإسلامي هو الوحيد الذي ينفرد بإقرار هذا الحق للفقير تجاه قريبه الموسر .

و«الزكاة» هي الحل الثالث . وهي ليست أحد أركان الإسلام الخمسة فقط ، ولا قرينة الصلاة فقط ، ولكنها أيضاً العبادة الوحيدة التي يمتد أثرها إلى الناس بصورة مباشرة . فهذا مال يقتطع بنسبة معينة ، ليوجة إلى مصارف محددة في المجتمع . بينما الأركان الأربعة الأخرى تقوم في علاقة الإنسان بربه . ولا تنعكس على الآخرين إلا في صورة غير مباشرة ، بقدر انعكاس أداء شعائرها على خلق المسلم وسلوكه .

ولخطورة الدور الذي تؤديه ، فقد تشدد الرسول عليه السلام في شأنها حتى قال : «من أعطاها مؤتجراً (أي طالباً للأجر والثواب) فله أجرها . ومن منعها فإنا آخذوها ، وشطر ماله (أي نصفه) غرمة من غرمات ربنا ، لا يحل لآل محمد منها شيء» .

وهذا الحديث – يقول الدكتور القرضاوي – يجيز لولي الأمر مصادرة نصف

مال من امتنع عن أداء زكاته . وهو نوع من العقوبات المالية التي يتخذها الحاكم عند الحاجة تأديباً للممتنعين والمتهربين . وبذلك صارت الزكاة هي الركن الوحيد من أركان الإسلام الذي يخضع المسلم لعقاب دنيوي إذا قصر في أدائه .

ولنفس السبب قاتل الخليفة الأول أبو بكر الصديق ومعه الصحابة ، مانعي الزكاة . وقال كلمته المشهورة «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة» .

وهو ما استند إليه فقيهنا ابن حزم في فتواه : «وحكم مانع الزكاة ، إنما هو أن تؤخذ منه ، أحب أم كره ، فإن مانع دونها فهو محارب ، فان كذب بها فهو مرتد ، فإن غيبها ولم يمانع دونها فهو اتى منكراً . فوجب تأديبه أو ضربه حتى يحضرها ، أو يموت قتيل الله تعالى إلى لعنة الله* .

وللزكاة – كما نعلم – مصارف ثمانية محددة «إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم – التوبة ٥٨ ، ٦٠ –» .

والذي يتصل بموضوعنا ان هذه الزكاة فريضة على المال من صاحب المال الأصلي وواهبه سبحانه ، وانها ليست تبرعاً من الأغنياء ، ولكنها حق للفقراء . «وفي أموالهم حق للسائل والمحروم» – الذاريات ١٩ – .. وإن الهدف الأساسي لها هو إعانة ذوي الحاجة من المسلمين .

وهناك من يحاول أن يصور العدالة الاجتماعية في الإسلام بأنها «عدالة قائمة على الصدقات» ، بمعنى التبرع ومد اليد . ويغيب عن هؤلاء أن الإسلام يعتبره مال الله في الأساس ، وأن نصيب الفقراء فيما لدى الأغنياء هو «حق» بالدرجة الأولى ، وأن الزكاة ليست متروكة لتطوع القادرين وأمزجتهم ، ولكنها فريضة واجبة ، تقتطع من مالهم إذا تقاعسوا عنها . أي انها في حقيقتها «ضريبة» سنوية واجبة الأداء للحاكم المسلم ، هدفها تحقيق التكافل في دار الإسلام ، حتى لا يظل المال «دولة بين الأغنياء» .

* المحلى – ج ١١ .

لكن هذه الزكاة ليست كل حق الفقراء فيما لدى الأغنياء ، ولكنها الحد الأدنى المفروض في الأموال . ولولي الأمر إذا لم تسد الزكاة حاجة فقراء المسلمين أن يأخذ المزيد من الأغنياء ، بالقدر الذي يسد هذه الحاجة . والحديث الشريف صريح في ذلك «ان في المال حقاً سوى الزكاة – رواه الشيخان» .

والمصدر الرابع لمعالجة مشكلة الفقر هو الخزانة الإسلامية بمختلف مواردها . ففي أملاك الدولة الإسلامية ، والأموال العامة التي تديرها وتشرف عليها ، بالاستغلال أو الإيجار أو المشاركة . وفي خمس الغنائم – ان وجدت – وفي مال الفيء وفي الخراج (الضرائب العقارية) .. في كل هذه الموارد نصيب للمحتاجين والمعوزين . «ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم – الحشر ٧ –» . ولنذكر قسم الخليفة عمر بن الخطاب «والله ما من المسلمين أحد إلا وله في هذا المال نصيب» .

ويخطئ من يظن أن هذه الكفالة مقصورة على المسلمين وحدهم ، رغم إشارة عمر بن الخطاب إلى ذلك . إذ ان المقصود بإشارته هم الذين يعيشون في دار الإسلام . وعمر نفسه هو الذي أثار انتباهه شيخ من يسأل الناس ، فقال له : ما أنت يا شيخ ؟ قال : ذمي (وكان يهودياً) فرد عمر : ما أنصفناك ؟ .. أكلنا شبيبتك ثم نضيعك في هرمك . وأخذه إلى بيته فأعطاه ما وجده عنده ، وأرسل إلى مسؤول بيت المال يقول : إلى هذا وضربائه ، فافرض لهم من بيت المال ما يكفيهم وعيالهم .

ذلك انه عندما يتصل الأمر بالفقر والحاجة ، فإن القضية المطروحة تصبح قضية كرامة الإنسان ، مجرد كونه إنساناً ، مسلماً أو غير مسلم . والنص القرآني «ولقد كرمنا بني آدم» ، ولم يقصر التكريم على مخلوق دون آخر .

وليس الهدف من هذا كله أن يعيش الإنسان في عالم الإسلام عند حدود الكفاف . ولكن الهدف هو سد حاجة الإنسان قدر الإمكان ، ليعيش حياة كريمة تليق بمخلوق الله المختار .

والحديث الشريف يقول : من ولي لنا عملاً وليس له منزل فليتخذ منزلاً ، أو ليس له زوج فليتزوج ، أو ليس له دابة فليتخذ دابة – رواه الإمام أحمد وأبو

داود . «وإذا كان الحديث وارداً في حق موظفي الدولة ، إلا أن العلة التي اقتضت حصول الموظف على ذلك ، وهي تحقيق كفاية للقيام بعمله بأمانة واستقرار ، تقتضي توفير ذلك لجميع العاملين ، ولو بإسهام من بيت المال»[1] .

وعمر بن الخطاب هو صاحب القول : إذا أعطيتم فاغنوا .

وقد سئل الإمام الحسن البصري عن الرجل تكون له الدار والخادم ، أيأخذ من الزكاة ؟ .. فأجاب بأنه يأخذ ان احتاج ، ولا حرج عليه[2] .

وثمة اتفاق على ذلك بين أئمة المذاهب الأربعة ، حتى قال الأحناف : لا بأس بأن يعطى من الزكاة من له مسكن ، وما يتأثث به في منزله ، وخادم ، وفرس ، وسلاح ، وثياب البدن ، وكتب العلم ان كان من أهله . واستدلوا على ذلك بقول الحسن البصري (كانوا يعطون الزكاة لمن يملك عشرة آلاف درهم من الفرس والسلاح والخادم والدار) . والمعني بذلك هم صحابة رسول الله «لأن هذه الأشياء من الحوائج اللازمة التي لا بد للإنسان منها ، فكان وجودها وعدمها ،سواء»[3].

وقد أفتى الفقهاء بأن العابد لا يستحق زكاة بينما العالم المحتاج يستحقها ، لأن الأول ينفع نفسه والآخر ينفع الناس بعلمه[4] !

هؤلاء وأمثالهم ، يعتبرون «أصحاب حاجة» يحق لهم نصيب من الزكاة ! .. أليس هذا أمراً مدهشاً ؟

أليس مدهشاً أيضاً أن يعطى أحد المحتاجين ثلاثاً من الإبل من بيت المال في عهد عمر بن الخطاب ، فيحث عمر موظفي بيت المال على أن يزيدوا أمثاله ويقول : كثروا عليهم الصدقة وان راح على أحدهم مائة من الإبل» ؟

وأليس مدهشاً أن يبلغ هذا الإحساس بالتكافل مدى يدفع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى أن يفرض لكل مولود مائة درهم ، فإذا ترعرع زاده إلى مائتين ، فإذا بلغ زاده كذلك . بينما في عهد عمر بن عبد العزيز يطوف المنادون : أين المساكين ؟

---

(١) اشتراكية الإسلام – د . مصطفى السباعي .

(٢) الأموال لأبي عبيد .

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ج ٢ .

(٤) مشكلة الفقر – الدكتور يوسف القرضاوي .

أين الغارمون (المدينون) ؟ .. أين الناكحون (الراغبون في الزواج) أين اليتامى ؟ ... حتى قيل : ما مات عمر بن عبد العزيز ، حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول : اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء ، فما يبرح حتى يرجع بماله .

وهذه الملابسات والشواهد ، هي التي استند إليها ابن حزم في كتابه «المحلى» وهو يحدد «الكفاية» التي بدونها يصبح الإنسان فقيراً . إذ قرر ان أدنى ما يتحقق به المستوى الإنساني لمن يعيش في دار الإسلام هو : طعام وشراب ملائمين ، وكسوة للشتاء وأخرى للصيف ، ومسكن يليق بحالة . (أي حقوق المأكل والملبس والمسكن) .

وإذا لم يتحقق هذا الحلم العظيم ، ووقع المحظور ، واستبد الفقر بالمسلم .. إذا جاع مثلاً ؟؟

هنا ترتج الأرض والسماء ، فهذا مخلوق الله المختار وخليفته على الأرض يتعرض لمذلة الفقر ومهانة السؤال . وهنا تقف النصوص الإسلامية موقفاً بالغ الحزم والعنف ، تجرم الحدث ، وتدعو إلى إزالة آثار الجريمة بكافة وسائل الترهيب والتحريض .

هنا تتوالى الأحاديث : أيما أهل عرصة – منطقة أو حي سكن – أصبح فيهم أمرؤ جائعاً ، فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله – ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم – ثم هذا الحديث الخطير في مدلوله : إذا بات مؤمن جائعاً فلا مال لأحد .

ويعلق الدكتور علي البارودي على هذا الحديث في كتابه : « دروس في الاشتراكية العربية » بقوله إنه ما دام في المجتمع جائع واحد أو عار واحد ، فإن حق الملكية لأي فرد من أفراد هذا المجتمع لا يمكن أن يكون شرعياً ، ولا يجب احترامه ولا تجوز حمايته . ومعنى ذلك أن هذا الجائع الواحد يسقط شرعية حقوق الملكية إلى أن يشبع »* !

---

* العدل الاجتماعي – د . عماد الدين خليل .

وقد حدث في عهد عمر بن الخطاب أن أصاب بعض المسلمين عطش شديد ، فمروا على بئر ، ولكن أصحابه رفضوا أن يشربوا منه « فلما وفدوا على عمر أخبروه بالأمر فقال : هلا وضعتم فيهم السلاح » * .

ومشهور بيننا قول الصحابي أبي ذر الغفاري : عجبت لمسلم لا يجد قوت يومه ولا يخرج على الناس شاهراً سيفه !

وفي المحلى (جـ ٦) كتب ابن حزم عن المسلم الذي يشتد به الجوع ، بينما يجد طعاماً فيه فضل عن صاحبه ، فيقول إنه « فرض على صاحب الطعام إطعام الجائع .. وله – الجائع – أن يقاتل عن ذلك ، فان قتل فعلى قاتله القود (القصاص) وان قتل المانع فإلى لعنة الله ، لأنه منع حقاً ، وهو طائفة باغية . قال الله تعالى : فإن بغت احداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله – الحجرات ٩ – ومانع الحق باغ على أخيه الذي له الحق » .

وفي فقه الحنابلة إنه إذا مات المسلم جوعاً فان القادرين الذين حوله يعتبرون قتلة ، ويلزمون بدفع الدية عنه ، لأنهم مسؤولون امام الله عنه .

وفي رأي فقهاء آخرين أن المسلم الجائع إذا مات وهو ينتزع حقه في القوت من الأغنياء يعد شهيداً ، لأنه مات وهو يدفع ظلماً اجتماعياً وقع عليه ، « ومن مات دون مظلمته فهو شهيد » بنص الحديث الشريف ، ثم انه مات وهو يحاول أن يغير بيديه منكراً ، إذ هو مطالب بذلك شرعاً . « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده .. » إلى آخر الحديث . وقبل أن نطوي هذه الصفحة ينبغي أن ننتبه إلى أن هذه النصوص الأخيرة تتعدى الفقر بالناس ، هي حالة الجوع .. أي منتهى الفقر ..

وبقي أن نتأمل على الجانب الآخر حالة معاكسة : منتهى الغنى !

---

* الخراج لأبي يوسف .

هؤلاء المترفون ..

تنقلنا حالة منتهى الغنى إلى مشارف عالم المترفين ، وهو العالم الذي لم نعد بحاجة أن نفتش عن قسماته في سير الباذخين الذين ظهروا على سطح الحياة الإسلامية مع تسلل جراثيم التحلل والسقوط إلى جسد الأمة . لم نعد بحاجة إلى الالتفات إلى الماضي البعيد ، ففي الحاضر الذي نعيشه الكفاية !

ذلك أن الأمة العربية تعيش الآن ظاهرة الترف ، بعد أن تدرجت في السلم صعوداً – وربما هبوطاً ! – من الغنى إلى الثراء الفاحش إلى الترف . وبعدما انفتحت الكسب الحلال والحرام على مصاريعها ، في زمن انحسرت فيه قيمة العمل أمام طوفان المال المنهمر وتحت ضغطه .

حتى بات من يعنيهم الأمر في هذه القضية هم أناس حولنا ، كبار وربما ذوو نفوذ ، نقرأ عنهم كثيراً وقد نلقاهم ، وربما نعرف بعضهم . هم أهلنا وان باعدت بيننا المسافات ، في الأمكنة والأرصدة !

لكن الحرج في معالجة الأمر يزول إذا ما تذكرنا ان ما نقوله – أو ننقله بتعبير أدق – هو كلام الله ورأي الإسلام كما نفهمه ، وليس رأياً أو اجتهاداً شخصياً ، قد يتأثر بمشاعر غير القادرين تجاه القادرين .

وعلى ذكر هذين الفريقين – الفقراء والأغنياء – فإن التصور الإسلامي للعلاقة بينهما يقوم على فكرة الأخوة والمودة والتراحم . وهي تختلف تماماً عن فكرة «الصراع الطبقي» التي يقول بها الماركسيون ، الصراع الذي يعتبره كارل ماركس «قوام حيوية المجتمع وأساس تقدمه» . بينما يعتبر البيان الشيوعي الذي صدر عام ١٨٤٨ وكتبه ماركس وانجلز «ان تاريخ كل مجتمع لم يكن إلا تاريخ الصراع بين الطبقات» .

ثمة « اعلان اخاء» بين جموع المؤمنين جاء به الإسلام منذ ١٤ قرناً . ونص عليه القرآن : «إنما المؤمنون أخوة – الحجرات ١٠ –» و .. المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً – حديث رواه البخاري ومسلم ، و.. مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم ، كمثل الجسد الواحد .. إلى آخر الحديث ..

وقد كان المجتمع الإسلامي الأول يعيش في ظلال وارفة من هذا الإخاء الرحب ، وهذه المودة التي جعلت الميسورين من الصحابة يتسابقون في البذل والإسهام فيما يحقق عزة الإسلام ورفعة المسلمين ، من أبي بكر الصديق الذي كان له يوم إسلامه مدخرات من تجارته تصل إلى ٤٠ ألف درهم ، انفقها في سبيل الله ، حتى انه عندما هاجر إلى المدينة لم يكن معه من كل مدخره إلا خمسة آلاف فقط ، إلى عبد الله بن جعفر الذي كان لا يرد حاجة لأحد ، وعندما لامه البعض قال : إن الله عودني عادة وعودت عباده عادة : عودني أن يعطيني ، وعودت عباده أن أعطيهم فأخشى إذا قطعت عادتي عن عباده ، أن يقطع عادته عني ! ... إلى أبي موسى المردار (من المعتزلة) الذي رفض أن يورث ورثته ماله ، وسئل عن السبب فقال : كان مالي حق الفقراء لكني خنتهم وانتفعت به طول حياتي !

«وقبله قال ابن عمر : لقد أتى علينا زمان ، وما أحد أحق بديناره أودرهمه من أخيه» .

«وحتى بلغ هذا الإحساس بالإخاء مدى دفع علي بن الحسين (زين العابدين) لأن يسأل بعض من حوله : هل يدخل أحدكم يده في كم أخيه أو كيسه فيأخذ ما يريد ، قالوا : لا .. عندئذ كان رده : اذن فلستم بإخوان .

«هكذا فهموا اعلان الاخاء ، وهكذا مارسوه . حتى قام مجتمع «كان فيه أغنياء لا يخافون حقد الفقراء ، لانهم أدوا حق الله في أموالهم ، وفقراء لا يخشون شح الأغنياء ، لأنهم ما برحوا في فيض غامر من برهم وسخائهم . ولكن كانوا يتنافسون فيما بينهم ، ويتسابقون في فعل الخير والحث عليه»* .

---

* اشتراكية الإسلام – د . مصطفى السباعي .

وإذا كان العدل الاجتماعي هو موضوع مناقشتنا الأساسي ، فقد كان لازماً أن نقف عند الظاهرتين الخطيرتين اللتين يحار بهما الإسلام لتحقيق العدل – الذي هو عماد الشريعة كما قلنا – والظاهرتان هما : الفقر والترف .

وإذا كان الإسلام يقرن الفقر بالكفر – فإنه يعتبر الترف جريمة ، بل سرطاناً مدمراً .

لا اعتراض ولا تحفظ على اليسر والغنى بكل تأكيد ، بل العكس هو الصحيح ، فالغنى مطلوب إذا كان ذلك مستطاعاً . والله سبحانه امتن على رسوله بالغنى «ووجدك عائلاً فأغنى – الضحى ٨ –» وجعل الاغداق في الرزق والمال نوعاً من الثواب العاجل في الدنيا «فقلت استغفروا ربكم انه كان غفاراً . يرسل السماء عليكم مدراراً . ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً – نوح ١٠/١١ –» .

وكما أن الرسول كان يستعيذ بالله من الكفر والفقر ، فهو نفسه القائل : اللهم إني أسألك الهدى والتقى ، والعفاف والغنى – رواه مسلم والترمذي – و.. نعم المال الصالح للرجل الصالح – رواه البخاري – وعندما دعا لصاحبه وخادمه انس قال : اللهم اكثر ماله .

وعندما استشار سعد بن أبي وقاص الرسول عليه السلام في أن يتصدق بثلثي ماله قال : الثلث والثلث كثير . انك ان تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس .

وعمر بن الخطاب هو القائل : إذا أعطيتم فأغنوا .

ولعلنا لاحظنا كيف كان الفقه الإسلامي شديد الحرص على أن تكون الزكاة مصدر تيسير على الناس ، وكيف كان اتجاه الفقهاء رافضاً لمبدأ «العيش على الكفاف» .

أقول إن الغنى في التصور الإسلامي مطلوب ، باعتباره تعبيراً عن اليسر الذي يليق بكرامة الإنسان ، مخلوق الله المختار ..

لكن الغنى شيء ، والترف شيء آخر ، إذ بالترف يختل ميزان العدل الاجتماعي ،

وينفتح الباب لكل عوامل التحلل والسقوط . وحقائق التاريخ شاهد على ذلك . فقد كان الترف بداية الانهيار ، من الامبراطورية الرومانية واليونانية ، حتى دولة الإسلام ذاتها . وما يسجله التاريخ عن أحداث الفترة الأخيرة لحكم العباسيين في العراق ، وحكم الفاطميين والكلبيين في صقلية وحكم الطوائف في الأندلس ، لا يفاجئه بأي قدر ذلك السقوط والتشرذم الذي حدث في عالم الإسلام وقتئذ .

كان الترف هو المعول الذي هدم تلك الأبنية الإسلامية الشامخة .

ومن بين كل العلل التي تصيب مجتمعاً يتسلل إليه الترف والبطر ، فليس هناك ما يعادل جريمة حبس مال الأغنياء عن الفقراء وتبديد مال الله في غير وظيفته الحقيقية واتجاهه الصحيح .

وإذا كان الفقر يعتبر في التصور الإسلامي إهداراً لكرامة الإنسان وإذلالاً لهذا المخلوق المختار ، فإن الترف هو إهدار لقيمة خلافة الإنسان لله في الأرض ، أي انه إذا اعتبر الفقر إساءة للإنسان ، فإن جريمة الترف أشد ، لأنها في الحقيقة إساءة إلى الله سبحانه وتعالى !

والترف قضية نسبية ، وتقديرها متروك لواقع كل مجتمع وظروفه الاقتصادية ، لكنه بوجه عام مرحلة يلجأ فيها الأغنياء إلى تكديس الأموال ، والخلود إلى حياة الدعة والخمول . مرحلة يفقد فيها الإنسان صفته كخلية منتجة في المجتمع ، إلى عنصر أناني مستهلك ، لا يرى في الكون ورسالة الإنسان إلا الشهوة الجامحة والبطر ، والتمرغ في اللذائذ والمتع ..

والقرآن يذهب إلى أبعد من ذلك في تصديه العنيف والقاسي لظاهرة الترف والمترفين ، فهم أعداء الهدى والعرفان . أعداء الحق والعدل . ولذلك فصورتهم في القرآن الكريم ترتبط دائماً بالإفساد في الدنيا ، وسوء المآل في الآخرة .

«إن الإنسان ليطغى ، ان رآه استغنى – العلق ٧ –» .. فثمة علاقة بين الثراء الفاحش – وهو المعنى هنا – وبين الطغيان» . «وأما من بخل واستغنى ، وكذب بالحسنى ، فسنيسره للعسرى ، وما يغني عنه ماله إذا تردى – الليل ٨/١١ –» .. وهؤلاء الذين يحبسون المال في الدنيا لن ينفعهم هذا الشح في الآخرة .. «والذين

يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم – التوبة ٣٤ – » هذا جزاء الذين يكدسون المال ولا يرعون فيه حق الله الذي هو حق الفقراء .

هم القاعدون الخاملون في الدنيا : إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء رضوا بأن يكونوا مع الخوالف ، وطبع الله على قلوبهم فهم لا يعلمون – التوبة ٩٣ – » وقد نزلت الآية في الذين تخلفوا عن القتال جنباً واستكانة إلى الدعة ، في معركة « تبوك » التي نشبت بين المسلمين والروم في العام التاسع الهجري .

وهم ميتو القلب والضمير ، « نسوا الذكر ، وكانوا قوماً بورا – الأحزاب ١٧ – » – نسوا الله فصاروا كالأرض الجدباء الميتة ، التي لا تنتج ولا تثمر .

وهم بما يضربونه من مثل وما يمثلونه من قيم ، مصدر افساد وبلاء لكل مجتمع ، بل نذير غضب الله ولعنته » « وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً » [وأمرنا هنا تجيء بمعنى أكثرنا ، – ثم لاحظ الربط بين الترف والفسق] « وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها – القصص ٥٨ – » .

وهم بما يفعلون يظلمون الناس ويظلمون أنفسهم . واستحقوا وصف التجريم : واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين . وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون – هود ١١٧ – » .. وربما ألقت هذه الآية بعض الضوء على ما قبلها ، فسقوط أي مجتمع وهلاكه ليس قدراً مكتوباً عليه ، ولكن له أسبابه . وهي تكمن – في حالتنا هذه – في ظاهرة الترف التي تستشري فيه .

والآية لها مغزى آخر أكثر من تجريم الترف والمترفين ، لكنها هنا تحمل المجتمع مسؤولية التصدي لهذه الظاهرة والقضاء عليها . وإذا تقاعس المجتمع عن ذلك فالمصير السيئ ينتظره « وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون » .

وهم على مدار التاريخ ضد الهدى والعدل : « وما أرسلنا في قرية من نذير إلا قال مترفوها انا بما أرسلتم به كافرون – سبأ ٣٤ – » .

وهم دائماً مكابرون جاحدون : « انهم كانوا قبل ذلك مترفين . وكانوا يصرون على الحنث العظيم . وكانوا يقولون : أإذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أإنا لمبعوثون ؟ » .

وفي هذا الموضوع من سورة الواقعة يواصل القرآن انذارهم بمصيرهم في الآخرة ، حيث تنتظرهم أفظع نهاية ، ويخاطبهم الله سبحانه بهذا التوجه المليء بالازدراء «ثم انكم أيها الضالون المكذبون ، لآكلون من شجر من زقوم ، فمالئون منها البطون ، فشاربون عليه من الحميم ، فشاربون شرب الهيم» ..

أولئك الذين ملأوا حياتهم بالمتع واللذائذ ، سوف يلقون من الله هذا المصير المرعب . حيث يملأون بطونهم بأسوأ ما تطلعه الجحيم (شجر الزقوم) و(شراب الحميم) .

والآيات كثيرة في القرآن الكريم* وكلها تشن هجوماً ضارياً وقاسياً على الترف والمترفين ، وتكشف ما في الترف من جرم وقبح وكفر وظلم ..

وهذا الموقف الحاد من حالة «منتهى الغنى» – المتمثلة في الثراء الفاحش والترف – يتفق تماماً مع موقف القصور الإسلامي من حالة «منتهى الفقر» ، المتمثلة في الجوع ، والتي تحدثنا عنها قبل قليل .

إن التصور الإسلامي يرفض الفقر ومضاعفاته التي قد تصل إلى حد الجوع .

ولكن التصور الإسلامي يقبل الغنى ، ويرفض مضاعفاته ، التي قد تصل إلى الثراء الفاحش أو الترف .

إن «الطيبات من الرزق» بنص القرآن هي الحد الأدنى المقبول في عالم الإسلام .. ليس أي رزق ، وليس الحد الأدنى من الرزق ..

والمطلوب دائماً أن يظل ميزان العدل قائماً ، على المستوى الشخصي والجماعي .. «وكلوا واشربوا ولا تسرفوا – الأعراف ٣١ –» و.. كل ما شئت والبس ما شئت ، ما خطئتك اثنتان : سرف أو مخيلة – رواه البخاري .

وفي ختام الرحلة تستوقفنا ثلاثة مواقف تكاد تشكل علامات أساسية وضرورية في مسيرة العدل ..

– الموقف الأول ، قول الرسول عليه السلام «إذا آتاك الله مالاً فلير أثر نعمته وكرامته عليك – رواه أبو داود والنسائي » ، وهو الذي يطرح نفس فكرة الآية

---

* للتفصيل انظر كتاب الدكتور عماد الدين خليل «العدل الاجتماعي» .

الكريمة «وأما بنعمة ربك فحدث» .. وهي دعوة إلى الاستمتاع بالرزق في المخبر والمظهر .

– الموقف الثاني ، في الصحيح ان إعرابياً سأل النبي عليه السلام : بالله الذي أرسلك ، هل أمرك الله أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا ؟ .. قال : نعم . وهو ما عبر عنه عمر بن الخطاب بقوله : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لأخذت من فضول الأغنياء (ما يزيد على حاجتهم) فرددتها على الفقراء .. وما قاله علي بن أبي طالب : ان الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم ، فان جاعوا أو عروا أو جهدوا ، فبمنع الأغنياء .. وهي دعوة لا تحتاج إلى إيضاح أو تعقيب .

– الموقف الثالث ، ما رواه أبو ذر عن النبي عليه الصلاة والسلام : الأكثرون هم الأقلون يوم القيامة . أي كلما زاد مالك في الدنيا ، كلما قل حظك في الآخرة ! ولك – بعد – أن تختار !



الفصل السادس

قراءة في فكر رافض

- الله ليس منحازاً لأحد
- لماذا التبشير بالتأثيم والتخويف ؟
- هذه «الدنيا اللغز» بين حيرة السلف وعجز الخلف
- دعوة إلى «تطبيع» العلاقات بين المسلم ودنياه
- تعمير الدنيا قبل تعمير الجنة
- مجتمع «الشغيلة» الحق .



الله ليس منحازاً لأحد

.. غاية الأمر ان المسلمين يسمون أمة الاجابة ، وغيرهم يسمون أمة الدعوة ، فالجميع أمته .

بهذه العبارة يتحدث شيخ علماء المغرب ، عبد الله كنون ، عن ميزان العدل في الإسلام «بين جميع الطوائف والعناصر ، من غير اعتبار لون أو نزعة أياً كانت» * .

وفي هذا الاتجاه ، تصب أفكار واجتهادات العديد من فقهاء المسلمين ، الذين يبنون مواقفهم على حقيقة أن بني آدم خرجوا «من نفس واحدة» ، وان «الخلق كلهم عيال الله» .

وهو اتجاه تحدد معالمه أبعاد قيمة العدل الإلهي ، بكل تجرده وسموه . إذ لا انحياز ولا محاباة لأحد ، لا في الدنيا ولا في الآخرة ، بل انه امام «الموازين القسط يوم القيامة» – بالتعبير القرآني – تسقط الهويات والأنساب والألقاب ، ويبقى شيء واحد يحتكم إليه في الثواب والعقاب ، هو العمل الصالح أولاً ، والعمل الصالح أخيراً !

وعندما وقف النبي عليه السلام فوق الصفا ، ليقول لقريش كلها ، ولأهله وابنته فاطمة على وجه الخصوص : لا أغني عنكم من الله شيئاً ، فقد كان على وعي تام بتلك الحقيقة ، منذ تلقى التوجيه الإلهي «وأنذر عشيرتك الأقربين» وعندما سجل القرآن الكريم في قصة سيدنا نوح ، كيف انه أراد أن يشفع لابنه عند الله ، جاءه الرد بالرفض القاطع ، والسبب : «انه عمل غير صالح» .

---

* عبد الله كنون – الإسلام أهدى .

لا النسب ، ولا مكانة الأب الرفيعة عند الله ، حالا دون أن ينفذ عدل الله ، لأن الأهم طبقاً « للموازين القسط » . ماذا قدمت يداه هو ؟ ماذا كان موقفه هو ؟ .. أين موقعه هو بين الخير والشر ؟

إن الله ليس منحازاً لأحد . هذه واحدة من الحقائق الأساسية في التفكير الإسلامي ، التي ينبغي التنبيه والتذكير بها . ومن التبسيط الشديد للأمور ، ومن الفهم المسطح والقاصر للإسلام ، أن يروج البعض لفكرة ان الطريق إلى السماء حكر على نفر من الناس ، بل انه من الإساءة إلى عدل الله أن يعلن كائناً من كان انه صادر لحسابه مفاتيح الجنة وهو قاعد في مكانه ؟!

لقد حسمت النصوص القرآنية الأمر منذ نزل كتاب الله قبل ١٤ قرناً . عندما تخاصم أهل الأديان – والرواية يسجلها ابن كثير في تفسيره عن ابن عباس – فقال أهل التوراة : كتابنا خير الكتب ، ونبينا خير الأنبياء ، وقال أهل الإنجيل مثل ذلك . وقال أهل الإسلام : لا دين إلا الإسلام ، وكتابنا نسخ كل كتاب ، ونبينا خاتم النبيين ، وأمركم وأمرنا أن نؤمن بكتابكم ، ونعمل بكتابنا : فقضى الله بينهم ، ونزلت الآية : « ليس بأمانيكم ، ولا أماني أهل الكتاب ، من يعمل سوءاً يُجز به ، ولا يجد له من دون الله ولياً ولا نصيراً (النساء – ١٢٣) » وخير بين الأديان فقال : « ومن أحسن دنيا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن ، واتبع ملة ابراهيم حنيفا (النساء – ١٢٥) » .

يضيف ابن كثير : ان الدين ليس بالتحلي ولا بالتمني ، ولكن ما وقر في القلوب وصدقته الأعمال . وليس كل من أدى شيئاً حصل له بمجرد دعواه ، ولا كل من قال إنه هو على حق سمع قوله ، بمجرد ذلك ، حتى يكون له من الله برهان .

وفي تفسير الآيتين يقول الإمام محمد عبده (الأعمال الكاملة – الجزء الخامس) : ان الأديان ما شرعت للتفاخر والتباهي ، ولا تحصل فائدتها بمجرد الانتماء إليها والمدح بها ، بلوك الألسنة والتشدق في الكلام . بل شرعت للعمل ... وإنما سرى الغرور إلى أهل الأديان من اتكالهم على الشفاعات ، وزعمهم أن فضلهم

على غيرهم من البشر بمن بعث فيهم من الأنبياء لذاتهم ، فهم بكرامتهم يدخلون الجنة وينجون من العذاب ، لا بأعمالهم » .

ثم يضيف الأستاذ الامام : ان كثيراً من الناس من يقولون تبعاً لمن قبلهم في أزمنة مضت ، إن الإسلام أفضل الأديان ، أي دين أصلح اصلاحه ؟ .. أي دين أرشد ارشاده ؟ .. أي شرع كشرعه في كماله ؟ ولو سئل الواحد منهم ، ماذا فعل للإسلام ؟ وبماذا يمتاز على غيره من الأديان ، لا يجد جواباً .

وفي هذا السياق نزلت الآية : ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن ، فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيراً (النساء – ١٢٤) ، التي يعقب عليها الشيخ محمد رشيد رضا في تفسير « المنار» بقوله : أي ان كل من يعمل ما يستطيع عمله من الصالحات ، وهو متلبس بالإيمان مطمئن به ، فأولئك العاملون المؤمنون بالله واليوم الآخر يدخلون الجنة بزكاء أنفسهم وطهارة أرواحهم .

ثم يضيف معقباً على الآيتين (١٢٣ – ١٢٤) ان فيهما «من العبرة والموعظة ما يدك صروح الأماني ومعاقل الغرور التي يأوي إليها الكسالى . الجهال والفساق (كذا !) من المسلمين ، الذين جعلوا الدين كالجنسية السياسية ، وظنوا ان الله العزيز الحكيم يحابي من يسمي نفسه مسلماً ، ويفضله على من يسميها يهودياً أو نصرانياً بمجرد اللقب ، وأن العبرة بالأسماء والألقاب لا بالعلم والعمل» .

وثمة آيات قرآنية أخرى ، من رب الناس ، تطل على كل الناس من منظور أكثر اتساعاً وشمولاً ، وتعطي قيمة العدل عند الله سبحانه ، أبعاداً وآفاقاً بغير حدود .

والآيات ثلاث هي :

« إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والنصارى ، والصابئين ، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً ، فلهم أجرهم عند ربهم » (البقرة – ٦٢) .

« إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والصابئون والنصارى ، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً ، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون» (المائدة – ٦٩) .

«إن الذين آمنوا والذين هادوا ، والصابئين والنصارى والمجوس ، والذين أشركوا ، ان الله يفصل بينهم يوم القيامة » (الحج – ١٧) .

والآيتان الأوليان تسويان بين الجميع أمام الله سبحانه ، وتشترطان فقط الإيمان بالله والعمل الصالح ، ليثاب الخيرون عما فعلوا ، وليطمئن الجميع إلى عدالة الله «ولموازين القسط» يوم القيامة .

ولا بد أن نلاحظ أن «الصابئين» ذكروا في هاتين الآيتين ، وهم ليسوا من أصحاب الأديان السماوية على أي حال ، وان قيل إنهم يؤمنون بالله ، وببعض الأنبياء . وحتى هؤلاء ، من عمل منهم صالحاً فله أجره عند ربه .

وفي الآية الثالثة اضافة للمجوس والمشركين ، وتذكير بأن حسابهم على الله يوم القيامة ، وليس على أحد من الناس في هذه الدنيا .

وفي تفسيره للآية الأولى من سورة البقرة يقول الإمام محمد عبده (الجزء الرابع من الأعمال الكاملة) ان انساب الشعوب وما تدين به من دين وما تتخذه من كل ذلك لا أثر له في رضاء الله ولا غضبه ، ولا يتعلق به رفعة قوم ولا منعتهم . بل عماد الفلاح ووسيلة الفوز بخيري الدنيا والآخرة ، إنما هو صدق الإيمان بالله تعالى .

ويؤيد هذا التفسير ، ويردده ، محمد رشيد رضا صاحب «المنار» ويضيف عليه قوله : إن حكم الله العادل سواء ، وهو يعاملهم – الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين – بسنة واحدة ، لا يحابي فريقاً ويظلم فريقاً . وحكم هذه السنة ، أن لهم أجرهم المعلوم بوعد الله على لسان رسولهم ، ولا خوف عليهم من عذاب الله .

ومن المفسرين من يخالف هذا الرأي ، ويرى أن هذه الآية منسوخة بقول الله تعالى : ومن يبتغِ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه (آل عمران – ٨٥) . ومن هؤلاء الطبري وابن كثير وسيد قطب ، الذي يشير في «الظلال» إلى أن «العبرة بحقيقة العقيدة ، ولا بعصبية جنس أو قوم ، وذلك طبعاً قبل البعثة المحمدية ، أما بعدها ، فقد تحدد شكل الإيمان الأخير» .

غير أن محمد عبده ورشيد رضا والشيخ دراز ، مثلاً ، يرون ان الإسلام المقصود في الآية ، والذي لا يقبل الله سبحانه سواه ، هو «الإيمان بالله ، وإسلام القلوب له والإيمان بالآخرة ، والعمل الصالح مع الاخلاص» ، بتعبير الإمام محمد عبده .

وربما ساعدت قراءتنا للسياق على استنباط المعنى الصحيح ، فالنص القرآني في هذا الموضع يبدأ بالآية : «قل آمنا بالله وما أنزل علينا ، وما أنزل على إبراهيم واسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط ، وما أوتي موسى وعيسى والنبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون» ثم تجيء الآية التي نحن بصددها : «ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ، وهو في الآخرة من الخاسرين» .

بهذا التصور ، فان آية «ومن يبتغ غير الإسلام ديناً ..» ، لا تتعارض مع الآية التي نحن بصددها «إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى» . ولا مبرر للقول بان الآية الأخيرة منسوخة بالأولى .

إن العلاقة بين الآيات هنا ليست فقط علاقة تكامل ، لا مكان فيها للتناقض أو التناسخ ، ولكن هذه العلاقة تنسج في الوقت ذاته إطاراً أمثل لعدالة الله ، باعتباره – سبحانه – «رب الناس وملك الناس» جميعاً .

ويذهب الدكتور محمد عبد الله دراز في كتابه (الدين – بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان) إلى أن «الإسلام في لغة القرآن ليس اسماً لدين خاص . وإنما هو اسم للدين المشترك الذي هتف به كل الأنبياء ، وانتسب إليه كل أتباع الأنبياء» . ويستدل على ذلك بقوله : «هكذا نرى نوحاً يقول لقومه (أُمرت أن أكون من المسلمين – يونس ٧٢ –) ويعقوب يوصي بنيه (فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون – البقرة ١٣٢ –) . وأبناء يعقوب يجيبون أباهم (نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم واسماعيل واسحق إلهاً واحداً ، ونحن له مسلمون – البقرة ١٣٣ –) . وموسى يقول لقومه (يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين – يونس ٨٤ –) والحواريون يقولون لعيسى (آمنا بالله واشهد بأنا مسلمون – آل عمران –) . بل ان فريقاً من أهل الكتاب حين سمعوا القرآن : (قالوا آمنا به ، انه الحق من ربنا انا كنا من قبله مسلمين – القصص ٥٣ –) .

ويتساءل الدكتور دراز : ما هذا الدين المشترك الذي اسمه الإسلام ، والذي هو دين كل الأنبياء والمرسلين ؟ ..

ويجيب الشيخ الجليل على السؤال قائلاً : إن الذي يقرأ القرآن يعرف كنه هذا الدين : انه هو التوجه إلى الله رب العالمين ، في خضوع خالص لا يشوبه شرك ، وفي إيمان واثق مطمئن بكل ما جاء من عنده على أي لسان وفي أي زمان أو مكان ، تمرد على حكمه ، ودون تمييز شخصي أو طائفي أو عنصري بين كتاب وكتاب من كتبه ، أو بين رسول ورسول من رسله . وفي هذا المعنى يوجه الله الخطاب : «قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والأسباط ، وما أوتي موسى وعيسى ، وما أوتي النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون» – البقرة ٣٦ – .

ثم يضيف الدكتور دراز : غير ان كلمة الإسلام قد أصبح لها في عرف الناس مدلول معين ، هو مجموعة الشرائع والتعاليم التي جاء بها محمد (ص) أو التي استنبطت مما جاء به ، كما أن كلمة اليهودية أو الموسية تخص شريعة موسى ، وما اشتق منها ، وكلمة النصرانية أو المسيحية تخص شريعة عيسى وما تفرع منها .

ولعلي أضيف أن منطق القرآن ذاته في التعامل مع البشر ينطلق من هذه الرؤية الأرحب والأرحم بخلق الله جميعاً . وهو المنطق الذي يبدو شديد الوضوح في هاتين الآيتين :

– «ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ، فلا تظلم نفس شيئاً . وان كان مثقال حبة من خردل أتينا بها ، وكفى بنا حاسبين» (الأنبياء – ٤٧) .

– «ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره (الزلزلة ٧ و٨) .

ويرى الإمام محمد عبده (الأعمال الكاملة – الجزء الخامس) أن الآيتين تشملان المؤمنين والكافرين على حد سواء . «فمن يعمل من الخير أدنى عمل وأصغره ، فانه يراه ويجد جزاءه ، لا فرق في ذلك بين المؤمن والكافر . غاية الأمر ان حسنات الكفار الجاحدين لا تصل بهم إلى أن تخلصهم من عذاب الكفر ، فهم به خالدون في الشقاء» .

ويضيف الأستاذ الامام ان حسنات الكافرين لا تنجيهم من عذاب الكفر ، وان خففت عنهم بعض العذاب الذي كان يرتقبهم على بقية السيئات الأخرى . وقوله تعالى «فلا تظلم نفس شيئاً» أصرح قول في ان الكافر والمؤمن في ذلك سواء وان كلاً يوفى يوم القيامة جزاءه .

ثم يقول : وما نقله بعضهم من الاجماع على أن الكافر لا تنفعه في الآخرة حسنة ، ولا يخفف عنه عذاب سيئة ما ، لا أصل له . فقد قال بما قلناه كثير من أئمة المسلمين رضي الله عنهم .

ويواصل الشيخ محمد عبده تعقيبه على هذه النقطة قائلاً : على أن كلمة الاجماع كثيراً ما يتخذها الجهلاء السفهاء آلة لقتل روح الدين ، وحجراً يلقمونه أفواه المتكلمين . وهم لا يعرفون للاجماع الذي تقوم به الحجة معنى . فبئس ما يصنعون !

ويلتقي الألوسي – مفتي بغداد الأسبق والأشهر – في «تفسير روح المعاني» (ج ٣٠) مع ما ذهب إليه محمد عبده في تفسير سورة الزلزلة . فهو يقول بأن النص على أن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره .. ، «يشمل المؤمن والكافر . وان حسنات الكافر تخفف عنه عذاب الله في الآخرة» ، مدللاً على ذلك بالأحاديث الصحيحة التي وردت في أن حاتماً (الطائي) يخفف عنه لكرمه ، وأن أبا لهب (الموعود بنص القرآن بأنه سيصلى ناراً ذات لهب) يخفف عنه كذلك لسروره بولادة النبي (ص) وإعتاقه لجاريته ثويبة حين بشرته بذلك ، والحديث في تخفيف عذاب أبي طالب مشهور . (وهي أحاديث استشهد بها محمد عبده أيضاً) .

وبعد أن يستعرض الألوسي وجهات النظر المختلفة في تفسير الآية ، مرجحاً ما يراه ، فانه يؤكد على انه «ليس صحيحاً القول بان ثمة اجماعاً على أن حسنات الكافر لا تنفعه في الآخرة» .

إن معيار العمل الصالح ، وذلك المنهج البالغ التجرد والموضوعية ، الذي ينزه الله سبحانه عن ان ينحاز أو يحابي فريقاً من خلقه دون فريق آخر ، هذا المنطق ، إذا كان هو السائد في الآخرة ، فهو ينسحب بنفس القدر على الحياة الدنيا .

وعندما هزم المسلمون في غزوة أحد ، حتى شجت رأس النبي عليه السلام ،

ثم في غزوة حنين ، وعندما عقد لواء النصر للمشركين في هاتين الغزوتين ، لم يكن ذلك لنقص في إيمان المسلمين ، وبينهم صحابة النبي ، أعرف أهل الأرض بالدين وأحبهم إلى الله . وعلى رأسهم محمد رسول الله ، بشخصه وبوزنه الهائل في الدنيا والآخرة ، كما أن هذا النصر لم يكن انحيازاً للمشركين ، ولكنه كان لأسباب موضوعية بحتة . في «أحد» ، ذهب فريق من فرسان المسلمين وراء الغنائم ، وتركوا ثغرة في مقدمة جيش المسلمين نفذ منها المشركون وحققوا نصرهم . وفي «حنين» أصاب بعض المسلمين الغرور - («أعجبتهم كثرتهم» ، بتعبير القرآن) فتقاعسوا في القتال ، وكانت النتيجة لصالح المشركين .

في الغزوتين لم يكن العامل الحاسم في النصر والهزيمة هو الإسلام أو الشرك ، لم يكن حب الله لنبيه وصحبه ، وبغضه سبحانه لعبدة الأوثان ، لم ترجح الكفة لافتات مرفوعة ، أو حقوقاً مكتسبة ، ولكن العامل الحاسم في النصر أو الهزيمة هو الاداء الجيد ، هو استثمار عناصر الموقف إيجابياً لصالح الهدف المرجو .

نعم ، إن الإيمان الذي وقر في القلب ، والذي صدقه العمل - إذا استخدمنا كلمات الحديث الشريف - عندما اجتمعا لم تقف قوة في الأرض أمام المسلمين ، لكن الإيمان بغير عمل كما ينبغي ، لم يغن عن المسلمين شيئاً ، ولم يحل دون أن ينفذ قانون السماء العادل ، المنزه عن أي انحياز .. حتى لنبي الله وصفيه ، وصحابته الأبرار !

في أول رسالة «الحسبة» ، يقول شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية : ان الناس لم يتنازعوا في أن عاقبة الظلم وخيمة ، وعاقبة العدل كريمة ، ولهذا يروى ان الله ينصر الدولة العادلة وان كانت كافرة ، ولا ينصر الدولة الظالمة وان كانت مؤمنة !

والكلام غني عن أي تعقيب !

لماذا التبشير بالتأثيم والتخويف ؟؟

إن الذين لا يرون في الإسلام إلا قائمة محرمات وممنوعات في جانب ، ثم لائحة عقوبات وزواجر في جانب آخر ، يفعلون بالإسلام تماماً كما فعل الدب الذي أراد أن يحمي صاحبه فقتله ، وان كانت النتيجة أفدح . ذلك أن المجني عليه في القصة الشهيرة هو مجرد فرد واحد ، ولكن المجني عليه فيما نحن بصدده هو عقيدة بأكملها !

إن هؤلاء يصغرون من شأن الإسلام من حيث لا يشعرون . يحولونه من رسالة هداية للبشر ورحمة للعالمين إلى فرمانات إلهية ، تأمر وتنهي ، وتوزع طوابير الناس على درجات جهنم ، حتى أسفل سافلين !

ولا نعرف دعاة لأية قضية ، مهما كان شأنها ، يستخدمون مثل هذا الأسلوب الفريد في التبشير ، الذي يعتمد التأثيم والتخويف سبيلاً إلى الهداية والإقناع . فما بالكم إذا كانت الدعوة إلى دين كالإسلام ، وإذا كان الداعون إليه مأمورين — صراحة وبنص القرآن — بأن يخاطبوا الناس « بالحكمة والموعظة الحسنة » ؟!

ذلك انه منذ نزلت آيات القرآن الكريم التي تعلن « ان الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض » و.. « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً » ، وغيرها من الآيات المشابهة ، منذ ذلك الحين استقر رأي الفقهاء على قاعدة تشكل منطلقاً أساسياً في التفكير الإسلامي ، هي « أن الأصل في الأشياء الإباحة » على اعتبار أنه ليس معقولاً أن يسخر الله سبحانه هذا الكون للإنسان ، ويعتبره من نعم الله عليه ، ثم يحرمه عليه .

ومن هنا ضاقت دائرة المحرمات في شريعة الإسلام ضيقاً شديداً ، واتسعت دائرة الحلال اتساعاً بالغاً . وبقيت النصوص الصحيحة الصريحة التي جاءت

بالتحريم قليلة جداً ، وما لم يرد نص بحله أو حرمته ، فهو باق على أصل الإباحة ، وفي دائرة العفو الإلهي * .

والإباحة المقصودة هنا لا تقف عند حدود دائرة الأشياء والأعيان ، بل تمتد لتشمل الأفعال والتصرفات التي ليست من أمور العبادة ، وهي التي نسميها «العادات أو المعاملات» ، فالأصل فيها عدم التحريم وعدم التقيد إلا بما حرمه الله سبحانه ، وقوله تعالى : «وقد فصل لكم ما حرم عليكم» ، عام في الأشياء والأفعال .

وفي الحديث الشريف : ما أحل الله في كتابه فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو . فاقبلوا من الله عافيته ، فان الله لم يكنْ لينسى شيئاً .

وعندما سئل النبي (ص) عن السمن والجبن والفراء ، لم يشأ أن يجيب ، مكتفياً بقوله : الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا عنكم .

أي ان الرسول أحال السائلين إلى القاعدة التي تحكم الحل والحرمة ، إذ يكفي أن يعرفوا ما حرم الله ، فيكون كل ما عداه حلالاً طيباً .

وفي هذا المعنى قال عبد الله بن عباس : ما لم يذكر في القرآن فهو مما عفا الله عنه .

أي إن الإسلام حدد السلطة التي تملك التحليل والتحريم ، فانتزعها من أيدي الخلق ، أياً كانت درجتهم في دين الله أو دنيا الناس . وجعل هذه السلطة من حق الله سبحانه وتعالى . «فلا فقهاء أو مفتين ، ولا ملوك ولا سلاطين ، يملكون أن يحرموا شيئاً تحريماً دينياً على عباد الله» .

وفي القرآن أكثر من تحذير واستنكار للذين يحاولون تجاوز هذه الحدود بالتوسع في التحريم : «قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده ، والطيبات من الرزق ؟» (الأعراف – ٣٢) – «يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله

---

* الحلال والحرام في الإسلام – الدكتور يوسف القرضاوي .

لكم ، ولا تعتدوا ، ان الله لا يحب المعتدين» (المائدة – ٨٧) .

إن الله في هذه الآية الأخيرة لا ينهي فقط عن تحريم ما أحله في كتابه ، ولكنه ينبه إلى أن الوقوع في مثل هذا الخطأ بمثابة عدوان على حقه سبحانه في التشريع الديني .

إن التضييق على الناس وتوسيع دائرة الحرام ، هو في الوقت ذاته عدوان على الله أيضاً .

وبعد أن فتح طريق الحلال على مصراعيه أمام البشر ، وحذر الله من محاولات اعتراض الهواة والمحترفين لهذا الطريق ، جاء التحذير الثاني موجهاً إلى المؤمنين . وهم هنا لا ينهون عن منكر أو إثم ، ولكنهم يطالبون بالاعتدال في التدين .. ينهاهم الله ورسوله عن الغلو في الدين ، «وإبطال جعله تعذيباً للنفس» ، كما يقول الشيخ رشيد رضا .

ومن النصوص التي استدل بها الفقهاء على ذلك الآيات : «يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم (النساء – ١٧١)» – «ولا تسرفوا إن الله لا يحب المسرفين» (الأنعام – ١٤١) «تلك حدود الله فلا تعتدوها» (البقرة – ٧) .

ومنها قول الرسول عليه السلام : إياكم والغلو في الدين – ثم ، لا تشددوا على أنفسكم فيشدد الله عليكم ، فان قوماً شددوا على أنفسهم ، فشدد الله عليهم .

وهؤلاء المتشددون هم الذين وصفهم النبي (ص) «بالمتنطعين» . ونهى بشده مثل هذا التنطع في قوله ثلاثاً : ألا هلك المتنطعون . ألا هلك المتنطعون . ألا هلك المتنطعون !

وحينما علم الرسول (ص) أن بعض الصحابة قد أخذ على نفسه أن يصوم النهار ويقوم الليل ، وقرر بعضهم أن يعتزل النساء ، عندئذ وقف بينهم وقال : ما بال قوم قالوا كذا وكذا ، أما والله أني أخشاكم لله وأتقاكم له ، لكن أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني .

وعندما قرر بعض الصائمين أن يقضوا يومهم في العراء ليكسبوا ثواب احتمال مشقة الحر والعطش إلى جوار ثواب الصيام ، نهاهم الرسول عن ذلك ، وأمرهم

بالصوم في الظل ، لأن الصوم في الشمس لغير مقصد شرعي إلا المشقة ، فيه عصيان لأوامر الله ورسوله .

أليس الدين يسراً ؟؟

نعم ، هناك تعميم ينبه الجميع إلى أن الدين ليس أوامر ونواهي مطلقة وجامدة ، ليس عقوبة نافذة على البشر ، ولكنه «رحمة مهداة» .

والتعميم وارد في نصوص عديدة : يريد الله أن يخفف عنكم ، وخلق الإنسان ضعيفاً (النساء – ٢٨) – يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (البقرة – ٢٢٠) – لا يكلف الله نفساً إلا وسعها (البقرة – ٢٨٦) – وجاهدوا في الله حق جهاده ، هو اجتباكم ، وما جعل عليكم في الدين من حرج (الحج – ٧٨) – وليس عليكم جناح فيما أخطأتم ، ولكن ما تعمدت قلوبكم (الأحزاب – ٥) .

وفي ذلك تقول عائشة عن النبي (ص) : ما خير بين أمرين إلا اختار ايسرهما ، ما لم يكن اثماً .

وهو المعنى الذي أكده عليه السلام في أكثر من حديث ، بشروا ولا تنفروا ، ويسروا ولا تعسروا – عليكم من الأعمال ما تطيقون ، فان الله لا يمل حتى تملوا – لن يشاد الدين أحد إلا غلبه ، ولكن سددوا وقاربوا (ابذلوا جهدكم) – إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق ، ولا تبغضوا إلى أنفسكم عباد الله ، فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى – أحب الأعمال إلى الله أدومها وان قل .. إلى آخر الأحاديث .

وفي قول عبد الله بن عمر : كنا نبايع رسول الله على السمع والطاعة ، فكان يقول للواحد منا : فيما استطعت .

إزاء هذه المنطلقات ، إباحة الأشياء في الأساس ، وتحديد المحرم بوضوح ، والنهي عن الغلو ، والتأكيد على اليسر في الدين ، كانت مهمة الفقهاء في الافتاء شائكة وصعبة للغاية . إذ كيف يتجنب الواحد منهم هذه المحاذير ، ليقول رأياً يرضي الله فيما يعترض حياة الناس من معاملات وأقضية ومستحدثات .

كان أحمد بن حنبل يقول عن نفسه : ربما مكثت في المسألة سنين قبل أن

أعتقد فيها شيئاً .

وابن حنبل هذا ، صاحب المسند الذي صنفه من بين ثلاثة أرباع مليون حديث منسوب إلى النبي ، هو الذي كان يجيب على أكثر سائليه برد العالم الذي يخشى الله حق خشيته ، ويقول بتواضع جم : لا أدري !

وذكر «سحنون» مدون الفقه المالكي ، ان مسألة عرضت لشيخه الإمام مالك ، فقال له : اليوم ، لي عشرون سنة وأنا أفكر في هذه المسألة !

وفي مرض موته ، غلب البكاء مالكاً ، وعندما سئل عن سبب بكائه ، كان رده : وما لي لا أبكي ؟ ومن أحق بالبكاء مني ؟ .. والله لو وددت أني ضربت بكل مسألة أفتيت فيها سوطاً ، وقد كان لي السعي في كل ما سبقت إليه . وليتني لم أفتِ بالرأي .

ويروى عن مجلس أبي حنيفة انهم ظلوا ثلاثة أيام بلياليها يتناقشون في مسألة الحيض . كما يروى عنه انه خرج ليلة من صلاة العشاء ونعله في يده ، فلقيه زفر ، أحد فقهاء الكوفة ، فكلمه في مسألة وظلا يتحاوران حتى نودي على صلاة الفجر وهما قائمان ، فرجعا إلى المسجد ، ثم عادا إلى مناقشة المسألة ، ولم يفترقا إلا وقد انتهيا إلى رأي .

ولما سئل الإمام الشافعي عن الدليل القرآني الذي يستند إليه في الأخذ بالإجماع لزم داره ثلاثة أيام ، انقطع فيها للتفكير والتدبر ، ثم خرج بعدها إلى الناس ، شاحباً مجهداً متورم العينين من كد البحث والنظر ، فتلا الآية : ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين ، نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً . » (النساء – ١١٥) .

هكذا كانوا يفتون ، يدققون ويتحرزون ويزنون الأمور بميزان الذهب ، قبل أن يتفوه الواحد منهم بكلمة في أمور الحلال والحرام والمكروه والمستحب .

وهو أمر لا يقارن بسيل الفتاوى الذي ينهمر علينا عبر وسائل الاعلام وفي الكتب والنشرات كل يوم . ما أسهل أن تقال كلمة حرام ، وما أسهل أن تطلق كلمة الشرك والكفر . «وان أحدهم ليفتي المسألة ، لو وردت على عمر بن الخطاب ، لجمع لها أهل بدر» ، كما يقول أبو حصين !

وأخطر ما نتلقاه هو هذا التسرع في الحكم بالشرك والكفر على المسلمين — « موضة » بعض الدعاة في هذا الزمان ، من ناقلي أقوال الخوارج ومقلديهم — وهو ما لم يجزه الفقهاء الأربعة* ، حتى قال أبـو حنيفة : أهل القبلة كلهم مؤمنون ، ولا يخرجهم من الإيمان ترك شيء من الفرائض .

ولعلي أذكر أولئك الذين يروعهم ما يجري الآن من مظاهر سلوكية تنافي تعاليم الإسلام ببعض ما تسجله صفحات التاريخ الإسلامي في هذا الصدد .

فها هو أبو ذر الغفاري يسمع من رسول الله « ص » قوله : ما من عبد قال لا إله إلا الله ، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة . وقتئذ سأله أبو ذر : وان زنى ، وان سرق . قال النبي : وان زنى وان سرق .

فأعاد أبو ذر السؤال مرتين وثلاثاً ، لم يكف حتى قال رسول الله في المرة الرابعة : وان زنى وان سرق ، على رغم أنف أبي ذر !

فخرج رضي الله عنه وهو يروي الحديث ويقول : وان رغم أنف أبي ذر . مردداً قول الله تعالى : قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ، ان الله يغفر الذنوب جميعاً ، انه هو الغفور الرحيم .

وها هو الإمام الأعظم أبو حنيفة ، قد جلس بالمسجد يوماً ، فدخل عليه بعض الخوارج شاهري سيوفهم ، فقالوا : يا أبا حنيفة ، نسألك عن مسألتين ، فإن أجبت نجوت وإلا قتلناك . قال : أغمدوا سيوفكم فان برؤيتها ينشغل قلبي . قالوا وكيف نغمدها ، ونحن نحتسب الأجر الجزيل بإغمادها في رقبتك !

قال سلوا إذن ، قالوا جنازتان بالباب ، احداهما رجل شرب الخمر فمات سكران . والأخرى امرأة حملت من الزنا فماتت في ولادتها قبل التوبة ، أهما مؤمنان أم كافران ؟

فسألهم : من أي فرقة كانا ؟ .. من اليهود ؟ قالوا لا . قال : من النصارى ؟ ..

---

* تحت عنوان « الدين والسكين » [الفصل الثالث من الكتاب] ، تفصيل للموقف الفقهي من هذه القصة .

قالوا لا . قال من المجوس ؟ قالوا لا . قال ممن كانا ؟ قالوا من المسلمين . قال : قد أجبتم !

قالوا هما في الجنة أم في النار ؟

قال : أقول فيهما ما قال الخليل عليه السلام فيمن هو شر منهما (فمن تبعني فانه مني ، ومن عصاني فانك غفور رحيم) . وأقول كما قال عيسى عليه السلام : ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك أنت العزيز الحكيم .

فنكسوا الرؤوس .. وانصرفوا * .

لقد كانت موجات التشدد في التاريخ الإسلامي بمثابة ردود أفعال لانتشار موجات أخرى مضادة ، محملة بالبدع وصور الإنحلال .

فالترف الذي بدا على حياة الأمراء والأغنياء ، وشيوع الملاهي والحانات في العصر العباسي الأول ثم الثاني ، ساهم في تطور حركة الزهد إلى تصوف يقوم على الرياضة الروحية ومجاهدة إغراءات الدنيا . ثم لما اشتد الترف ، وخربت النفعية وفحشت الطبقية ، احتاجت الحياة إلى النمط الفريد لأبي العلاء المعري ، الذي فرض على نفسه أقسى ضروب الحرمان ، وقاوم المغريات المادية بمجاهدة تقرب من الاستشهاد . فاحتمل أن يصوم الدهر كله ، وكان انسحابه من دنيا الناس احتجاجاً عملياً على فكر العصر ورفضاً معلناً لفساد المجتمع * *

والمجون الذي ساد عصر الرشيد ومن بعده ، هو الذي أفرز فقيهاً في تدقيق وتشدد أحمد بن حنبل في الاعتماد على النصوص . والتحلل الذي استشرى في أواخر عهد الدولة العثمانية ، والبدع التي انتشرت في الجزيرة العربية ، هي التي أفرزت ذلك الموقف الحاد الذي اتخذه الامام محمد بن عبد الوهاب ، في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي .

---

* أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام – عبد الحليم الجندي .

* * الشخصية الإسلامية – للدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) .

إن شبابنا الرافض الآن هو أخطر إفرازات الهزيمة والأحباط . وهذه الهزيمة لها وجهان : وجه عسكري ، وآخر حضاري . فعندما فشلت شعارات الدعوة إلى القومية في تحقيق أحلام الشعوب العربية ، وانكسرت بهزيمة يونيو ٦٧ ، برزت تيارات الدعوة للعودة إلى الله ، التي تمثلت في الحركات الإسلامية التي نشطت وتنامت منذ ذلك الحين وإلى الآن .

ولكن فشل الدعاة الإسلاميين في الوصول إلى صيغة ملائمة للتوفيق بين أحكام الإسلام ومقتضيات العصر ، أفرز رد فعل مضاداً ، ترك بصمات واضحة على الموقف الفكري ، حتى اتسم أغلبها بالغلو في الدين ، وبالإغراق فيما يمكن أن نسميه الفكر السلفي المبالغ فيه ، الذي جعل قضيته هي اعلان الحرب على ما هو عصري ، والربط بين المعاصرة واعتبارها نوعاً من الانحلال والتهتك .. والشرك في أحيان أخرى .

وأياً كانت الأسباب ، فان المجني عليه في هذا كله يظل - كما قلت - هو العقيدة ، ومعتنقوها الذين تتقاذفهم هذه التيارات ، وتوقعهم في حيرة شديدة ، وشعور دائم بالإثم .

وتظل القضية هي : كيف يعود «للحنيفية السمحاء» وجهها الحقيقي ، بغير عدوان ولا افتئات ؟ وبغير تأثيم أو تخويف ؟ .

هذه «الدنيا اللغز»
بين حيرة السلف وعجز الخلف !

تظل الدنيا لغزاً في حياة مسلم هذا الزمان ، حير السلف ، وأعجز الخلف !

ذلك انه إلى الآن ومنذ حوالي قرنين من الزمان ، منذ استيقظ عالم الإسلام على عصر ما بعد النهضة يطرق الأبواب ويخطف الأبصار ، فان حيرة المسلمين في شأن هذه الدنيا الجديدة لم تتوقف . حتى كادت تصبح لغزاً صعب الحل ، ومحاطاً بالمخاوف والشكوك ، وبدا طريقها مسكوناً بالأشباح والعفاريت ، الذاهب إليه مفقود ، والناجي منه مولود !

وفي مواجهة هذه الدنيا للغز ، تراوحت المواقف وردود الأفعال ، بين الاعتزال والخصام والتمرد !

أعرف أسراً كثيرة احتسبت الله في أبناء لها اختفوا منذ سنوات . هاجروا إلى الجبال والشعاب والمغارات وانقطعت أخبارهم ، أو هجروهم بعدما انقلبت حياتهم وهم في بيوتهم . فلم يعودوا يكلمون أحداً ، ولا يعرفون أحداً . أغلقوا على أنفسهم الطريق بين المسجد والبيت . فلا يقرأون صحيفة ، ولا يستمعون إلى إذاعة ، ويستعيذون بالله من التليفزيون ، ويلعنون الذاهب إلى السينما ، ناهيك عن المسرح !

وأعرف شيوخاً – أكثر تقدماً (!) – يجيزون الاستماع إلى نشرات الأخبار فقط في الإذاعة . ويضبطون أنفسهم وأناملهم بحيث يديرون مفتاح المذياع في اللحظة التي تنتهي فيها المقدمة الموسيقية ، تجنباً للاستماع إلى «أصوات الشيطان» في اللحن المميز للنشرة الإخبارية !

وهؤلاء وهؤلاء ، حصروا أنفسهم في مسائل اللحى وأغطية الرؤوس ، والثياب القصيرة والضيقة ، والمستور والمكشوف ، والمسواك والسجائر ، والطيب والحناء .. وما إلى ذلك .

الدنيا عندهم أسود وأبيض ، أطهار وأشرار ، دار إسلام ودار كفر ، ثم .. هم حزب الله ، وغيرهم حزب الشيطان !

ولو أن الأمر بقي مقصوراً على مواقف ومخارج اختارها الأفراد لأنفسهم ، لما كانت هناك مشكلة كبيرة . اذ الاختيار مسؤولية كل فرد في النهاية ، له غنمه وعليه غرمه . ولكن المسألة أصبحت أكثر تعقيداً وأشد خطراً . فهذه التيارات ، صارت تصنف الآن باعتبارها من مظاهر « المد » ، والصحوة الإسلامية ،

وأياً كانت التسمية ، فان الخطير في الأمر أن هذه الشواهد في مجموعها تحمل في طياتها بذور دورة « الانسحاب الثاني » لمسلمي العصر الحديث ، في مواجهة الحضارة الغربية ، بفكرها ومستحدثاتها .

لقد كان الانسحاب الأول مقترناً بتلك المرحلة التي استيقظ فيها عالم المسلمين – بعد سبات دام خمسة قرون – على طلائع الحضارة الغربية ، تدق قلاعهم الناعسة بعنف بلغ ذروته طوال القرن التاسع عشر . وكانت الصدمة التي زلزلت هذا المجتمع الراقد رقدة أهل الكهف ، الذاهل عما يرى ، الحائر فيما يرى .

في ذلك الوقت ، عاش المسلمون حالة من الحيرة والخوف والقلق البالغ .

في هذه الفترة – يقول عباس العقاد في كتابه « الإسلام في القرن العشرين » – كان الإسلام كما يفهمه الجهلاء ، مزيجاً من الخرافة والشعوذة والطلاسم والأوهام ، ومن الوثنية وعبادة الموتى .. كان بعض المتعالين من أدعياء المعرفة يحكم بكفر القائلين بدوران الكرة الأرضية ، ولا يتردد في تكفير من يسميها كرة !

(نشرت مجلة « المنار » في عام ١٩٠٩ سؤالاً موجهاً إلى صاحبها الشيخ محمد رشيد رضا هـذا نصه : نسألكم في الخبر المبلغ بواسطة البرق ، هل يعتد به عندنا في الشرع ، كالصلاة على الغائب ، المبلغ خبره بواسطة البرق ، وما يترتب على ذلك من الأمور الشرعية ، كالهلال في الصوم ، أو الإفطار ، وهل يجوز الأخذ بذلك ؟) .

وعن تلك المرحلة ، كتب الامام محمد عبده مقالاً بعنوان : الإسلام اليوم والاحتجاج بالمسلمين على الإسلام (الجزء الثالث من الأعمال الكاملة) : هل غاب

من الأذهان ما كان ينشر في الجرائد من نحو ثلاث سنين (كان ذلك في آخر القرن الماضي) بأقلام بعض علماء الجامع الأزهر من المقالات الطويلة الأذيال، الواسعة الأردان، في استهجان ادخال علم تقويم البلدان (الجغرافيا) ضمن العلوم التي يتلقاها طلبة الأزهر ... على اعتبار ان تدريس الجغرافيا يستهدف «الغض من علوم الدين».

وفي تساؤل آخر كتب الأستاذ الإمام: الا يتخيل المتأمل انه يسمع من جوف المستقبل صخباً ولجباً، وضوضاء وجلبة وهيعات مضطربة، إذا قيل إنه ينبغي لطلبة الأزهر أن يدرسوا طرفاً من مبادئ الطبيعة، أو يحصلوا جملة من التاريخ الطبيعي؟. ألا تقوم قيامة المتقين؟ ألا يصيحون أجمعين، اكتعين ابتعين: هذا عدوان على على الدين؟ هذا توهين لعقده المتين. هذا تغرير بأهله المساكين؟

ثم يروي محمد عبده قصة «طالب علم من البلاد العثمانية»، أراد الالتحاق بأحد أروقة الأزهر، ووقع الشك، هل بلده مما لأهله استحقاق في ذلك الرواق حسب نص الواقف. فقال قائل لشيخ الرواق: إن كتب تقويم البلدان تشهد بأن البلد داخل في شرط الوقف. فرد الشيخ: انني لا أقتنع بما في تلك الكتب، وإنما الذي يصح أن آخذ به هو أن يكون فقيه - ممن مات - قال إن هذا البلد من قطر كذا، وهو الذي وقف الواقف على أهله؟

أي ان خيال الرجل وعقله رفضا من حيث المبدأ أن تحدد كتب الجغرافيا مواقع البلد، ولم يتصور أن يكون تحديد البلدان خارجاً عن سلطان الفقهاء!

وبحيرة من استيقظ على عالم جديد وغريب، توجه أشهر علماء الزيتونة بتونس في ذلك الوقت الشيخ محمد بيرم، إلى الشيخ محمد الأنبابي شيخ الأزهر، بسؤال في عام ١٨٨٧، هذا نصه: «ما قولكم - رضي الله عنكم - هل يجوز تعلم المسلمين للعلوم الرياضية، مثل الهندسة والحساب والهيئة والطبيعيات وتركيب الأجزاء المعبر عنها بالكيمياء، وغيرها من سائر المعارف، لا سيما ما ينبني عليه من زيادة القوة في الأمة، بما تجاري به الأمم المعاصرة لها في كل ما يشمله الأمر بالاستعداد».

وفي دراسة نشرتها مجلة «العربي»* تحت عنوان «العرب والغرب»، صورة مفصلة للجدل الذي أثير في أواخر القرن الماضي بين علماء الأزهر حول ارتداء البنطلون، وحذاء الفرنجة الأسود، الذي قال بعضهم انه مخالف للسنة، التي لم تجز للمسلم أن يتخذ من النعال سوى الحمراء والصفراء. وما رواه الشيخ حافظ وهبة في كتابه «جزيرة العرب في القرن العشرين»، من أن أول ساعه دقاقة وردت إلى نجد في أواخر القرن الماضي حطمت لاعتبارها من عمل الشيطان. وكيف اعتبرت آلات البرق ناشئة عن استخدام الجن. ثم كيف احتاج استخدام الحاكي إلى فتوى، بل كيف رفض المسلمون فكرة طباعة المصاحف «للاعتقاد بافتقار مواد الطباعة إلى الطهارة، وعدم جواز ضغط آيات الله بالآلات الحديدية»!

وعندما طبع المصحف بإيعاز من والي مصر محمد علي باشا، وظهرت به بعض الأخطاء، اضطر الوالي في عام ١٨٥٣ إلى إصدار أمر عال «يقول فيه: من حيث ان بيع وشرى (أي شراء) المصاحف المطبوعة من الأمور الغير جائزة شرعاً، ومن الوجوب منع ذلك منعاً كلياً، فقد تحرر عموماً بالتأكيد على من يلزم بمنع ذلك، وإذا حصل تجاسر من أحد في بيع المصاحف المطبوعة، يصير ضبطه، ويجري معه ما تقتضيه الأحوال».

وعندما ذهب إلى فرنسا في القرن الماضي كل من الشيخ رفاعة الطهطاوي من مصر وخير الدين التونسي من تونس، كانا مثل كائنات غريبة هبطت فوق كوكب آخر، وعكست كتابات كل منهم شعور الذاهل والمصدوم والمأخوذ، حتى قال الطهطاوي في «تخليص الابريز في تلخيص باريز»: «سائر هذه العلوم المعروفة معرفة تامة لهؤلاء الافرنج، مجهولة كلية عندنا». وإن «علماء الإسلام إنما يعرفون شريعتهم ولسانهم فحسب».

بهذه الانطباعات عاش عالم المسلمين صدمة الاستيقاظ من السبات الطويل: المسلمون الذين كانت كلمة «اقرأ» هي أول ما نزل على النبي من قرآنهم،

---

* العدد ٢٥٦ – مارس (آذار) ١٩٨٠.

احتاروا في نهاية الأمر : هل يطبعون المصحف أم لا ؟

والمسلمون الذين أفرزت حضارتهم انجازاً مثل الأسطرلاب والساعة الدقاقة التي أهداها هارون الرشيد إلى الامبراطور شارلمان ، أصيب أحفادهم بالذعر عندما رأوا الساعة الدقاقة في القرن التاسع عشر ، لأنها من عمل الشيطان ؟!

والمسلمون الذين أعطوا العالم النظام العشري في العد ، ولا تزال الدنيا تستخدمه إلى الآن ، والجداول التي نعرفها باسم اللوغارتيمية – وهي الخوارزمية نسبة إلى أبي عبد الله الخوارزمي – والذين أسسوا علم المثلثات على أيدي حمشيد بن مسعود وابن سيناء ، والذين أحدثوا قفزات ضخمة في معرفة الإنسان ، من خلال ما كتب ابن الهيثم في الفيزياء والبصريات ، والرازي في الصيدلة ، وابن سينا في الطب وجابر بن حيان في الكيمياء ، والاصطخري والادريسي في جغرافية الأرض .. هؤلاء المسلمون خلفوا أجيالاً احتاجت إلى فتاوى شرعية لتدريس الحساب والطبيعيات والجغرافيا !

مفارقات مدهشة ، يكاد لا يصدقها عقل ، ولكنها الحقيقة المحزنة والمفجعة !

ويكاد يمضي الآن قرنان على بداية هذه الصدمة ، شهدت ساحة الفكر الإسلامي خلالها مداً وجزراً ، وظهرت دعوات وخبت دعوات . نمت أفكار الإمام محمد بن عبد الوهاب في شمال الجزيرة العربية والشوكاني اليمني في جنوبها ، ثم ظهر السنوسي في ليبيا ، والمهدي في السودان ، وظهر جمال الدين الأفغاني كعاصفة هزت عالم المسلمين . وكان محمد عبد ورشيد رضا وعبد الحميد الزهراوي في مصر والشام ، وعبد الحميد بن باديس وبعده مالك بن نبي في الجزائر ، ثم حسن البنا في مصر ، وأبو الحسن الندوي وأبو الأعلى المودودي في الهند وباكستان ، وهو الذي رحل عن الدنيا ، طاوياً معه آخر صفحة من كتاب رواد الفكر الإسلامي في العصر الحديث .

لقد حاول هؤلاء ، وغيرهم بكل تأكيد ، أن يدفعوا مسيرة الإسلام والمسلمين إلى مواقع أكثر تقدماً ، وأن يقيموا ذلك الجسر بين دين المسلم ودنياه ، وحققوا الكثير في مجال إثراء العمل الإسلامي بالفكر والممارسة ، لكن المسيرة لم تكتمل لسبب أو آخر . الأمر الذي لم يتح في النهاية فرصة إيجاد تيار قوي وقادر على التأثير

في الاتجاه الصحيح ، وبقيت مخاوف المسلم مما حوله مستمرة ، وظلت صورة «الدنيا اللغز» مستقرة في الأذهان .

وزاد الأمر تعقيداً أن متغيرات الدنيا خلال هذين القرنين حققت قفزات مذهلة في كل ميدان . وطرحت على جماهير المسلمين وعلمائهم أسئلة لم تتوفر لها الإجابات المناسبة في الوقت المناسب ، حتى بعدت الشقة أكثر وأكثر بين مواقع المسلمين وتلك الدنيا الجديدة .

والمدهش في الأمر ان رقعة حيرة المسلم في هذا الزمان لم تعد تمتد فقط إلى متغيرات العقود الأخيرة ، في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع ، ولكن تلك الرقعة اتسعت حتى باتت تشمل الكثير من الأمور التي كانت مثارة منذ قرنين منذ الزمان . إذ لا يزال بيننا من يشكك في كروية الأرض ، ويرفض فكرة نزول الإنسان فوق سطح القمر ، ويعتبر الإذاعة والتليفزيون من عمل الشياطين ، ولا يزال بيننا من يتحدث عن شرعية لبس البنطلون ، ويرفض التصوير ، ويحرم الرسم ، ويصر على أن رؤية هلال رمضان لا بد وأن تتم بالعين المجردة . ولا يزال بيننا من يكفر كل ما لم يرد في كتب الفقهاء ويعتبر الفقهاء – بمعنى دارسي العلوم الشرعية فقط – هم المرجع الأخير في الكثير من قضايا السياسة والاقتصاد والطب والقانون والفلك !

وقد كان ظهور هذا الجيل ، الرافض للدنيا ، بين منسحب ومعتزل ومتمرد ، شاهداً آخر على أن جهد أولئك الرواد المسلمين خلال القرنين الأخيرين لم يفلح في توفير مفاتيح الحل لمشكلة «الدنيا اللغز» . بل ان هناك من استخدم إضافات بعض هؤلاء الرواد «كمغاليق» ، زادت المشكلة تعقيداً ، وباعدت الأمل في حلها . ولنا في المدارس الحديثة التي تأسست على مبادئ الفقه الحنبلي في الجزيرة العربية نموذج على ذلك .

وهكذا أصبحت عناصر الصورة أمامنا على الوجه التالي :

* تيارات إسلامية لم يتح لها أن تواصل مسيرتها ، لتنضج بقدر يمكنها من إقامة جسر يمكن المسلم من أن يتوافق مع عصره بأمان وفي طاعة الله .

* تيارات إسلامية لم يتح لها أن تواصل مسيرتها ، لتنضج بقدر يمكنها من إقامة جسر يمكن المسلم من أن يتوافق مع عصره بأمان وفي طاعة الله .

* علماء إسلاميون لم يتمكنوا من أن يقدموا إجابات تحل للمسلم مشكلته ، ولجأ أكثرهم إلى سلاح التحريم ، أخذاً بالأحوط وإيثاراً للسلامة .

* عصر تتسارع متغيراته يوماً بعد يوم ، بل ساعة بعد ساعة .

* شباب مسلم نبت في تلك الظروف ، فلم يملك سلاحاً يشق به طريقه ، إذ كانت الأسلحة التي بين يديه عاجزة وغير فعالة . وكان المخرج المتاح أمامه هو هذا الانسحاب والاعتزال والتمرد .

ولنا أن نقرر بأن هذا الواقع الماثل أمامنا ، ليس نابعاً هذه المرة من حيرة ومفاجأة ، فقد مضى وقت كاف للمعايشة وإيجاد تلك الصيغة أو الجسر الذي يلحق المسلم بركب العصر ، دون عنت أو شعور بالذنب . ولكن رد الفعل الذي نشهده لدى هؤلاء الشباب نبع في حقيقة الأمر من إحساس بالعجز ، وربما اليأس من حل هذه المشكلة .

وهو منهج في التفكير له منطقه : أن تتحصن في موقعك ، أو ترتد إلى ما وراء خطوطك إذا ما عجزت عن الاقتحام والتقدم !

وهذا ما ارتآه بعضنا ، اعتزلوا الدنيا وارتدوا إلى ما وراء العصر حيث وجدوا هناك الحصانة والأمان وراحة الضمير ، ووقفوا ينتظرون حدوث المعجزة ، أن تلحق الدنيا بهم هم ، أو تقوم الساعة فيستريحون ويريحون .

وهكذا صرنا على أبواب مرحلة الانسحاب الثاني ، ولم يمض قرنان على مشهد الانسحاب الأول !

وحتى نكون منصفين ، فينبغي أن نقرر بأن القضية ليست وليدة قرنين من الزمان ، وان الصدمة التي مني بها عالم الإسلام لم تحدث فجأة وبغير مقدمات . وإنما يتراكم وراء هذا الشعور بالصدمة رصيد تراثي هائل ، تكون منذ حدث ذلك الانفصال بين الدنيا والدين في واقع المسلمين وأعماقهم وفكرهم .

منذ انفصل القرآن عن السلطان وقعت الواقعة في عالم الإسلام !

لم تكن هناك مشكلة عندما كان السلطان موظفاً لصالح القرآن بوعي وبصيرة ، ولكن التحول حدث عندما انقلبت الآية ؛ وأصبح القرآن موظفاً لصالح السلطان !

كان الأمر محسوماً عندما كان هناك إله واحد يعبده الناس وقبلة واحدة يتجهون إليها صباح ومساء ، ولكن الموقف اختلف تماماً منذ تعددت الآلهة وتجددت الأوثان في الأرض ، وأصبح لكل قبلته وأحياناً كانت قبلة النهار غير قبلة الليل !

وأستاذنا مالك بن نبي يعتبر معركة «صفين» في العام الثامن والثلاثين بعد الهجرة بداية هذه المرحلة ، التي أدت إلى انفصال القرآن عن السلطان ، أو «انفصال الضمير عن العلم» ، على حد قوله .

منذ خرج علي بن أبي طالب دفاعاً عن القرآن . وخرج معاوية بن أبي سفيان طمعاً في السلطان ، ثم كان انتصار معاوية انتصاراً للسلطان . منذ ذلك الحين ، حدث الانقلاب الأول في التاريخ الإسلامي . وألقيت البذرة الأولى التي أثمرت فيما بعد ظاهرة إلغاء الدور الحقيقي للقرآن . وفقد فاعليته كمحرك لعالم الإسلام ، وتقلصت تماماً وظيفته الاجتماعية ، حتى انتهى به الأمر إلى أن أصبح يؤدي وظيفة جمالية فقط .

انتزع القرآن من موقع القيادة ، واحتجز في المتحف ، هذا ما جرى بالضبط .

وعندما انفرد السلطان بالكلمة الأخيرة — في غيبة الشورى التي دعا إليها القرآن — انفرط عقد الإسلام الفريد !

بطبيعة الحال لا يمكن أن نلغي تماماً دور «الحركات التصحيحية» التي حدثت بعد صفين ، والتي تمثلت أساساً في الخط الذي انتهجه الخليفة عمر بن عبد العزيز ، ولكننا إذا تابعنا المسار الرئيسي للأحداث ، فسوف نلاحظ بغير شك ان محاولات عمر بن عبد العزيز وغيره إنما كانت ومضات سريعة ، أوقفت التيار إلى حين ، لكنها لم تعدل مساره . إذ ظل الانفصال قائماً في عالم الإسلام بين القرآن والسلطان ، وظلت الهوة تتسع بينهما حيناً بعد حين .

وقد كان هذا الانقلاب أعمق وأخطر مما نتصور ، لأن حدود التغيير الذي أحدثه امتدت إلى رقعة أوسع بكثير مما رصده المؤرخون . ولن نبالغ كثيراً إذا قلنا

إن تأثير هذا الانقلاب ألقى بظله على كل ما أعقبه من عهود ، إلى عصرنا هذا الراهن .. بل إلى مشكلتنا التي نحن بصددها الآن ، أعني مشكلة «الدنيا لغز» في حياة المسلم !

ذلك ان الانقلاب السياسي ، أفرز انقلاباً فكرياً على نفس المستوى !

فانفصال القرآن عن السلطان ، أقام بمضي الوقت حاجزاً ما بين العقيدة والشريعة ، وانتصار السلطان على القرآن ، أدى تلقائياً تزايد الاهتمام بفقه العبادات . وتعطيل نمو فقه المعاملات .

وتلك نتيجة منطقية ، إذ إن غيبة التطبيق الأمين للشريعة ، لا بد أن ترتب احدى نتيجتين : اما أن يتأخر نمو رصيدها الفكري ، أو أن ينمو هذا الرصيد نمواً غير طبيعي ، في غير الاتجاه الصحيح .

بتعبير آخر ، فان انتصار السلطان على القرآن ، إذا كان قد أسفر في النهاية عن تحديد إقامة القرآن في المتاحف والواجهات الزجاجية المغلقة ، فانه أدى في الوقت ذاته إلى تحديد إقامة الإسلام في المساجد !

وقد هيأ ذلك التطور الفرصة لظهور مدارس تفسير النصوص وحفظ المتون ، التي لا ترى جوهر الإسلام وحقائقه الأساسية ، ولكنها تقف جامدة أمام الكلمات والحروف ، عاجزة عن النفاد إلى ما هو أبعد من ذلك . صار الإسلام نصاً وليس فكرة ورسالة ، وغلبت مباحث اللغة على مقاصد الشريعة ، حتى كتب محيي الدين بن عربي – مثلاً – رسالة عنوانها «كتاب الميم والواو والنون» باعتبارها أسنى الحروف وجوداً ، وأعظمها شهوداً» ! ، وحتى إذا كتب أبو اسحاق الشاطبي (الغرناطي) كتابه الأشهر «الموافقات في أصول الشريعة» – في أواخر القرن الثامن الهجري – عُد الكتاب ، ولا يزال ، فتحاً جديداً في تاريخ التفكير الإسلامي .

وكان طبيعياً بالتالي في هذا المناخ أن ينصرف كثير من علماء المسلمين إلى الاشتغال بفلسفة الكلام ، وعلم التوحيد ، وفقه العبادات ، وفقه اللغة ، أو أي شيء آخر لا علاقة مباشرة له بحياة الناس أو واقعهم المتجدد . وإذا كان البعض يرى ان اندفاع علماء المسلمين للاشتغال بفلسفة الكلام جاء نتيجة تأثر الفكر

الإسلامي بمرحلة النقل عن الفلسفة اليونانية في العصر العباسي ، فإن هذا التفسير قد يصح باعتباره عاملاً مساعداً ، ولكنه ليس العامل الأساسي في هذا التوجه . ذلك انه ما لم يكن المناخ العام مهيئاً للانخراط في هذا المسار ، لما احتلت فلسفة الكلام تلك المكانة في التاريخ الفكري الإسلامي . لقد كانت التربة معدة فعلاً لمثل هذا الغرس ولغيره ، و بمجرد أن ألقيت بذوره ، فانها نمت وترعرعت ، وأثمرت على الفور .

وكان طبيعياً أن يدور محور القضايا المثارة ، والمعارك الفكرية الكبرى ، حول القرآن وهل هو أزلي أم حادث ، وحول التناسخ والحلول ووحدة الوجود ، وحول صفات الله وهل هي حقيقة أم مجاز . ثم الإنسان وهل هو مخير أم مسير (الجبر والاختيار) ، والقرآن ظاهره وباطنه ، إلى آخر قائمة ذلك الجدل الطويل الذي استغرق وقت علماء المسلمين وجهدهم .

وكان طبيعياً أن تنمو التيارات الداعية إلى الدروشة والتصوف ، والزهد والاعتزال . .

وكان طبيعياً أن تجد الخوارق والمعجزات وكرامات الأولياء مكاناً في الفكر الإسلامي ، حتى تحدثنا الرسالة القشيرية – مثلاً – عن الذين يطيرون في الهواء من المكشوف عنهم الحجاب ، والذين يظهرون للجائعين خبزاً بغير حاجة إلى طحن دقيق !

وكان طبيعياً أن تصبح المزارات والأضرحة من المعالم الأساسية لمجتمع المسلمين، بل قبلة جديدة يتوجهون إليها بالرجاء والتوسل ، وتنمو معها طبقات الدجالين المشعوذين وحملة مفاتيح السماء .

وكان طبيعياً أن تموت بمضي الوقت روح البحث والابتكار حتى لدى بعض أجيال الفقهاء ، وأن تتحول المعرفة إلى حفظ ونقل وتقليد . حتى جاءت أزمنة لم يعد يحتج فيها الفقهاء لا بقول الله ولا برسوله ، ولكن بما ردده السلف من أصحاب المذهب . وسجلت كتب التراث أن واحداً من شيوخ الحنفية المتأخرين – أبو الحسن الكرخي – قال في هذا الصدد : كل آية أو حديث يخالف ما عليه أصحابنا فهو مؤول أو منسوخ !

وهي مفارقة لا تخلو من دلالة ، أن نجد كتاب الله وقد بدأت أول آياته بكلمة «إقرأ» ، بينما نجد أكثر كتب الفقه وقد اتفقت على أن تبدأ فصولها ببحث الطهارة والنجاسة !

أي ان كتاب الله أطل على المسلمين أول ما أطل من باب المعرفة الشاملة ، بينما جاء فقه المسلمين ليطل على الناس من باب الوضوء والغسل !

إن تلك المسافة الشاسعة بين نقطة البدء في القرآن ونقطة الابتداء في كتب الفقه ، بين الاستهلال هنا والاستهلال هناك ، بين المنهج هنا والمنهج هناك ، هي تعبير ناطق عن حجم المسافة بين فهم الإسلام كما أنزل على محمد عليه الصلاة والسلام ، والإسلام الذي تشكل بعد العصر الراشدي . بين مرحلة انتصار القرآن ومرحلة انتصار السلطان !

وأكرر هنا أن المسار الرئيسي للفقه والفقهاء لم يمنع من ظهور نماذج فذة في تاريخ الفكر الإسلامي ، واننا لا زلنا نستضيء إلى الآن بجهد هؤلاء العلماء الأفذاذ ، إلا أنهم ظلوا بمثابة ومضات عابرة ، تركت بصماتها على المسيرة بغير شك ، لكنهم أيضاً – لم يتمكنوا من تغيير مسارها ، أو يحدثوا تحولات ذات قيمة فيها .

لقد اجتمعت ظروف عديدة على أن تبقي الإسلام محصوراً أو محاصراً ، في دائرة العبادات والشعائر وحدها . وكان مصلحة قوى الضغط ، السلطان وبطانته ، أن يصبح الإسلام نظاماً «أخروياً» ، إذا جاز التعبير ، لا يمر بالدنيا ، بل يقفز قفزاً بالناس إلى الجنة والنار !

وهو ما يسجله الإمام محمد عبده بقوله إنه من مقتضيات السياسة الخوف من خروج فكر واحد من حبس التقليد ، فتنتشر عدواه ، فيتنبه غافل آخر ، ويتبعه ثالث . ثم ربما تسري العدوى من الدين إلى غير الدين .. إلى آخر ما قد يكون من حرية الفكر ، التي يعوذون بالله منها ! (الأعمال الكاملة – جـ ٣) .

لقد كانت هذه الخلفية هي التي هيأت مجتمع المسلمين لتلقي شعور الصدمة عند أول احتكاك بالعالم الغربي ، فيما بعد عصر النهضة . وهي ذاتها التي أسهمت في النمو غير الصحي للتفكير الإسلامي حتى اللحظة الراهنة . وأعني به ذلك

التفكير الذي يقوم أساساً على التفرقة بين الدين والدنيا ، وإقامة علاقة شك وارتياب بين المسلم ودنياه .

فنحن أمام تراث فكري وبناء نفسي «أخروي» بالدرجة الأولى ، غرست فيه منذ انفصال القرآن عن السلطان بذرة تقليل شأن الدنيا في اهتمامات وتوجهات المسلم – وتحقيرها أحياناً – بحجة التطلع إلى الآخرة والإعراض عن مصادر الشر والغواية .

وكانت نتيجة هذا الغرس اننا عرفنا – على المستوى الفردي – نموذج المسلم «العابد» ، بالمعنى التقليدي للعبادة ، لكننا افتقدنا في الوقت ذاته صورة المسلم «العامل» أو الفاعل .

لقد أصبحت طريق المسلم إلى الآخرة سالكة ، في أحسن الأحوال ، لكن طريقه إلى الدنيا ظلت بحاجة إلى مغامرة الاقتحام والاكتشاف .

وإزاء هذه الحقيقة ، فقد ظل نصيب المسلم من الدنيا ، الذي نبهه إليه القرآن الكريم ، مهدوراً ومهضوماً ، إذا ما أراد أن يحصل عليه من باب الإسلام وتحت مظلته . وبات من الضروري أن تقام من جديد علاقة صحية بين المسلم ودنياه ، لا تحل اللغز بالضرورة ، ولكنها على الأقل تضع إطاراً معقولاً لاحتمالات حله .

كيف نزيل ذلك «الحاجز النفسي» – بتعبير المرحلة – بين المسلم ودنياه ؟ تلك قضية أخرى !

دعوة إلى «تطبيع» العلاقات
بين المسلم ودنياه !

نريد أن نقيم مصالحة بين المسلم ودنياه ، تمهد «لتطبيع» العلاقات بينهما ، بتعبير المرحلة !

نريد أن نستقر على صيغة ترد للمسلم حقه المشروع في الدنيا ، حتى «آخر شبر» في الحلال !

ذلك ان علاقة المسلم بدنياه هي حالة فريدة في نوعها . فحقه في الدنيا ثابت ومقرر بنص القرآن الكريم ، منذ أربعه عشر قرناً . لكن هذا الحق مهضوم ومهدور ، تنازل عنه حيناً ، بحجة التسامي والانصراف إلى الآخرة ، وحيل بينه وبين نيل هذا الحق حيناً آخر ، لأن بعض السلاطين والفقهاء لم ييسروا له إمكانية الحصول عليه من باب الإسلام .

نعم ، هناك حل ثالث اضطر إليه الكثيرون ، وهو سهل وبسيط للغاية ، وان لم يخل من شعور بالذنب أحياناً ، هذا الحل الثالث هو : أن يحصل المسلم على حقه في الدنيا من ألف باب وباب ، ليس بينهما باب الإسلام !

إن الكون لم تختل حركته ، ولم تتوقف عجلة الدنيا عن الدوران ولم يتوقف ركبها عن الركض ، لأن بعض المسلمين تخلوا عن نصيبهم فيها ، لكن المسلمين أنفسهم هم الذين خسروا . فاتهم قطار العصر ، وقعدوا في مواضعهم وفي تخلفهم ، هم في واد ، والدنيا في واد آخر !

وقبل أن نمضي في المناقشة ، فثمة إيضاح واجب في تعريف الدنيا التي أعنيها ، حتى يزول لبس قد يرد على أذهان البعض . فحق المسلم في الدنيا هو حقه في كل ما هو حلال منها . في «زينة الله التي أخرج لعباده» وفي «الطيبات من الرزق» — بتعبير القرآن الكريم ، وفي كل ما هو خير وشريف من عمل أو حتى متعة !

إنني أتحدث عن الحلال والخير في الدنيا ، مدركاً أن هناك من لا يرى فيها إلا الحرام والمعصية . أتحدث عن النصف الملآن من الكوب ، مدركاً أن هناك من لا يرى إلا نصفها الفارغ ، وما أصابه من تلوث ، وما عف عليه من ذباب !

نعم ، إن رأي أكثر النصوص الإسلامية في الدنيا لا يشرفها بأي حال ، والتحذيرات الواردة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية ، التي تحذر من الدنيا ، وتصفها بكل نقيصة ، عديدة وبغير حصر . وما من كتاب في الفقه إلا وتناول هذا الموضوع ، من زاوية اتهام الدنيا ، بشكل أو بآخر ، حتى ان الإمام الغزالي خصص فصلاً كاملاً في الجزء الثالث من كتابه إحياء علوم الدين ، عنوانه : ذم الدنيا — وهو الكتاب السادس من ربع المهلكات .

والأمر كذلك ، فان من يحاول «التوسط» في الموضوع ، داعياً إلى المصالحة أو ما يسمى بالتطبيع ، قد يصيبه رذاذ هو في غنى عنه ، ولن يخلو من مظنة الاتهام عند الكثيرين .

لكن الدعوات التي بدأت تروج بين أجيال الشباب ، تطرح صيغاً للتعامل مع الدنيا باسم الإسلام ، لا أظنها تتفق مع نصوص الإسلام أو روحه . حتى بات التصدي لهذه التيارات الغريبة واجباً ، لمصلحة الإسلام والمسلمين .

ذلك أن الوقوف على التصور الإسلامي العام للدين والحياة ، والمراجعة الواعية للنصوص ، يقودانا إلى حقيقتين أساسيتين :

* إن المنطلق الأساسي للفكر الإسلامي يقوم على فكرة الوصل بين الدين والحياة ، وما يسمى بالوسطية بين الروح والمادة ، والضمير والعلم .

* إن النصوص لم تتناول الدنيا على اطلاقها بالذم والقدح ، ولكن ثمة وجه مذموم ووجه آخر مرغوب للدنيا . ووضع الاثنين في سلة واحدة ، مغالطة فادحة ، وإساءة بالغة إلى الإسلام ، بل إهدار للإضافة الأساسية التي أضافها إلى مسيرة الإنسان وتاريخ الأديان .

ولنقف سريعاً أمام كل من هاتين الحقيقتين .

إن أكثر تفسيرات الآية «وكذلك جعلناكم أمة وسطاً» — البقرة : ١٤٣ —

تتفق على أن المقصود بها هو – كما يقول الشيخ رشيد رضا في الوحي المحمدي – « ان المسلمين وسط بين الذين تغلب عليهم الحظوظ الجسدية والمنافع المادية ، كاليهود والذين تغلب عليهم التعاليم الروحية ، وتعذيب الجسد ، وإذلال النفس والزهد ، كالنصارى والهندوس » .

والتوجيه الإلهي في القرآن الكريم يمضي في هذا الاتجاه ..

« وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وأحسن كما أحسن الله إليك » .. (القصص – ٧٧) . « فإذا قضيت الصلاة ، فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله » (الجمعة – ١٠) .

في هذه الآيات – وغيرها كثير – دعوة إلى تحقيق هذا التوازن ، الذي عبر عنه الفقهاء والمفسرون بالمقولة الشهيرة : تثبيت « مصالح العباد ، في المعاش والمعاد » .

وقد روي أن بعض الصحابة أخذ على نفسه أن يصوم النهار ويقوم الليل ، وأخذ بعضهم على نفسه أن يعتزل النساء . فبلغ ذلك النبي عليه السلام ، فوقف خطيباً بين الناس وقال قولته الشهيرة : ما بال أقوام قالوا كذا وكذا . أما والله أني لأخشاكم لله وأتقاكم له . لكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني .

إن الرسول عليه السلام القائل « لا رهبانية في الإسلام » هو ذاته القائل « رهبانية أمتي في الجهاد » ، ثم .. « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » .. هذه الأحاديث مجتمعة ترسم صورة باهرة « للجديد » الذي أتى به الإسلام ، الذي يرفض عبادة الصوامع المغلقة ، ويمتد بالرهبانية إلى الجهاد بشتى صوره ، ويذهب بالجهاد إلى حد إعلان كلمة الحق في مواجهة السلطان الجائر ، إرساء لقيمة العدل ودفاعاً عنه .

أيضاً ، فإن النصوص تذهب إلى مدى بعيد في دعوة وحث المسلمين إلى أن يقبلوا على كل ما هو طيب وخير في الدنيا .

وفي الآيات : يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ، وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ، إن الله لا يحب المسرفين . قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق .. (الأعراف – ٢٢ ، ٢٣) .

– يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ، إن الله لا لا يحب المعتدين . وكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون (المائدة ٨٧ – ٨٨) .

– يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ، واشكروا الله إن كنتم إياه تعبدون (البقرة ١٧٢) .

وفي الأحاديث :

– إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم ، وان الله يحب أن يرى نعمته على عبده .

– كلوا واشربوا والبسوا في غير سرف ولا مخيلة .

– وعندما نهى الرسول عن الكبر ، وسئل : إن الرجل يحب أن يكون ملبسه حسناً ونعله حسناً ، أفهذا من الكبر ، كان رده عليه السلام : إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر النعمة وغمط للناس .

إن الدنيا المذمومة في النصوص الإسلامية ، ليست كل العالم الذي نعيشه ، بخيره وشره . ذلك تعسف في التفسير وسوء فهم بالغ للدين . والآية : يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً ، ولا تتبعوا خطوات الشيطان (البقرة – ١٦٨) ، هذه الآية تفرق بين طيبات الدنيا ومزالق الشيطان فيها ، بين وجهين للدنيا ، طيب وخبيث ، خير وشرير .

إن الدنيا المذمومة لها مواصفات خاصة ، وحدود واضحة المعالم في التصور الإسلامي . فهي تلك التي تندرج – بالفعل أو القول – في دائرة المحرمات ، وهي تلك التي تلهي المسلم عن ذكر الله ، وهي تلك التي تطمس على قلبه فيتخذها غاية ودنيا ومذهباً ، وتجرده من البصيرة ، مبقية له على البصر وحده .

والمؤمنون حقاً هم كما وصفهم القرآن : رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله .. (النور – ٣٧) وعلى الذين يصرون على تحقير الدنيا أو اعتزالها أن يقرأوا هذه الآيات :

– للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة ، ولدار الآخرة خير ،(النحل – ٣٠)

– واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة ، انا هدنا إليك (الاعراف – ١٥٦) .

– وآتيناه في الدنيا حسنة ، وانه في الآخرة من الصالحين (النحل – ١٢٢) .

– وآتيناه اجره في الدنيا ، وانه في الآخرة لمن الصالحين (العنكبوت – ٢٧)

– وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا (القصص – ٧٧) .

– ومنهم من يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة . (البقرة – ٢٠١)

وفي الحديث الشريف : ليس منا من ترك دنياه لآخرته ، وآخرته لدنياه .

إن هذه النصوص التي تتحدث عن حسنات في الدنيا يؤجر بها حتى الأنبياء – مثل آيتي سورتي النحل والعنكبوت اللتين نزلتا في سيدنا ابراهيم عليه السلام – تقابلها آيات أخرى تحذر من الدنيا ، وتصفها بأنها لعب ولهو ومتاع الغرور . ولست أظنني بحاجة إلى تكرار سرد نماذج من هذه الآيات . فأكثر المسلمين يحفظونها ، كعادتنا في الانتباه إلى مواضع الحذر والمنع ، بأكثر من رؤيتنا للحلال والرخص .

وهاتان المجموعتان من الآيات ، تتحدثان عن طريقين مختلفين للمسلم يمران بالدنيا لا محالة :

أحدهما في طاعة الله يبدأ في الدنيا ويقود إلى رضوانه سبحانه في الآخرة ، والثاني في معصية الله ، يبدأ وينتهي في الدنيا . الأول مطلوب ومرغوب ، والثاني مرفوض ومذموم .

الأول هو النصف المليء من الكوب ، الذي أدعو إلى أن نستقي منه ونتصالح معه ، ونرى الدنيا من خلاله ، بغير اغترار ولا غفلة .

والثاني – المذموم – هو النصف الفارغ من الكوب ، الذي ينبغي أن نعي حدوده ونعطيه حجمه ، بغير تهوين أو مبالغة في التهويل .

ومخطئ بكل المقاييس من يرى الدنيا من وجه دون غيره ، من نصفها المليء

أو نصفها الفارغ ، فذلك يناقض المنطق وحسن التقدير ، بل يناقض فكرة (الوسطية) التي تميز بها الإسلام .

إن الله سبحانه وتعالى عندما أبلغ الملائكة بقرار خلق الإنسان في الأرض ، الحوار الذي تسجله سورة البقرة (آية – ٣٠) كان رد الملائكة : «أتجعل فيها من يفسد فيها ؟» ، ذلك أنهم لأول وهلة رأوا فقط الوجه المذموم من الدنيا ، رأوا النصف الفارغ من الكوب .

غير ان الله لم ينف وقوع مثل هذا الاحتمال . وكان رده سبحانه : إني أعلم ما لا تعلمون . وتلك إشارة إلى أن المسألة أكبر مما خطر على بال الملائكة وأن ثمة وجهاً آخر للإنسان والدنيا ، لم يكن الملائكة على معرفة به ، يتجاوز الافساد والشر ، إلى آفاق النماء والخير .

حتى الزهد في الدنيا ، التي تدعو إليه بعض النصوص ، لا يتعارض مع هذا المنطق .

فالزهد في الإسلام ، ليس رهبنة باسم جديد ، ولا هو قعود عن العمل واستسلام للاسترخاء والكسل ، ولا هو اعتزال للحياة واستجداء الناس . ولكن الزهد كما يعبر عنه الامام جعفر الصادق «هو الاكتفاء بالحلال ، لا التجرد من من الحلال» . وهو بتعبير الإمام الشاطبي في «الموافقات» – «مخصوص بما طلب تركه حسبما يظهر من الشريعة» .

وفي ذلك يقول الشاطبي : إن أزهد البشر ، محمد عليه الصلاة والسلام ، لم يترك الطيبات جملة إذا وجدها ، وكذلك من بعده الصحابة والتابعين ، مع تحققهم في مقام الزهد .

والزهد كما يصفه الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه «مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام» ، يقتضي ملك شيء يزهد فيه ، والزاهد حقاً من ملك الدنيا فجعلها في يده ، ولم يجعلها في قلبه .

وقد كان الشيخ الشعراني ، وهو من دعاة التصوف ، يفضل الصناع على العبادة ، «لأن نفع العبادة مقصور على صاحبها ، أما الحرف فنفعها لعامة الناس» . .

وكان يقول : ما أجمل أن يجعل الخياط ابرته مسبحته ، وأن يجعل النجار منشاره مسبحته !

ومن أئمة الزاهدين ابراهيم بن أدهم ، كان يؤاجر نفسه . ومسلم الخواص كان يلقط الحب وأبو زيد البسطامي عمل بستانياً .

ويحيى بن معاذ البلخي – المتصوف الشهير – كان يقول : طلب الزهد فراراً من المشقة بطالة ، وترك المكاسب مع الحاجة إليها كسل . والقعود مع تضييع العيال جهل !

وعندما قرر القاضي شمس الدين البساطي أن يتنازل عن مرتب القاضي زهداً وتعففاً ، فقد كان يعمل ليعيش يوماً بيوم . يخرج يصطاد بشبكته قوت يومه ، ثم يدخل داره فيغير لباسه ، ويجلس مجلس القضاء ! (من كتاب أحمد بن حنبل للأستاذ عبد الحليم الجندي) .

إننا نسلم بأن «الدنيا ممر لا مقر» ، وأنها «مزرعة الآخرة» ، وأن «المعاش طريق إلى المعاد» ، إلى غير ذلك من العبارات التي درج الفقهاء على استخدامها ، وأخذت بمأخذ ترك الدنيا وتحقيرها .

لكن الأمر المحير هو : إذا كانت الدنيا ممراً ، فلماذا لا نحيلها ممراً مريحاً وهيناً ، وإذا كانت مزرعة فلماذا لا نملأها بالورود والزهور . وإذا كان المعاش طريقاً إلى المعاد ، فلماذا لا نمهد هذا الطريق ونضيئه ، ونفرشه بالبسط إذا أمكن ؟

لماذا هذا الإصرار على أن يظل الممر مليئاً بالحفر والمنعرجات ، وأن تمتلئ المزرعة بالشوك والحنظل ، وأن تطفأ أنوار الطريق وتقام عبره الحواجز بين كل خطوة وخطوة ؟

إن منطق الإسلام في الدعوة إلى اليسر ورفع الحرج عن الناس (في العبادات فما بالكم بالمعاملات) ثم حرصه على حث الناس للاستمتاع بالطيبات من الرزق ، وغيره من صور الحلال ، هو ذاته منطق الرسول عليه السلام في حديثه : أوسعوا على أنفسكم .

إن الحذر من شيء لا يعني بالضرورة الامتناع عنه ، ولا العداء له ، ولا التعامل

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

معه بخوف حيناً ، وعبوس واكتئاب أحياناً . الحذر من شيء لا يعني الذهول عنه أو صب اللعنات عليه . ذلك كله ليس مطلوباً ، بل انه يدخل في دائرة العنت والمشقة وتعذيب النفس والآخرين ، المنهي عنه شرعاً (ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج ، ولكن يريد ليطهركم – المائدة / ٦) .

إن غاية ما يتطلبه الحذر من شيء هو الوعي به . لنفتح أعيننا جيداً ، ثم نتقدم بثقة المؤمنين وشجاعة المجاهدين وصبر المحتسبين .

إن الله لم يستخلف الإنسان في الأرض ، ليهجر الدنيا ، ويخاصمها ويدير ظهره لها . ولم يسخر له الكون ليحتفظ به رصيداً مجمداً . أو يتأمله عاجزاً ، أو يفر عنه ذاهلاً أو زاهداً .

إن الله لم يتعبد الناس بالاعراض عن الدنيا ، ولكنه تعبدهم بامتلاك هذه الدنيا وتطويعها واستثمارها .

إن منطق الإسلام في جعل الأرض كلها « مسجداً وطهوراً » للمسلم ، يتناقض على طول الخط مع الدعوة إلى تحقير الدنيا ، واعتبارها نجاسة لا يجوز الاقتراب منها .

إن الإسلام عندما انتقل بالعبادة من الصومعة إلى الشارع ، حتى اعتبرت (إزاحة الأذى عن الطريق صدقة) بنص الحديث الشريف ، فانه أسقط تلقائياً تلك الحواجز المصطنعة بين الدين والدنيا .

أقول ذلك للذين ضيقوا على أنفسهم سبل الحياة من الشباب ، باسم التدين والتعبد .

وأقوله أيضاً للذين ضيقوا على الناس سبيلهم إلى الحياة من الدعاة باسم حماية العقيدة والذود عن حياض الله .

واستغفر الله أولاً وأخيراً !

تعمير الدنيا قبل تعمير الجنة

الذين يشغلون أنفسهم بتعمير الجنة على حساب انشغالهم بتعمير الدنيا ، يبتدعون طريقاً ما أنزل الله به من سلطان ، ويرتكبون خطأ فادحاً في حق الدين والدنيا ، والذين يحاولون القفز إلى الجنة عن غير طريق الدنيا ، يميتون علينا ديننا — بتعبير عمر بن الخطاب — ويقوضون الشريعة من أساسها . والذين يخلطون حساب الآخرة بحساب الدنيا ، يقلبون الموازين ويجورون على حق الله سبحانه .

إن لافتة «حزب الله» ، التي ترفعها الآن جماعات متناثرة في أنحاء العالم الإسلامي لا تمنح أصحابها اعفاء من الاتصال بأهل الأرض ، باعتبار ان انتماءهم قد تعلق بالسماء ، كما انها لا تخولهم بأي قدر أن يصنفوا غيرهم باعتبارهم «حزب الشيطان» ، فذلك هزل في موضع الجد ، واستخدام لا يليق بتوقير وقداسة كتاب الله وآياته البينات .

إن مثل هذا الخلط المؤسف ، قد قلب أوراقاً كثيرة في مناهج العمل الإسلامي . وهو أمر أدى إلى خلل في ترتيب الأولويات ، بين ما هو علاقة بين الفرد وربه ، أو بين الفرد والناس ، وبين ما هو مسؤولية ضرورية التحقيق في الدنيا ، وبين مآل موكول أمره إلى الله في الآخرة .

إنك لا تكاد تحاور أكثر حملة رايات الإسلام في هذا الزمان إلا وتراهم قد حصروا أنفسهم في دائرة الإيمان والكفر والتمذهب ، والتقوى والمعصية والردة ، ان هناك دنيا يجب أن تدار ، ومصالح للخلق يجب أن تدبر ، وركب للحياة يجب أن يتقدم .

إن ايقاظ الضمير المسلم لا ينبغي أن يعني انفصال المسلم عن واقعه ، فضلاً عن أن دائرة الضمير ينبغي أن تظل «منطقة حرام» ، سالكة فقط بين العبد

وربه ، وليس لأحد أن يقترب منها أو يحقق في أمرها .

ومنذ قال الله سبحانه وتعالى لنبيه «ان عليك إلا البلاغ» ، ومنذ قال للمؤمنين «عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم» ، ومنذ عاتب النبي (ص) أسامة ابن زيد بقوله «هلا شققت قلبه ؟» ، مستنكراً منه قتله لمشرك نطق بالشهادتين خوفاً من السيف .. منذ ذلك الحين تأكدت حرمة منطقة القلب والضمير ، وباتت محاولة التسلل إليها واستكشافها انتهاكاً لهذه الحرمة المقررة في بالتوجيه الإسلامي ، حتى قال الإمام الغزالي في «احياء علوم الدنن (جـ ١)» ان القلب خارج عن ولاية الفقيه» .. وان الفقيه إذا تكلم في شؤون القلب «فليس ذلك من الفقه ، وان خاض الفقيه فيه ، كان كما لو خاض في الكلام والطب ، وكان خارجاً عن فنه» .

إن تلك الحصانة التي فرضتها النصوص لمنطقة القلب والضمير لم تكن مقصودة لذاتها ، ولم تستهدف فقط ترك مكنونات القلب للعليم بأسرارها ، ولكنها استهدفت أيضاً دعوة الناس إلى الاحتكام إلى ما هو ظاهر من التصرفات والمواقف ، والانصراف إلى تدبير شؤون دنياهم في ضوء مصالحهم ومعايشهم .

هنا تضيء لنا الطريق كلمات ابن القيم في «اعلام الموقعين - جـ ٣» إذ يقول : «إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ، ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض . فإذا ظهرت أمارات الحق ، وقامت أدلة العدل ، وأسفر صبحه بأي طريق كان ، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره . والله تعالى لم يحصر العدل وأدلته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر ، بل بين بما شرعه من الطرق ان مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط ، فأي طريق استخرج به الحق ومعرفة العدل ، وجب الحكم بموجبها ومقتضاها» .

ثم يقول في موضع آخر ، إن الرسول الذي أمر بتبليغ الرسالة للناس : «لم يؤمر أن ينقب عن قلوبهم ، ولا أن يشق بطونهم ، بل يجري عليهم أحكام الله في الدنيا إذا دخلوا في دينه ، ويجري أحكامه في الآخرة على قلوبهم ونياتهم ، فأحكام الدنيا على الإسلام ، وأحكام الآخرة على الإيمان ، ولهذا قبل إسلام الأعراب ، ونفى عنهم أن يكونوا مؤمنين ، وأخبر أنه لا ينقصهم مع ذلك من ثواب طاعتهم لله ورسوله

شيئاً ، وقبل إسلام المنافقين ظاهراً ، وأخبر انه لا ينفعهم يوم القيامة شيئاً ، وانهم في الدرك الأسفل من النار » . .

إن المنطق الإسلامي لا يعرف طريقاً إلى الله ، لا يمر بالدنيا . وفي ذلك يقول العز بن عبد السلام : واعلم أن مصالح الآخرة لا تتم إلا بمعظم الدنيا . واللفتة الذكية التي يشير اليها الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه « العبادة في الإسلام » ، تكشف إلى أي مدى يعتبر القرآن اهمال السعي في الدنيا ، أمراً مذموماً عن سنة الفطرة ، وصراط الدين معاً » ، على حد تعبيره .

فقول الله تعالى في سورة البقرة « ... فمن الناس من يقول : ربنا آتنا في الدنيا حسنة وما له في الآخرة من خلاق ، ومنهم من يقول : ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . أولئك لهم نصيب مما كسبوا ، والله سريع الحساب » (٢٠٠ – ٢٠٢) .

هذه الآيات تتحدث عن صنفين من الناس : طلاب دنيا ، ما لهم في الآخرة من خلاق ، أو طلاب سعادة الدارين ، الدنيا والآخرة ، وهم الفائزون .

وملاحظة الدكتور القرضاوي ان القرآن الكريم « لم يذكر القسم الثالث من الناس – بحسب التقسيم العقلي – وهو من لا يطلب إلا حسنة الآخرة ، وما له في الدنيا من أرب ، وكأنه – الله سبحانه – يعلمنا إن هذا الصنف لا يكاد يوجد في الناس » بل لا ينبغي أن يوجد بأي حال .

ومنذ بدء الخليقة ، عندما قال الله سبحانه للملائكته « اني جاعل في الأرض خليفة » تحددت في طياته فكرة الاستخلاف مهمة الإنسان في الدنيا ، ألا وهي عمارة الأرض التي سخرها الله ، وسخر معها السماء لإسعاد هذا المخلوق المكرم .

بل إن الشيخ محمد رشيد رضا يعتبر آيات الاستخلاف هذه بمثابة تفويض الله سبحانه للمسلمين ، في إدارة شؤون دنياهم « بشرط ألا تجني دنياهم على دينهم وهدي شريعتهم » ، وعقد في الجزء الخامس من تفسير « المنار » فصلاً لهذا الموضوع بعنوان : « تفويض أمر الدنيا للناس » .

إن تقوى الله معيار يحاسب عليه المرء في الآخرة ، (إن أكرمكم عند الله

أتقاكم) ، لكنه ليس معياراً مجرداً منفصلاً تماماً عن الدنيا ، لأن الله سبحانه يعتبر تحقيق العدل من صور التقوى (اعدلوا هو أقرب للتقوى) .

وتلك سنة الله فيما شرعه من تكاليف وعبادات ، ليس بينها شيء مجرد منقطع الصلة عن الواقع ، وأكاد أقول إنها كلها ذات وظيفة اجتماعية واضحة المعالم ، لها مردود مطلوب في الدنيا ، بالإضافة إلى مردودها في الآخرة بطبيعة الحال . والإيمان في القرآن لا يذكر إلا مقترناً بالعمل الصالح . وفي الحديث « ليس الإيمان بالتمني لكنه ما وقر في القلب وصدقه العمل » . والصلاة وقوف بين يدي الله ، وامتثال له هذا صحيح ، لكنها أيضاً « تنهى عن الفحشاء والمنكر » . بل انها لا تقبل إذا لم تؤد هذه الوظيفة . وفي الحديث « من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر ، فلا صلاة له » .

ومع ذلك تظل التفرقة واضحة في التفكير الإسلامي ، بين معايير يحاسب بها المرء في الآخرة وأخرى يحتكم إليها في الدنيا .

عمل المرء وجهده – ظاهره وما يصدر عنه هو الميزان الذي ينبغي أن يتم به القياس والتقدير والحساب ، طالما بقي في هذه الدنيا ، وعندما يقف أمام الله سبحانه فان قلبه يوضع بين كفتي الميزان ، ويرجح الثواب أو العقاب .

إنه إذا كانت التقوى هي معيار الحساب في الآخرة ، فان مصلحة المسلمين ، المجتمع بأسره ، هي المعيار الذي ينبغي أن يحتكم إليه في الدنيا ، ولا تناقض بين المعيارين في واقع الأمر ، لأن الوضع الأمثل في التصور الإسلامي يدعو إلى الجمع بين الاثنين . فـ .. « من كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً » ، والعمل الصالح هو هذا الجهد الذي يلتقي فيه عنصرا نفع الناس واخلاص النية لله .

ورغم ان التناقض بين المعيارين غير قائم ، وان الجمع بينهما مطلوب ، إلا أن التميز بينها قد يفيد في هذه المناقشة ، لانه يساعدنا في تحديد ما ينبغي أن نطالب به نحن في الدنيا ، وما ينبغي أن نحيله إلى ساعة الحساب أمام الله سبحانه وتعالى في الآخرة .

إن العدل إذا كان مطلوباً بأي طريق كان ، كما قال ابن القيم ، فان مصلحة المسلمين مطلوبة – أيضاً – بأي طريق كان .

وهذه القضية تعرض لها شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو يتحدث عن «الولايات» في كتابه «السياسة الشرعية» . وكانت وجهة نظره ، كما سجلها في الكتاب هي : ينبغي أن يعرف الأصلح في كل منصب ، فان الولاية لها ركنان : القوة والأمانة ، كما قال تعالى «ان خير من استأجرت القوى الأمين» – (القصص – ٢٦) إلى أن قال : إن اجتماع القوة والأمانة في الناس قليل ، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : اللهم إليك أشكو جلد الفاجر وعجز الثقة ، فالواجب في كل ولاية ، الأصلح بحسبها (الأكثر كفاءة) فإذا تعين رجلان احدهما أعظم أمانة ، والآخر أعظم قوة ، قدم أنفعهما لتلك الأولوية ، واقلهما ضررا فيها فيقدم في إمارة الحروب الرجل القوي الشجاع ، وان كان فيه فجور ، على الرجل الضعيف العاجز ، وان كان أميناً» .

ويضيف ابن تيمية : كما سئل الامام أحمد عن الرجلين يكونان أميرين في الغزو ، وأحدهما قوي فاجر ، والآخر صالح ضعيف ، مع أيهما يغزى ؟ فقال : أما الفاجر القوي فقوته للمسلمين ، وفجوره على نفسه ، وأما الصالح الضعيف ، فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين .

وبناء على ذلك ، قرر الإمام أحمد أن : يغزو مع القوي الفاجر ، مستشهداً بالحديث الشريف : ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر .

ثم يقول شيخ الإسلام : ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم ، يستعمل خالد بن الوليد على الحرب ، منذ أسلم ، وقال (إن خالداً سيف الله على المشركين) . مع انه قد كان يعمل ما ينكره النبي (ص) حتى انه مرة رفع يديه إلى السماء وقال : «اللهم اني أبرأ إليك مما فعل خالد»... وكان أبو ذر رضي الله عنه ، أصلح منه في الأمانة والصدق ، ولكن الرسول نهاه عن الإمارة والولاية ، لأنه رآه ضعيفاً .

إن القضية التي شغلت ابن تيمية في باب «الولايات» هي كيف تتحقق مصلحة المجتمع أولاً وقبل كل شيء ولا بأس في سبيل ذلك من الاستعانة بأي قادر على

الإسهام في تحقيق هذا الهدف ، بصرف النظر عما قد يعيبه هو شخصياً ما دامت « المصلحة راجحة على المفسدة » .

أليس هذا هو المنطق الذي نجده أيضاً في قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « نستعين بقوة المنافق واثمه عليه » .

ألا يضع هذا المنطق مصلحة الناس فوق كل اعتبار ، ويسعى إلى تحقيقها بأي طريق كان ؟» .

وفي وقائع قصة هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام من مكة إلى المدينة مشهد ينبغي أن يستوقفنا في السياق الذي نحن بصدده . ذلك انه عندما قرر الرسول أن يهاجر في تلك الليلة التي تآمر على قتله فيها زعماء قريش ، كان بحاجة إلى دليل عالم بدروب ومسالك الصحراء ، قادر على أن يذهب به إلى المدينة بعيداً عن أعين المتربصين به وكانت المفاجأة ان وقع الاختيار لهذه المهمة الدقيقة والخطيرة على واحد من مشركي مكة : عبد الله بن أريقط .

في هذا المشهد عنصران : أحدهما إيجابي يتمثل في مصلحة مرجوة كان عبد الله ابن اريقط خير من يقوم بها . والثاني سلبي يتمثل في كفر بن اريقط ذاته ، الأمر الذي يضعه في المربع المناقض تماماً لدعوة رسول الله ، ويدفع به في الآخرة إلى جهنم وبئس المصير .

لكن القرار لم تختلط فيه المعايير ، وغلب عنصر المصلحة ، وترك أمر حساب الرجل على كفره إلى الله . وحدثت التفرقه الواضحة بين أداء مطلوب لمصلحة محددة في الدنيا . وبين اثم يعيب اعتقاد الرجل ولا يشرفه أمام الله في الآخرة .

هنا لم يكن الاختيار بين إسلام وإيمان ، ولكنه كان بين إسلام وكفر !

روى الزهري ان رسول الله (ص) استعان ببعض اليهود في حربه ضد المشركين وأسهم لهم (أي أعطاهم من الغنائم) . وأن صفوان بن أمية خرج مع النبي (ص) في غزوة حنين وكان لا يزال على شركه .

وبناء على ذلك أجاز الفقهاء ، لإمام المسلمين أن يستعين حتى في الشؤون الحربية بغير المسلمين ، وبخاصة أهل الكتاب وأن يسهم لهم من الغنائم كالمسلمين .

وفي رواية للطبري أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء المدن في العراق أن يستعينوا بمن يحتاجون إليه من الأساورة ، ويرفعوا عنهم الجزية (والأساورة هم فرسان الجيش عند المجوس) . كما أمر سعد بن أبي وقاص بأن يستشير طليحة الأسيدي وعمرو بن معدي كرب ، وقد كان من أهل الردة في الأمور العسكرية لخبرتهما في هذا المجال ...

وفي التاريخ الإسلامي صفحات أخرى ناصعة البياض تكشف عن مستوى رفيع في التفكير واستيعاب العقيدة والشريعة ، لا تشوبه عقد ولا حساسيات ، يضع مصلحة المجتمع في المقام الأول ، بكل ما يترتب على إرساء هذه القيمة من رسوخ للعدل وعمارة في الأرض .

ويسجل الدكتور مصطفى السباعي في كتابه «من روائع حضارتنا» ، العديد من هذه الصفحات ، منها مثلاً كيف كانت الوظائف تعطى للمستحق الكفوء بغض النظر عن عقيدته ومذهبه ، وبرؤية صافية لما تقتضيه مصلحة المجتمع أولاً وأخيراً ، من ذلك «ان الأطباء المسيحيين في العهدين الأموي والعباسي ظلوا محل الرعاية لدى الخلفاء وكان لهم الإشراف على مدارس الطب وفي بغداد ودمشق زمناً طويلاً . كان ابن اثال الطبيب النصراني طبيب معاوية الخاص وكان «سرجون» كاتبه . وقد عين مروان «اثناسيوس» مع آخر اسمه اسحاق في بعض مناصب الحكومة في مصر ، ثم بلغ مرتبة الرئاسة في دواوين الدولة ، وكان عظيم الثراء واسع الجاه حتى ملك أربعة آلاف عبد وكثيراً من الدور والقرى والبساتين والذهب والفضة ، وقد شيد كنيسة في الرها من إيجار أربعمائة حانوت كان يملكها فيها ، وبلغ من شهرته أن وكل إليه عبد الملك بن مروان تعليم أخيه الصغير عبد العزيز ، الذي أصبح والياً على مصر فيما بعد ، وهو والد عمر بن عبد العزيز.

ومن أشهر الأطباء الذين كانت لهم الحظوة عند الخلفاء جرجيس بن بختيشوع ، وكان مقرباً من الخليفة المنصور واسع الحظوة عنده . يحرص على راحته ، حتى كان لجرجيس زوجة عجوز ، فأرسل إليه المنصور ثلاث جوارٍ حِسان ، فرفض قبولهن قائلاً : إن ديني لا يسمح لي بأن أتزوج غير زوجتي ما دامت في الحياة ، فسر

منه المنصور وازداد له إكراماً ، ولما مرض أمر المنصور بحمله إلى دار العامة (أي دار الضيافة) ، وخرج إليه ماشياً يسأل عن حاله ، فاستأذنه الطبيب في رجوعه إلى بلده ليدفن مع آبائه . فعرض عليه المنصور أن يسلم ليدخل الجنة فأبى ، وقال : رضيت أن أكون مع آبائي في جنة أو نار ، فضحك المنصور وأمر بتجهيزه ، ووصله بعشرة آلاف دينار .

وكان سلمويه بن بنان النصراني طبيب المعتصم . ولما مات جزع عليه المعتصم جزعاً شديداً وأمر بأن يدفن بالبخور والشموع على طريقة ديانته . وكان بختيشوع بن جبرائيل طبيب المتوكل وصاحب الحظوة لديه . حتى انه كان يضاهي الخليفة في اللباس وحسن الحال وكثرة المال وكمال المروءة .

وكانت الحلقات العلمية في حضرة الخلفاء تجمع بين مختلف العلماء على اختلاف أديانهم ومذاهبهم . كانت للمأمون حلقة علمية يجتمع فيها علماء الديانات والمذاهب كلها وكان يقول لهم : ابحثوا ما شئتم من العلم من غير أن يستدل كل واحد منكم بكتابه الديني كي لا تثور بذلك مشاكل طائفية .

ومثل ذلك كانت الحلقات العلمية الشعبية . قال خلف بن المثنى : لقد شهدنا عشرة في البصرة يجتمعون في مجلس لا يعرف مثلهم في الدنيا علماً ونباهة . وهم الخليل بن أحمد صاحب النحو (وهو سني) . والحميري الشاعر (وهو شيعي) . وصالح بن عبد القدوس (وهو ثنوي) وسفيان بن مجاشع (وهو خارجي صفري) . وبشار بن برد (وهو شعوبي خليع ماجن) . وحماد عجرد (وهو زنديق شعوبي) . وابن رأس الجالوت الشاعر (وهو يهودي) . وابن نظير المتكلم (وهو نصراني) . وعمر بن المؤيد (وهو مجوسي) . وابن سنان الحراني الشاعر (وهو صابئي) كانوا يجتمعون فيتناشدون الأشعار ويتناقلون الأخبار . ويتحدثون في جو من الود لا تكاد تعرف منهم ان بينهم هذا الاختلاف الشديد في دياناتهم ومذاهبهم » .

إن لقاء الناس على الإسلام مطلوب بغير شك ، وتوادهم وتراحمهم أمر مفروغ منه ، لكن ذلك لا يصادر حرية الحركة الأوسع . التي يتعامل من خلالها المسلم مع غيره باعتباره إنساناً من خلق الله الذي نفخ فيه من روحه .

إن التفكير الإسلامي يذهب بعيداً في تعميق أخوة الإنسان حشداً لطاقات البشر من أجل العيش في سلام والسعي لأجل البناء والخير ، وهذا التوجه يشكل قاعدة ذهبية في الإسلام . بل هو أمر من الله سبحانه وتعالى (وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ، ثم أبلغه مأمنه) – التوبة – . فأنت ترى الوحي السماوي . يقول الدكتور مصطفى السباعي – «لا يكتفى منا بأن نجير المشركين ونؤويهم ونكفل لهم الأمن في جوارنا فحسب ، ولا يكتفى منا بأن نرشدهم إلى الحق ونهديهم طريق الخير وكفى ، بل ان الله سبحانه يأمرنا بأن نكفل لهم كذلك الحماية والرعاية في انتقالهم حتى يصلوا إلى المكان الذي يأمنون فيه كل غائلة» .

إن مسيرة الإنسان في المجتمع الإسلامي أمر لا يحتمل التهاون والعبث ، وعمارة الأرض في التصور الإسلامي رسالة مقدسة ، جند الإسلام من أجلها كل الطاقات وشحذ كل الهمم في كل اتجاه ، وحتى تقوم الساعة .

إنه إذا كانت الحكمة ضالة المؤمن ، حيث وجدها فهو أحق الناس بها ، كما يقول الحديث الشريف ، فانه بنفس القدر ، يظل التقدم رائد المؤمن ، حيث وجده فهو أحق الناس به ، وأسرعهم إليه .

مجتمع «الشغيلة» الحق !

لولا خشية سوء الفهم واللبس ، لقلت إن التصور الإسلامي لقضية عمارة الدنيا يبلغ مدى يؤهل المجتمع الإسلامي لكي يصبح – قبل غيره – مجتمع «الشغيلة» الحق !

فالدنيا في التصور الإسلامي هي دار «التشمر والاكتساب» بتعبير الإمام الغزالي . كل الناس فيها مستنفرون للعمل والسعي ، وكل عناصر الحياة فيها موظفة لصالح التعمير والنماء ، حتى آخر لحظة من عمر الأرض . وإذا تحقق ذلك . يصبح المعاش بحق جديراً بأن يكون طريقاً إلى المعاد ، ويلقى الإنسان سعادة الدارين ، الدنيا والآخرة .

أقول ذلك للذين يقفون برؤيتهم للإسلام عند حدود عمارة الجنة ، شاغلين أنفسهم بشؤون الثواب والعقاب ، والإيمان والاعتقاد ، وداعين الجميع إلى ضرورة السير وراءهم ، مستخدمين في ذلك مختلف أسلحة التأثيم والتخويف ، كما قلت من قبل .

إن البيان الإلهي : هو أنشأكم في الأرض واستعمركم فيها (هود من الآية ٦١) يربط ما بين الخلق وعمارة الكون . كما ان الله سبحانه عندما سخر الأرض للإنسان ، ثم دعاهم قائلاً : فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه (الملك – ١٥) ، لم تكن هذه دعوة إلى النزهة والترهل والبطر ، ولكنها كانت تكليفاً إلهياً واضحاً بالسعي في الأرض واستثمارها . حتى ان هناك من يفسر تلك الآية بأنها تعني : ان من مشى أكل ، ومن كان قادراً على المشي ، ولم يمش ، كان جديراً ألا يأكل* .

ولأنه خليفة الله في الأرض ، فان تلك المسؤولية العظمى جاءت مصحوبة

* مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام – د . يوسف القرضاوي .

بصلاحيات عظمى . إذ ليست الأرض وحدها المسخرة للإنسان ، بل ان مجال الحركة والسعي ممتد إلى غير ما حدود – ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض (لقمان – ٢٠) – وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر (النحل – ٢٠) – وسخر لكم الفلك لتجري بأمره ، وسخر لكم الأنهار ، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ، وسخر لكم الليل والنهار (ابراهيم – ٣٢ و٣٣) .

وعندما يستخدم البيان الإلهي كلمات مثل قوله سبحانه انه جعل الأرض « ذلولاً » للإنسان – ثم « سخر » له السماء والبر والبحر ، والشمس والقمر ، والليل والنهار ، هذه الآفاق – بهذا الشكل – تحت امرته ورهن إشارته ، ثم دعي الإنسان ليتبوأ هذا المنصب العظيم ، خلافة الله في الأرض . ماذا ينتظر منه بعد ذلك سوى أن يطلق طاقات الإبداع فيه ليعمر تلك الأرض ؟

ماذا تعني خلافة الله في الأرض ، ان لم تكن وكالة عنه سبحانه في عمارة الدنيا ، عمارة مادية وروحية ؟

ثم ، ألا يعد التقاعس في عمارة الدنيا اخلالاً بمسؤولية الاستخلاف عن الله ، واساءة في استخدام هذه الوكالة التي شرفه الله بها ؟

لماذا اذن إهدار الجهد والوقت في غير ذلك ، حتى كاد يستقر في أذهان الكثيرين أن الدين يعني هجرة الدنيا ، وان التخلف مرتبط بالإسلام والمسلمين حيث حلوا !

وأكاد أقول إن قرار خلق الإنسان ، احتوى ضمناً على « عقد وكالة » عن الله في تعمير الأرض . وعندما أعلن الله سبحانه للملائكته (اني جاعل في الأرض خليفة) ، عندما خلقه الله ، وسواه ، ونفخ فيه من روحه ، كان يؤهله من حيث التكوين ليباشر هذه الوكالة . وعندما سخر له الكون كله ، كان يفتح أمام الإنسان آفاق وحدود التفويض المعطى له ، والمسؤولية التي أنيطت به ، وعندما « علم آدم الأسماء كلها » ، كان يسلحه بالمعرفة التي تمكنه من اقتحام تلك الآفاق .

ولم يبق على الإنسان بعد هذا كله إلا أن يوفي بالتزامه وينهض بمسؤوليته . وهو في هذه الحالة لا يثاب فقط عما قدمت يداه . ولكنه ينال أضعاف أضعاف ما قدم . إذ الحسنة – كل خير يقدمه الإنسان – بعشر أمثالها ، بنص القرآن الكريم .

وفي الحديث القدسي يقول الله تعالى : من تقرب مني شبراً ، تقربت منه ذراعاً . ومن تقرب مني ذراعاً ، تقربت منه باعاً . ومن أتاني يمشي ، أتيته هرولة .

ولست هنا في مجال استعراض النصوص التي تحث الناس على تعمير الدنيا بالعمل الدؤوب فذلك أمر صار مسلماً به لدى كل من قرأ ألف باء الإسلام ، لكن الذي يعنيني في هذا السياق هو التنبيه إلى «المدى» الذي بلغته هذه الدعوة في التفكير الإسلامي ، من واقع نصوص القرآن والسنة ، واجتهادات الفقهاء . وهو مدى فذ في آفاقه وحدوده .

فالمسلم الحق يتعبد بعمله !

صلاته ليست ركوعاً وسجوداً فقط ، وتسبيحه ليس أدعية ومأثورات فقط ، ولكن كل جهد يبذله وكل سعي له وراء الرزق – إذا سلمت النية والقصد – في مرتبة الصلاة بل نوع من الجهاد ، وحبات العرق التي تتساقط منه في كده أغلى قيمة عند الله سبحانه من حبات كل مسابح العابدين في المساجد ! .

والآية الكريمة «وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون» ، لم تحمل إلا بمعنى العبادة الذي يشمل عمارة الكون . المادية والروحية ، وعندما سئل شيخ الإسلام ابن تيمية : ما العبادة ؟ كان رده : هو اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال ... إلى أن قال : فكل ما أمر الله به عباده من الأسباب فهو عبادة .

وهناك من يرى أن فهم الإسلام باعتباره فرائض واعتكافاً في المساجد وعزلة عن الدنيا ، هو انحراف عن الدين ، وخروج عليه (سيد قطب في خصائص التصور الإسلامي) .

وعندما أعجب بعض الصحابة بفتوة شاب مر أمامهم ، بينما هم جلوس إلى رسول الله ، وقال بعضهم : لو كان شبابه وجلده في سبيل الله ، عندئذ جاءهم رد النبي عليه السلام : لا تقولوا هذا ، فانه ان كان يسعى على نفسه ليكفها عن المسألة ويغنيها عن الناس فهو في سبيل الله . وان كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ليغنيهم ويكفيهم فهو في سبيل الله .

ويرى الإمام الغزالي أن الإسلام سوى بين السعي للكسب وبين السعي للجهاد ،

استناداً إلى الآية : وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ، وآخرون يقاتلون في سبيل الله (المزمل – ٢٠) .

أليست هذه الآية تعني – بصياغات العصر – ان معركة التنمية هي عند الله في مقام معركة التحرير ؟!

والمسلم الحق ، هو الذي تسلح بالإيمان ، وتمثل قول النبي (ص) : إن الله جعل رزقي تحت رمحي . أي انه ذلك الإنسان الذي يعيش من كده وعرقه ، وليس عالة أو اتكالاً على أحد .

وفي الأحاديث : «إن الله تعالى يحب المؤمن المحترف» –

«أطيب الكسب عمل المرء بيده» .

«إن الله يحب العبد يتخذ مهنة ليستغني بها عن الناس» .

«التاجر الصدوق يحشر يوم القيامة مع الصديقين والشهداء .

«من الذنوب ذنوب لا يكفرها إلا الهم في طلب المعيشة» .

«من أمسى كالاً من عمل يديه ، أمسى مغفوراً له» .

وعندما امتدح المسلمون رجلاً أمام النبي (ص) ، قائلين إنه كان لا يكف عن ذكر الله ، فسألهم عمن كان يكفيه بعيره ؟ ، قالوا كلنا . قال النبي : كلكم خير منه !

.. وعمر بن الخطاب رضي الله عنه هو القائل : إني لأرى الرجل فيعجبني ، فأقول : أله حرفة ، فإن قالوا لا ، سقط من عيني .

وفي هذا المعنى يقول أبو سليمان الداراني فقيه زمانه : ليست العبادة أن تصف قدميك وغيرك يقوت لك ، ولكن ابدأ برغيفك فاحرزهما ، ثم تعبد !

ومن العمل ما هو أعلى مرتبة من الصلوات ..

وفي الأحاديث : «لأن تغدو فتتعلم باباً من العلم خير لك من أن تصلي مائة ركعة» – تطوعاً .

«تفكر ساعة خير من قيام ليلة»

وقال الشافعي رحمه الله : «طلب العلم أفضل من صلاة النافلة» .

وعندما وصل الإمام الشافعي إلى العراق ، وحل ضيفاً على أحمد بن حنبل ،

راقبته ابنة الإمام أحمد ، لكثرة ما عرف عن ورع الشافعي وتقواه ، فإذا هو في ليله لم يبرح فراشه حتى قام لصلاة الصبح . فلما أصبحت قالت لأبيها : يا أبت ، أنت تعظم الشافعي ، وما رأيت له في هذه الليلة صلاة ولا ذكراً .

ودخل الشافعي ، فسأله أحمد : كيف كانت ليلتك ؟

قال : ما رأيت أطيب منها ولا أبرك ولا أربح ، لقد رتبت هذه الليلة مائة مسألة في مصالح المسلمين وأنا مستلق على ظهري .

عندئذ التفت الإمام أحمد إلى ابنته وقال : يا بنية ، هذا الذي عمله الليلة وهو راقد ، أفضل مما عملته وأنا قائم أصلي* .

ويروي ابن وهب أنه جلس عند الإمام مالك بن أنس يقرأ العلم بين يديه ، فجاء صلاة الظهر أو العصر ، فجمع ابن وهب كتبه وقام للصلاة ، فسأله مالك : ما هذا ؟ .. رد ابن وهب : أقوم إلى الصلاة .

فرد الإمام مالك ، إن هذا لعجب ! ما الذي قمت إليه بأفضل من الذي كنت فيه ، إذا صحت النية .

وقد كانوا كلهم شغيلة ، بكل ما في الكلمة من معنى ..

بل إنها حكمة إلهية ، أن يكون كل الأنبياء من هؤلاء الشغيلة ، فما من نبي إلا ورعى الغنم – كما قال محمد عليه الصلاة والسلام . وفي الحديث ان النبي داود كان زراداً (يصنع الزرد والدروع) وكان آدم حراثاً ، وكان نوح نجاراً ، وكان ادريس خياطاً ، وكان موسى راعياً .

وقد كان النبي يعلف بعيره ويخصف نعله ويرقع الثوب والدلو ، ويأكل مع خادمه ويطحن عنه إذا تعب ، ويخرج إلى السوق ، يشتري حاجته ويحملها بنفسه .

وكان أبو بكر رضي الله عنه يخرج إلى السوق ، يحمل الثياب فيبيع ويشتري ، وظل هذا دأبه حتى بويع للخلافة ، فسعى إلى السوق يواصل تجارته ، ولكن الصحابة منعوه وخصصوا له راتباً من بيت المال لقاء عمله «أجيراً» عند المسلمين !

وكان عمر يحمل القربة على ظهره لأهله . وعلي يحمل لأهله التمر والملح

---

* التاج السبكي – طبقات الشافعية – جـ ١ .

في ثوبه .

ويروي علي عن فاطمة انها «أجرت الرحى حتى أثرت الرحى بيدها . واستقت بالقربة حتى أثرت القربة بنحرها ، وقمت البيت حتى اغبرت ثيابها ، وأوقدت تحت القدر حتى اسودت ثيابها وأصابها من ذلك ضر» .

وكان أبو هريرة رضي الله عنه يحمل الحطب وغيره من حوائج نفسه ، وهو أمير على المدينة ويقول : افسحوا لأميركم ، افسحوا لأميركم .

وكان ابن مسعود وأُبي ابن كعب وحذيفة – من أعلام الصحابة – يحملون حزم الحطب وجرب الدقيق على أكتافهم وظهورهم .

وأبو حنيفة كان خزازاً ، والإمام مالك ، اشتغل بالتجارة ، وعمل أحمد بن حنبل في استنساخ الكتب .

وهذا الإمام الخصاف أحمد بن عمر يؤلف للمهتدي بالله كتاب الخراج ، ويصنف كتبه العظيمة في الفقه في حين يعيش من خصف النعال . وهذا الكرابيسي يبيع الكرابيس ، أو الثياب الخام ، وهذا القفال يخرج يده فإذا ظهر على كفه آثار ، فيقول هذا من أثر عملي في صناعة الأقفال . وهذا ابن قطلوبغا يعمل خياطاً ، والجصاص شيخ زمانه ينتسب إلى العمل في الجص .

وفي عالم الفقه أسماء كبيرة مثل الصفار الذي كان يعمل في بيع الأواني الصفرية (النحاسية) والصيدلاني (من يبيع العطور) ، والحلواني الذي كان أبوه يبيع الحلوى والدقاق والصابون والبقال والقدوري وغيرهم .

«.. حتى ترى في أمة الإسلام ما لا تكاد تراه في أي أمة أخرى : الفقهاء الصناع ، والصناع الفقهاء ، يصنعون للناس الفقه والصناعة معاً ، ويقضون حياتهم فيما بينها ، جيئة وذهاباً» * .

ومن الصور المدهشة في سير هؤلاء المسلمين الأفذاذ ، ان بعض الصحابة كانوا يتناوبون التعلم والتجارة . فينزل واحد إلى السوق ، يبيع ويشتري ، ويذهب الآخر إلى حلقة العلم في المسجد ، ليجيئه بخبر ذلك اليوم من المعرفة ، ثم يعكسون الأمر

* أبو حنيفة ، بطل الحرية والتسامح في الإسلام – عبد الحليم الجندي .

في اليوم التالي ، حرصاً على عدم مغادرة دروس العلم واستمرارهم في السعي لأجل الرزق . وقد حدث مثل هذا التناوب بين عمر بن الخطاب وجار له من الأنصار ، فيما يذكره البخاري في صحيحه تحت عنوان « التناوب في العلم » !

وهكذا كانوا .. شغيلة دائماً ، مهما بلغ مقام الواحد منهم وعظم شأنه .

إنهم كانوا يتعبدون بالعمل !

ومن منظور الحرص الكامل على عمارة الدنيا واستنفار الجميع لأجل الغاية ، لا بد أن نفهم العديد من التوجيهات والتعاليم الإسلامية .

ذلك ان التصور الإسلامي يقدم حشداً هائلاً من النصوص لا مثيل له ، لخوض معركة عمارة الكون واستمرار مسيرة الإنماء فيه .

فالإفساد في الأرض ، جريمة لا تعادلها جريمة أخرى : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله . ويسعون في الأرض فساداً ، أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم » (المائدة – ٣٣) .

ورغم أنه كثيراً ما أسيء تفسير واستخدام هذه الآية في التطبيق العملي (وحول الحرابة جدل كثير) إلا أن الشق الذي يعنينا هنا هو هذا التشدد في التصدي لكل محاولة للإفساد في الأرض – نقيض عمارة الأرض – فابن كثير يرى ان الافساد يطلق على أنواع من البشر . وفي موضع آخر من القرآن الكريم يقترن الإفساد في الأرض بإهلاك الحرث والنسل : (وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ، ويهلك الحرث والنسل) .

وإلى جانب هذا التشدد البالغ في بتر أي محاولة للإفساد في الأرض ، فإن حشد النصوص يدعو إلى توظيف وقت المسلم ، وفكره ، وجهده ، من أجل تلك الغاية العظمى : عمارة الأرض . فثمة أوامر صريحة بالعمل ، ورفض قاطع لفكرة قعود المسلم عن الحركة والسعي ، إذا لم يكن هناك سبب قهري بطبيعة الحال .. « وقل : اعملوا ، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

والقعود مرفوض حتى ولو كان ذلك في مسجد . وفي القرآن الكريم نص صريح على ذلك : « فإذا قضيت الصلاة ، فانتشروا في الأرض » (الجمعة – ١٠) .

والنهي عن اللغو ، دعوة لاستثمار الوقت فيما هو مفيد ، حتى قال الإمام مالك لا أحب الكلام إلا فيما كان تحته عمل .

بل ان كل مسألة لا ينبني عليها عمل فالخوض فيها خوض فيما لم يدل على استحسانه دليل شرعي ، كما يقول الإمام الشاطبي في الموافقات ... والعلم المعتبر شرعاً هو العلم الباعث على العمل . كما أن العلم ليس مقصوداً لذاته ، بل للعمل به ، حتى العلم بالله – يضيف الشاطبي – لا فضل فيه بدون العمل به وهو الإيمان .

وهذا المنطق هو الذي دعا بعض فقهاء المسلمين مثل ابن القيم استبعاد تقسيمات العلوم إلى نظرية وتطبيقية ، أو عقلية ونقلية ، أو كما يقال بيننا الآن ، محلية ومستوردة ، بل انهم قسموا العلم إلى نوعين نافع مطلوب ، وضار مرفوض ، وهو ما لم تستوعبه مدارك بعض حملة الأبواق والهراوات في زماننا .

والحملة العنيفة للإسلام على الترف ، رغم دعوته إلى الغنى ، تنطلق من هذا التصور الذي يحارب القعود والاستسلام للدعوة ، ويلح في استمرار السعي واكتساب الرزق .

وفي السياق ذاته يفسر موقف الإسلام الرافض للتعامل بالربا ، حيث ينضم بعض الأغنياء إلى القاعدين بغير عمل ، مطمئنين إلى أن أموالهم ستدر عليهم وهم جلوس دخلاً ثابتاً لا غرم فيه ولا عناء . ومستغلين في ذلك حاجة البعض إلى اقتراض المال لسبب أو آخر .

ومن هذا المنظور أفتى ابن حزم بأنه لا تجوز اجارة الأرض ، ولا يجوز في الأرض إلا المزارعة بجزء مسمى مما يخرج منها (المحلى ج ٨) واستند في فتواه إلى نهي النبي (ص) عن « كراء الأرض » . إذ ليس مقبولاً أن يعمل انسان ويكد في زراعة أرض واستثمارها ، ويعطي لمالكها أجراً ثابتاً ، بينما نتاج الأرض غير مضمون دائماً . والأقرب إلى التصور الإسلامي أن تتم بين مالك الأرض ومستثمرها مشاركة يقتسمان بمقتضاها الغنم والغرم معاً ، حتى لا يظلم أحد .

والحديث الشريف : من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، دعوة صريحة للاستصلاح والاستزراع .

والشق الثاني من الحديث : وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنوات ، ينذر

الحائزين بضرورة اعمار هذه الأرض ، والا انتزعت منهم ، وهو ما أكده عمر بن الخطاب في قوله : من عطل أرضاً ثلاث سنين لم يعمرها ، فجاء غيره فعمرها ، فهي له .

وهو بالضبط ما فعله عمر ، إذ وجد أن الأرض التي أعطاها الرسول إلى بلال بن الحارث في العقيق بقيت على حالها دون استثمار ، فما كان من أمير المؤمنين عندما تولى الخلافة إلا أن قال لبلال : إن رسول الله (ص) لم يقطعك لتحتجزه عن الناس ، إنما أقطعك لتعمل . فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي !

وتلك إشارة لا تخفى دلالتها إلى حق الدولة في التدخل لإزالة كافة معوقات (التنمية) ، الذي يصل إلى حد « تأميم » أي مرفق لا يسهم في تحقيق هذه الغاية !

وقد بلغ الحرص على الاعمار مدى اعتبر معه كل غرس في الأرض قربة إلى الله تعالى .

وفي الحديث الشريف : ما من مسلم يغرس غرساً ، أو يزرع زرعاً ، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة ، إلا كان له به صدقة .

ولعل أبلغ وأبدع تعبير عن هذا الحرص ، قول النبي (ص) :

إن قامت الساعة ، وفي يد أحد منكم فسيله (نخلة صغيرة) فليغرسها ، فإن استطاع الا تقوم الساعة حتى يغرسها ، فليغرسها !

ذلك ان الفزع الأكبر يوم القيامة ، وفكرة فناء البشر ونهاية العالم ، ذلك كله ينبغي ألا يحول دون أن يعطل المسلم عن أن يغرس ويزرع .

هل هناك استنفار ، بل اندفاع عارم ، نحو تعمير الدنيا أكثر من ذلك ؟!

وقد روي أن رجلاً مر بأبي الدرداء رضي الله عنه وهو يغرس جوزة ، فقال له : أتغرس هذه وأنت شيخ كبير ، وهذه لا تثمر إلا في كذا وكذا من السنين . فرد أبو الدرداء : ما عليّ أن يكون لي أجرها ويأكل منها غيري ؟

وعن رجل من أصحاب النبي (ص) قال : سمعت النبي يقول بأذني هاتين : من نصب شجرة ، فصبر على حفظها والقيام عليها حتى تثمر ، فان له في كل شيء يصاب من ثمرها صدقة عند الله عز وجل .

واستدل بعض العلماء من ذلك على أن الزراعة أفضل المكاسب ، وقال آخرون :

بل الصناعة وعمل اليد ، وقال غيرهم : بل التجارة* .

وأياً كان الرأي في ذلك فإن الأهم هو أن تستمر مسيرة الاعمار والإنماء ، وأن يظل الجميع مستنفرين لبلوغ هذه الغاية من أي طريق – مشروع – كان .

ومن هذا المنظور نستطيع أن نفهم مغزى قصة الرجل الذي دخل يصلي وراء معاذ بن جبل بينما كان في طريقه إلى أن يسقي نخله . وعندما أطال معاذ في الصلاة ، تخفف الرجل من صلاته وحده ، قبل أن يفرغ معاذ ، ولحق بنخله يسقيه . وعلم معاذ بذلك فقال : إنه لمنافق ، أيخفف من الصلاة من أجل سقي نخله ؟ وبلغ النبأ مسامع الرجل – واسمه حرام بن ملحان ، فشكاه إلى رسول الله (ص) ، فما كان من النبي ، مبلغ الرسالة المدرك لأبعادها ، إلا أن توجه بالعتاب إلى فقيه المدينة معاذ بن جبل ، قائلاً : أفتان أنت ؟ .. أفتان أنت ؟ .. لا تطول بهم !

وقد كان هذا الإدراك الواعي هو الذي حدا بالخليفة أبو بكر لأن ينبه جيش المسلمين المتجه إلى الشام لمحاربة الروم بقوله : ولا تعقروا نخلاً ولا تقطعوا شجرة مثمرة !

لم ينس الصديق في غمار الاستعداد للحرب ، ولحظة انطلاق جيش المسلمين لحرب واحدة من القوى العظمى في ذلك الزمان ، لم ينس أن يوصي رسالة الإسلام بعدم التعرض للنخيل والأشجار !

حتى وهم ذاهبون للشهادة ، ذكروا بالحفاظ على عمارة الأرض !

حتى في عالم الحيوان ، تطل قيمة عمارة الأرض ، ويطرح الفكر الإسلامي موقفاً يتصدى لحماية هذه المخلوقات ، لأن في استمرار ما هو مفيد منها ابقاء على أحد عناصر التركيب الكوني . وحماية لمسيرة الحياة ، وترسيخ لقيمة الاعمار .

ومشهور حديث النبي (ص) «دخلت امرأة النار في هرة حبستها ، فلا هي أطعمتها ولا هي أرسلتها تأكل من خشاش الأرض ، حتى ماتت هزلاً !

وعندما روى النبي لصحابته قصة الرجل الذي سقى كلباً ظمآناً فشكر الله فغفر

---

* الحلال والحرام – د . يوسف القرضاوي .

له ، وسئل : ائن لنا في البهائم لأجراً يا رسول الله ، كان رده عليه السلام ، في كل كبد رطبة أجر !

وهكذا ، في كل غرس أجر ، وفي كل كبد رطبه أجر !

وفي الحديث : من قتل عصفوراً عبثاً ، عج إلى الله يوم القيامة يقول : يا رب ، ان فلاناً قتلني عبثاً ، ولم يقتلني منفعة !

حتى قتل العصفور لغير حاجة ، يحاسب عليه المرء ، لأن للعصافير وظيفة ، ولأن الحياة بغير تلك الطيور الرقيقة تفقد أحد عناصر بهجتها وجمالها . وما من كتاب في الفقه إلا وتضمن باباً في الصيد ، حدوده وآدابه والحل فيه والحرمة . فالصيد بالحصى والأحجار الصغيرة – مثلاً – منهى عنه ، لأن تلك الحصى – كما يقول الحديث الشريف – لا تصيد صيداً ولا تنكأ عدواً ، لكنها تكسر السن وتفقأ العين !

أي انه إذا كان للصيد حاجة ، فيجب ألا يتم بتعذيب الحيوان أو الطائر !

بل إن هواية الصيد ذاتها محل خلاف بين الفقهاء . بينهم من يرى ان الصيد الحلال والمطلوب هو الذي يسد حاجة للإنسان ، أما رياضة الصيد فليست مستحبة .

أي ان بعض الفقهاء أباحوا الصيد لإطعام الإنسان ، وكرهوا الصيد للصيد !

بل ان الإمام مالك ذهب إلى عدم استحباب الإسراف في الصيد ، حتى إذا كان لحاجة الإنسان .

إن تلك المخلوقات جزء من الحياة ، التي يحرص الإسلام على أن تستمر دافقة إلى أن تقوم الساعة . والعبث بأي من مكونات هذه الحياة ، على ضعفها وهوان شأنها مرفوض على طول الخط .

ولأن عمارة الدنيا ليست زراعة وحرثاً وصناعة وتجارة فقط ، فيجب أن تستمر زقزقة العصافير !

والله أعلم !

س ١٠ م مساء الجمعة ٢١ من ربيع آخر ١٤٠٣هـ
الموافق ٤/٢/١٩٨٣م

المحتويات

الصفحة

مطابع الشروق

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٣١٥١٠١ - برقيا : داشروق - تلكس : SHOROK 20175 LE
القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٧٥٤٣١٤ - برقيا : شروق - تلكس : 93091 SHROK UN





هذا الكتاب ينبغي ألا يصنف تحت أي من العناوين المبتدعة في زماننا هذا ، سواء كانت الإسلام الجديد أو الإسلام المستنير أو الإسلام التقدمي ، أو ما شابه تلك الصياغات التي لقيت رواجاً ، وازدحمت بها الساحة الفكرية خلال السنوات الأخيرة .

إنما غاية ما أتمناه أن يظل كل حوارٍ أو رأي ـ وإن أخطأ ـ محكوماً دائماً بلافتة واحدة ، ومدرجاً دائماً تحت كلمة واحدة ، هي الإسلام .

ذلك أنه منذ أطلت علينا ظاهرة ما يسمى بالصحوة الإسلامية ، ظهرت على السطح شريحة جديدة من المفكرين والكتاب العرب «المعجبين» بالإسلام ، الذين استهوتهم بعض جوانب فيه ، ولجأوا إلى تنظير موقفهم وصياغته . فاقتطع كل منهم الجزء الذي أعجبه ، وأقام عليه منبراً ولافتة إسلامية ، ومضى يحدثنا من تحتها عن ذلك «الاكتشاف المدهش» !

وعن هؤلاء قرأنا ـ ولا زلنا ـ الكثير عن «الإسلام السياسي» و «الاجتماعي» و «الإسلام الثوري» ، لا شيء عن الإسلام الدين والرسالة ، لا شيء عن الإسلام العقيدة والشريعة ، ولكنهم اختاروا فقط «لقطات» فريدة وجذابة من المشهد كله .

بعين السائح ومنطقه مروا على الإسلام «وتعاطفوا» معه . ذلك أن السائح عندما يتعلق بشيء ما في بلد ما ، فإن وقفته أمامه قد تطول ، وإعجابه به قد يملأ عليه قلبه وعقله ، ومعرفته به قد تتعدد وتزداد عمقاً ، لكن انتماؤه الحقيقي يظل لشيء آخر ، وفي بلد آخر !

وهكذا فعل بعض مفكرينا من «الإسلاميين بالسياحة» ، تعاطوا الإسلام كمعجبين ، فأسمعونا اطراء وكلاماً حلواً وحماسياً أحياناً ، لكن انتماءاتهم ظلت إلى شيء آخر .. وربما إلى عالم آخر !

ولا اعتراض لنا على ذلك ، إلا من باب واحد ، عندما يحاول هؤلاء أن يشكلوا من بيننا «وفوداً سياحية» تطوف بأجنحة الإسلام ، لكي نشاركهم الاعجاب بتلك اللقطات والأركان الفريدة والجذابة التي اكتشفوها فيه .

ذلك أن المطلوب لي
المنتمين إلى معجبين ،
إلى الوراء بكل تأكيد .
أن نخطو إلى الأمام
المعجبين إلى منتمين .